وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد

قسم العلوم السياسية

تداعيات الأزمة الليبية وأثرها على دور الجوار (الجزائر أنموذجاً) من سنة (2011م- 2021م)

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الدرجة العالية "الماجستير"

إعداد الباحث

مصطفى البشير الطاهر المقطوف

تحت إشراف

الدكتور: عمر سعيد محمد الفلاح

العام الجامعي 2024-2025

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي ٱلأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

سورة الأعراف : الآية (55)

الملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة البحثية في محتواها الأزمة الليبية وآثارها علـــى دول الجـــوار دولة الجزائر أنموذجاً منذ اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 حتى مخرجات جنيف 2021، ولقـــد طرحت هذه الدراسة سؤالاً جوهرياً مهم وهو : آثار وتداعيات الأزمة الليبية على دولة الجزائر، وتهدف هذه الدراسة البحثية إلى:

– التعرف على نشأة وتطور الأزمة الليبية .

توضيح الدوافع الداخلية والخارجية التي ساهمت في اندلاع الأزمة الليبية.

– الكشف عن تداعيات طبيعة الأزمة الليبية على الجزائر من جميع النواحي الشمولية للدولة.

لقد اعتمد هذه الدراسة البحثية على المنهجية التالية:

– المدخل التاريخي.

– المنهج الوصفي .

–المنهج التحليلي النقدي.

وقد توصلت الرسالة إلى نتيجة شمولية وهي في غياب المؤسسات القانونية والدستورية للدولة الليبية من بعد انهيار النظام السابق خلّف حالة من الفراغ السياسي والأمني، وامتدت آثاره لدول الجوار مما أدى بدوره إلى ردود أفعال سياسية وأمنية مختلفة علـــى حســـب السياســـيات الخارجية التي رسمتها تلك الدول .

ومن هنا تنصح الدراسة البحثية أن تحفظ دول الجوار سيادتها وأمنها واستقرارها مـــن خلال خلق تعاون مشترك سياسياً وأمنياً يمنع عن الجميع أي تهديدات تضر بسيادة واستقرار هذه الدول .

Abstract :

A summary of what has been dealt with in the problem of the study, and the study of this topic has been dealt with as follows: - The first chapter .The Libyan crisis during the period 2011 AD to 2021 AD and falls under which the genesis of the Libyan crisis, and the evolution of the Libyan crisis.

Chapter Two Motivations, Backgrounds and Dimensions of the Libyan Crisis, and fall under among them the motives of the Libyan Crisis...and the backgrounds and dimensions of the Libyan Crisis.

Chapter III. The repercussions of the nature of the Libyan crisis and its impact on the State of Algeria, and it falls under it. The effects of the Libyan crisis on Algerian security, and the security and political implications of the Libyan crisis on Algerian national security

الإهداء

إلى سبب وجودي في الحياة، وسندي الذي علمني العطاء بدون مقابل، مـــن أحمـــل اسمه بكل فخر واعتزاز:

أبي؛ حفظه الله وأمد الله في عمره وبارك في علمه وعمله.

إلى من كان دعاؤها سر نجاي، ومأوى الحنان؛ فلولا كنفها ما أكملت الطريق، إلـــى نوري في الدنيا،

وشفاعتي في الآخرة، إلى النبع الذي أمدني بالحنان والعطاء، إلى من سهرت الليالي من أجلي، إلي مفتاي

للجنة: أمي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أبنائي قرة عيني، وفلذات أكبادي، إلى من تحلو الحياة بوجـــودهم، إلـــى ســـر السعادة، وطريق البهجة،

أبنائي الأحباء:

إلى من اعانتني في حياتي، وقدمت لي كل العون، وكانت سندا لي طـــوال ســـنوات الدراسة ؛ الذي أعتز وافتخر

بها زوجتي العزيزة

إلى من صاحبوني في حياتي، وكانوا دائما السند والعون: إخوتي.

إلى جميع أساتذتي، وكل من صحبني في رحلتي مع هذه الرسالة؛ داعما ومشـــجعا وناصحاً ومرشداً إلى كل

من يسره نجاي امتنانا واعتزازا.

أهدي إليهم جميعا هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الملك العلام، القدوس السلام، مدبر الليالي والأيام، مصرف الشهور والأعوام، قدر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن؛ إن ربي على صراط مستقيم.

وأصلي وأسلم على سيد الأولين والآخرين، ورحمة الله للعالمين؛ سيدنا محمد؛ الذي فتح الله به أعينا عميا، وآذانا صما، وقلوتا غلفا؛ صلى الله عليه وسلم عدد ما أحـــاط به علمه، وأحصاه كتابه، وخط به قلمه.

وبعد فقد أنعم الله علي إذ أعانني على إنجاز هذا العمل الذي أرجو أن يكون خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون علما ينتفع به في الحياة الدنيا، وفي الآخرة؛ يوم لا ينفـــع مالٍ ولا بنون؛ إلا من أتى الله بقلب سليم.

يطيب لي أن أقدم الشكر خالصا، والتقدير مخلصا لأستاذي الحبيب والعالم الجليـــل سعادة الأستاذ الدكتور/ **عمر سعيد محمد الفلاح** الذي شرفت بالتلمذة على يديه، وهو حقا مثال يحتذى في حنان

الأبوة وتواضع العلماء وكرم الأسخياء، فقد كان بردا وسلاما علن، وعلى كل طلاب العلم وباحثيه، صاحب الوجه المشرق البشوش المضيء بنور العلم والأدب، ونقـــاء السريرة، ولين الجانب يترك في تلامذته شذى من الذكر الفـــواح الطيـــب الوضـــاء بأنفس ما يعرف الإنسان من العطور، وبأبهى ما يسطع في سماه من الضياء والنور.

لقد تفضل مشكورا بقبول الإشرافي على هذه الرسالة، وحرص على اكتمالها؛ وفـــى سبيل ذلك زودني بنصائحه، ومنحني وقته الثمين، وعلمه الغزيز، وكزمه الفيـــاض؛ فأسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك له في وقته، وأن يمد له في عمره، ويجـــزل لـــه الثواب، ويسهل له الصعاب، إنه كريم وهاب.

كما أنتهز هذه المناسبة لأتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أساتذتي الأفاضل لمـــا أغدقوا علي من نصح وإرشاد، وإلى كل من أسهم وساعد في إتمام هذه الرسالة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

فهرس الموضوعات

الآية القرآنية.....أ

الآية.....أ

الملخص: .....ب

Abstract.....ج

الإهداء .....د

شكر وتقدير .....ه

فهرس الموضوعات .....و

المقدمة 1

أسباب اختيار الموضوع: 2

مشكلة الدراسة :.....2

تساؤلات الدراسة: 3

فرضية الدراسة:.....3

أهمية الدراسة:.....3

أهداف الدراسة:.....4

منهج الدراسة:.....4

حدود الدراسة:.....5

المفاهيم والمصطلحات: 6

الدراسات السابقة:..... 11

الفصل الأول

الازمة الليبية بين النشِأة ومسارات التطور

تمهيد : 20

المبحث الأول: جذور وأسباب نشأة الأزمة الليبية..... 22

المبحث الثاني: تحولات وتطورات الأزمة الليبية. 36

أولاً- تطور الأوضاع بعد النظام السابق: 37

ثانيا – أزمة بناء الدولة في ليبيا بعد التغيير السياسي : 39

الفصل الثاني

الدوافع والخلفيات والأبعاد المؤثرة في الأزمة الليبية

تمهيد: 49
المبحث الأول: الدوافع المحركة للأزمة لليبية..... 50
1- العوامل السياسية والأمنية:..... 50
2- العوامل الاجتماعية والاقتصادية 55
3- غياب مجتمع مدني فعال:..... 57
النظام الأيديولوجي في ليبيا 59
المبحث الثاني: الخلفيات التاريخية والأبعاد الاستراتيجية للأزمة الليبية. 60
أ- أبعاد الأزمة 60

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر وموقفها اتجاه الصراع الليبي

التمهيد: 69
المبحث الأول: التداعيات الأمنية والاقتصادية للأزمة الليبية على الجزائر 70
أولاً- الآثار الأمنية والسياسية للازمة الليبية على دول الجوار. 71
أ- التهديدات الأمنية في الجزائر: 72
ب- المقاربة الجزائرية التعاونية والإنمائية:..... 75
ثانياً- التحديات الأمنية في الجوار الشرقي الجزائري..... 77
أ. التهديد المتزايد جراء الأزمة الليبية:..... 77
ب. المساعي الجزائرية لتسوية النزاع الليبي: 79
ثالثاً- التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية على الجانب الجزائري:..... 84
المبحث الثاني: سياسة الجزائر اتجاه الأزمة لليبية ودورها الدبلوماسي في التسوية 87
أولاً- دور دبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية وكيف تعاملت معه: 88
أ- الموقف الجزائري من المواجهة الليبية 88
ب- جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية: 89

الخلاصة:..... 93
الخاتمة 94
النتائج 96
التوصيات 97
قائمة المصادر والمراجع :..... 98

المقدمة

شهدت معظم الدول العربية منذ نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 أحداثا متسارعة لم تشهدها منذ انتهاء الحركات الإستعمارية للدول الأجنبية لها، فشهد العالم العربي في هذا التوقيت العديد من الحركات الإحتجاجية وذلك بسبب تردي وسوء الأوضاع المعيشية وانعدام العدالة والتخطيط لتوريث السلطة وغير ذلك الكثير من الأسباب، واستطاعت هذه الاحتجاجات تغيير مجري الأحداث وفلسفة الحكم والسلطة في البلدان العربية.

كانت الدولة الليبية من أبرز الدول العربية التي شهدت نطاقات واسعة من الاحتجاجات بهدف إسقاط نظام العقيد معمر القذافي الذي استمر في الحكم أكثر من أربعة عقود متتالية والذي كانت الدولة الليبية في عهده تشهد إختلالات واسعة وضعفاً عاماً في المؤسسات المختلفة داخل الدولة وغياب تام لمعظم أركان ومبادئ الديمقراطية من أحزاب سياسية ودستور وانتخابات حقيقية وغيرها ، فدفعت هذه الأوضاع إلى إنتفاضة الشعب الليبي لإزاحة وتنحية العقيد معمر القذافي والسعي نحو إقامة نظام قائم على الأسس الديمقراطية السليمة.

ويتناول الفصل المعنون بـ "الأزمة الليبية خلال عام 2011م –2021م" ، حيث تُعد الأزمة الليبية واحدة من أبرز التحديات التي شهدتها المنطقة العربية في العقود الأخيرة، حيث بدأت ملامحها تتضح مع اندلاع الثورة في عام 2011، التي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي، وتلاها سنوات من الصراع والانقسامات السياسية والمسلحة. خلال الفترة من 2011 إلى 2021، شهدت ليبيا تحولات جذرية في مسارها السياسي والأمني، مع محاولات متكررة لإرساء استقرار دائم، إلا أن الأوضاع استمرت في التدهور بسبب التدخلات الخارجية والخلافات الداخلية.

أما الفصل الثاني، فيركز على دوافع وخلفيات الأزمة الليبية، حيث تتداخل العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، مع ما يتصل بالمصالح الإقليمية والدولية، مما يعقد من فهم أصول الأزمة ويزيد من تعقيد الحلول الممكنة.

وفي الفصل الثالث، نناقش التداعيات والآثار السياسية والأمنية للأزمة على دولة الجزائر، المجاورة لليبيا، التي تأثرت بشكل مباشر وغير مباشر من تداعيات الأزمة الليبية، سواء على مستوى أمن الحدود، أو الاستقرار الإقليمي، أو العلاقات الدبلوماسية.

هذه الدراسة تسعى إلى تقديم تحليل شامل للأزمة الليبية، مع التركيز علـــى أبعادهـــا المختلفـــة وتأثيراتها على المنطقة، خاصة على جارتيها الجزائر وتونس.

وسوف يتم تناول في إطار هذه الدارسة شرح مبسط من خلاله نستعرض خارطة البحث وكيفية وتوضيح الأزمة الليبية ومدى أثرها وتأثيرها على دولة الجزائر وهي على النحو التالي:

أسباب اختيار الموضوع:

وتنقسم إلى جزئين :

- أسباب ذاتية
- أسباب موضوعية.

الأسباب الذاتية:

- من منطلق الحرص على المصلحة الوطنية والحفاظ على الأمن القومي والسيادة ا لليبية واستقرارها والخروج بها من أتون الحرب والانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجيـــة التي تعرضت لها الدولة الليبية منذ اندلاع ثورة 17 فبراير سنة 2011م .
- فهم وتوضيح وضع الدولة من خلال الأزمة التي تمر بها وكيفية تعامل المحيط الإقليمي ودول الجوار مع أزمة الدولة الليبية والتي هي الآن لازالت في صددها ذات استشـــراق ووضع استراتيجيات وخطط لحل الأزمة من خلال التعامل دول الجوار وتعاطيها مـــع الأزمة الليبية ونخص فيما سبق من ذكر أسباب دولة الجزائر.

الأسباب موضوعية:

1. التاريخ الاستعماري وكيفية التقسيم التي تم اعتمادها ابان فترة الاستعمار.
2. غياب المؤسساتي لقيام الدولة الطبيعية في ظل حكم العقيد الراحل معمر القذافي.
3. الثروات التي تتمتع بها الدولة مقارنة بمساحتها وتعدادها السكاني وموقعها الجغرافي .
4. طبيعة التركيبة الاجتماعية والمناطقية للدولة الليبية.
5. التدخلات الخارجية ومدى آثارها على الأزمة الليبية.

مشكلة الدراسة :

تحولت الدولة الليبية إلى بؤرة من بؤر عدم الاستقرار والتوتر الأمني الذي يهدد أمـــن دول الإقليم الذي توجد بداخله وخاصة الدولة الجزائرية، وذلك عقب إنـــدلاع الأزمـــة الليبيـــة

المستمرة منذ قيام ثورة 17 فبراير 2011م حتى وقتنا هذا وما نجم عنها من تهديدات وتداعيات خطيرة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وهذه التداعيات تمثل تهديدات مباشرة للأمن للدولة الجزائرية كأحد دول الجوار الليبي.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي الذي تسعي الدراسة للإجابة عنه هو: ما تداعيات الأزمة الليبية علي الأمن الجزائري في الفترة ما بين 2011م حتى 2021م ، وتتفرع منه عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- كيف نشأت الأزمة الليبية في اعقاب سقوط نظام القذافي ، وما العوامل التي ساهمت في تعقيدها وتطورها إلى صراع طويل الأمد متعدد الأطراف؟

2- ما الدوافع الداخلية والخارجية التي ساهمت في اندلاع الأزمة الليبية، وكيف تعكس خلفياتها وأبعادها تعقيد الصراع بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين؟

3- ما هي تداعيات طبيعة الأزمة الليبية على الجزائر من حيث التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية ، وكيف تعاملت الدولة الجزائرية مع هذه الأزمة من خلال سياسات الداخلية ودورها الدبلوماسي في السعي نحو تسوية سلمية للصراع الليبي؟

فرضية الدراسة:

وينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة ترابطية ذات طابع الفعل ورد الفعل بين كل من الأزمة الليبية وطبيعة تعامل الجانب الجزائري معه خلال الفترة الواقعة بين 2011م-2021م.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة في الآتي:

- **الأهمية العلمية:**

1. الإسهام بإدراك طبيعة تأثير عدم الاستقرار والتوتر في دولة ما على الأوضاع الأمنية علي مستوي الدول المجاورة لها.

2. فهم طرق الاستجابة من الدول المتأثرة بالأزمة وحالة عدم الاستقرار في دول الجوار، وذلك من خلال اللجوء إلى نموذج دراسة الحالة والذي سيتم تطبيقه في هذه الدراسة على مدي تأثر الدولة الجزائرية بالأزمة الليبية وطرق الاستجابة لها.
3. تسهم هذه الدراسة في توضيح مستوي الترابط بين الأمن الداخلي للدولة وأمن الدول التي تقع في محيطها والذي يعتبر أمن قومي لها.

- **الأهمية العملية:**

1. تفسير وتحليل الأزمة الليبية بشكل واضح ومفصل ومن خلاله يمكن وضع تصورات وكذلك شروحات تساعد البحاث في النظر في الأزمة من أكثر من جانب ومن أكثر من زاوية.
2. وضع تصورات وحلول للأزمة الليبية للسلطات الليبية المعنية في حل وإيجاد حلول لاستقرار الوضع الأمني والسياسي داخل الدولة من خلال دراسة طبيعة الفعل ورد الفعل لحكومات دول الجوار ونقصد بالدرجة ا لأولى دولة الجزائر.
3. الوصول إلى نتائج علمية تفيد الجانب العملي للجهات المعنية في دراسة الأزمة الليبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى

1- التعرف على نشأة الأزمة الليبية في أعقاب سقوط النظام السابق ، والعوامل التي ساهمت في تقعيدها وتطورها إلى صراع طويل الأمد متعدد الأطراف.

2- توضحي الدوافع الداخلية والخارجية التي ساهمت في اندلاع الأزمة الليبية التي عكست خلفياتها وأبعادها تعقيد الصراع بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.

3- الكشف عن تداعيات طبيعة الأزمة الليبية على الجزائر من حيث التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية ، تعامل الدولة الجزائرية مع هذه الأزمة من خلال سياساتها الداخلية ودورها الدبلوماسي في السعي نحو تسوية سلمية للصراع الليبي.

منهج الدراسة:

وتم الاعتماد في منهجية الدراسة على الآتي:

1- مدخل التاريخي.

2- المنهج الوصفي.

3- المنهج التحليلي النقدي.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة وفق المجالات التالية:

1- المجال الزمني:

اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 حتى مخرجات حوار جينيف 2021

2- المجال المكاني.

(ليبيا الجزائـــر) وفي ظل الانتفاضات الشعبية التي قامت بها شعوب بعض الدول العربية ضـــد الأنظمة السياسية القائمة ابان وقوع ما يعرف بالثورات الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وكذلك بعض دول شمال أفريقيا تونس، مصر ، ليبيا، ولـــم تتعـــرض الجزائـــر لهـــذا الســـيل الانتفاضي الذي قامت به شعوب تلك الدول بل كانت دولة الجزائر مستقرة سياسياً وأمنياً.

ومن هنا انعكس آثار وتداعيات الأزمة الليبية على دولة الجزائر والتي كان لها دور بارز ومهم في التعامل مع الأزمة الليبية بصفتها دولة جوار غرب ليبيا وتشترك مع ليبيا في مساحة حدودية كبيرة جداً هذه المساحة الحدودية كانت تشكل ملجأ لبعض الجماعات الإرهابية والتجارة الغيـــر مشروعة والهجرة غير الشرعية

3- المجال الموضوعي :

تداعيات الأزمة الليبية وأثرها على دور الجوار (الجزائر أنموذجاً)

من سنة 2011م اندلاع ثورة 17 فبراير حتى مخرجات حوار جينيف 2021.

المفاهيم والمصطلحات:

أولاً- تعريف الأزمة لغةً اصطلاحاً

1- تعريف الأزمة لغة:

(الأزمة) الشدة والقحط و (أزم) عن الشيء أمسك عنه وبابه ضرب... و(المأزم) المضيق و كل طريق ضيقا بين جبلين مأزم و موضع الحرب أيضا مأزم و منه سمي الموضع الذي بين المشعر و بين عرفة "مازمينك"[1].

وأزم ، يأزم، أزما و أزوما فهو آزم و أ-زوم... أزم العام: اشتد قحطه وأزم القوم: استأصلهم، و أزم الحبل و غيره أحكم قفله و أزم الباب: أغلقه ، وأزم الشيء: انقبض وانظم، و سنة أزمة: أي شديدة ومآزم الأرض: مضايقها و المتأزم من أصابته أزمة[2].

التعريف الاصطلاحي للأزمة:

هي حالة توتر و نقطة تحول تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة[3].

لقد ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها النزاعات بين الدول نجملها فيما يلي:

- المفاجأة فالأزمة غير متوقعة .
- تعقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة تطورها، وتعارض مصالحها.
- نقص وعدم دقة المعلومات.
- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة .

وحسب تشارلز ماكليلاند Mclelland.C فالأزمة: "عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، وتتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها"[4].

---

[1] منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، نقلا عن: مختار الصحاح دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2006م، ص 16.

[2] محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع، لبنان، 2005، ص 970.

[3] فهد أحمد الشعلان إدارة الأزمات: الأسس المراحل الآليات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2002م.

[4] لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية دعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2010م ، ص 110.

أما كارل سلايكي فيرى: "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم و يمكن النظر إليها على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغيير فجائي وحـــاد للنتائج"[1].

التعريف الإجرائي للأزمة:

هو وقوع شيء مفاجئ في وقت معين بشكل غير متوقع وقد تمتد آثاره إلى فترة زمنية متباينة أحياناً قد تنتهي فيها الأزمة بشكل سريع وأحياناً تبقى مواكبة لتبعيات الأحداث المتسلسلة والتي وقعت نتيجة الأزمة وقد تأخذ مساحة زمنية غير محدودة بحيث تصبح هذه الأزمة نقطـــة تحول للواقع ما بعد وقوعها وقبل وقوعها.

مفهوم النزاع:

اختلفت التعريفات التي تحاول تحديد النزاع أساسا حول المعنى الذي يعطيـــه أطـــراف النزاع لهذا اللفظ، وعرفه المفكر ريمون آرون[2] على أنه: "نتيجة تنازع شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة"[3].

2- مفهوم التوتر: عرف مارسيل مارل التوتر على أنه : «مواقف صراعية لا تؤدي مرحليـــا على الأقل للجوء إلى القوات المسلحة، وإنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع[4].

3- مفهوم الحرب:

تعرف الحرب على أنها صراع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة في متابعة سياسية قبلية أو قومية، في حين يعرفها الأستاذ كويستي رايـــت علـــى أنهـــا «اتصال عنيف بين وحدات متميزة و لكن متشابهة[5] .

---

[1] عثمان فاروق السيد لتفاوض وادارة الأزمات دار الأمين للنشر والتوزيع ط21، 2004م، ص 1230.

[2] عمر فرحاني، يسرى أو شريف، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] لبنى بهولي، الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شـــهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (2010-2011م)، ص 11.

[4] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العري، لبنان، 1985م.

[5] Hugh Miall, Olivier Ramsbotham, Tom Woodhouse, Contemporary conflict resolution (Cambridge: Polity press), 1999, p20.

4- مفهوم الصراع:

هو السعي وراء أهداف متعارضة من قبل جماعات مختلفة مما يفتح المجال للدخول في صراع قد يفضي إلى الصراع المسلح[1].

5- تعريف الثورة:

الثورة لغة هي الهيجان والوثب تعبيرا عن عدم الرضا والثورة مصطلح يستخدم في سياقات ومعاد عديدة أو قد يكون إشارة إلى تغييرات جذرية وأساسية في حقل من حقول العلم والمعرفة كالقول بالثورة الصناعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو قد يكون إشارة إلى تحولات رئيسية في البنى الاجتماعية والسياسية ويقابل كلمة ثورة في اللغة الإنجليزية مصطلح. REVOLUTION و تطور المفهوم الاصطلاحي للثورة فقد ارتبط في البداية بفكرة العنف من أجل مقاومة الظلم أو إعلان السخط ثم أخذ بعد ذلك مدلولا سياسا ثم تطور المفهوم وأخذ مدلولا اجتماعيا ولهذا لم تعد الثورة تستهدف مجرد تغيير الفئة الحاكمة بل أضحت تستهدف إحداث تغيير جذري في الأوضاع الاجتماعية بقصد تحقيق حياة افضل للمواطنين ومع ذلك لا يعتبر الاستيلاء على السلطة هدفاً للثورة تنتي عنده بل وسيلة من أجل القيام بعملية التغيير الاجتماعي[2].

1- الثورة والانقلاب: ذهب بعض فقهاء القانون الدستوري أن التفرقة بين الثورة والانقلاب تقوم على أساس الجهة التي تقوم بكل منهما. فالثورة يقوم بها الشعب أما الانقلاب فيقوم به صاحب الحكم أو السلطان كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الدفاع أو قائد الجيش أو مجموعة من ضباطه هدف إلى تغيير في شؤون الحكم دون اتباع لأحكام الدستور[3].

في حين ذهب البعض الأخر إلى أن مرجح التفرقة بين الثورة والانقلاب لا يكمن في مصدر الحركة الثورية أي في الجهة التي قامت بتلك الحركة وإنما يكمن في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الثورة. فالثورة تهدف إلى تغيير جذري وأساسي في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والثورة قد تكون شاملة "Revolution Integrate" تستهدف التغيير

---

[1] محمد عبد الغني حسن هلال مهارات إدارة الأزمة، الطبعة ١، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر، 1995م، ص39.

[2] د. رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري – الطبعة الخامسة 2005، دار النهضة العربية، ص 1158م وما بعدما.

[3] د. عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والأنظمة السياسية – الطبعة الثالثة، ص 72 وما بعدها.

في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد تكون ثورة جزئية إذا كانت لا تهدف إلا لتغيير النظام السياسي فقط[1] .

أما الانقلاب فإن القائمين به يهدفون فقط تغيير الحكومة وإحلال حكومة جديدة محلها لتستأثر بالسلطة دون تغيير في النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي[2].

رأي الباحث : – إن الثورة والانقلاب مصطلحان متقاربان جدا وللتفرقة بينهما لابد من الوضع في الاعتبار العناصر التالية مجتمعة:

1- مصدر الحركة:

فالثورة يكون مصدرها الشعب عكس الانقلاب يكون مصدره إما فرد أو فئة قليلة ذو نفوذ أو سلطان ونرى أن الانقلاب يمكن أن يتحول إلى ثورة إذا لقي تأييدا شعبيا واسعا وتحققت له العناصر الأخرى.

2- هدف الحركة:

الثورة تهدف إلى إحداث تغيير واسع في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينما يهدف الانقلاب إلى مجرد الاستيلاء على السلطة ومع ذلك يمكن أن تتغير الأهداف إلى إحداث تغيير في النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

3- وسيلة الحركة:

في الثورة يستند الشعب إلى كونه مصدر السلطات وغالبا ما تكون حركته سلمية متمثلة في المظاهرات والاعتصامات والإضرابات وهي كلما اتسعت كانت فاعلة ومنتجة لأثارها بشكل سريع في حين أن القائمين على الانقلاب عادة ما يستخدمون القوة العسكرية أو على الأقل يستندون إليها أو حائرين لها.

4- الثورة والثورة المضادة:

الثورة الحقيقية تستهدف – كما قلنا – إحداث تغيير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهذه التغييرات الثورية وان تميزت بالسرعة والجذرية إلا أنها مع ذلك لا تتم ولا

---

[1] د. عد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت – 1968م – دار النهضة العربية، ص 87.

[2] د. محمد كامل ليلة: القانون الدستوري – 1971 – دار الفكر العربي، ص 94 وما بعدها.

د. فؤاد العطار: النظم السياسية والقانون الدستوري – دار النهضة العربية، ص 326 ومابعدها.

يمكن أن تتم دفعة واحدة في يوم وليلة وعلى مستوى واحد من العمق والفاعلية بل تحتاج إلى عمل متواصل تستغرق سنوات عدة حتى تتخلص من القوى السياسية والاجتماعية الموروثة من الماضي.

ومن المؤكد فإن الثورة الحقيقية وهي تقوم بكل هذا البناء ستجد أمامها عقبة كأداء تتمثل في القوى المعادية للتغيير والتي تحاول أن تنتهز الفرصة للقضاء على ما حققته الثورة من مكاسب.

هذه القوى المعادية للتغيير هي ما يطلق عليا اصطلاح "الثورة المضادة". فالثورة المضادة باختصار هي حركة عكسية لمنطق التطور الذي تحدثه الثورة الحقيقية وان هذه الحركة العكسية تهدف إلى استمرار المجتمع القديم بتركيباته وهياكله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دفاعا عن مراكز القوى والسيطرة
والامتيازات التي تعمل الثورة الحقيقية من أجل القضاء عليها[1].

ومن الثابت أن كل ثورة حقيقية لابد وأن تواجه ثورة مضادة في طريقها غالبا ما تلجأ إلى المراوغة والتآمر، بل وكثيرا ما تلجأ إلى أساليب الإرهاب والعمل السري.

وتأسيسا على ذلك فإن الثورات الحقيقية مطالبة دائما أن تتسلح بالحزم والوعي معا حتى تستطيع أن تخوض معاركها ضد قوى الثورة المضادة كما بجب عليها أن تعمل على توثيق ارتباطها بالجماهير ديمقراطياً وبشكل يسمح بتوسيع القيادة الثورية حتى تكون بمثابة خط الدفاع المنيع للمكاسب الثورية[2].

---

[1] د. رمزي الشاعر: النظرية العامة للقانون الدستوري – مرجع سابق – ص 1164

[2] د. رمزي الشاعر: المرجع السابق، ص 1165.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الباحثة يسرا أوشريف المعنونة بـ "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر"[1].

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على التأثيرات المختلفة للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل تصاعد وتفاقم هذه الأزمة وتطرقت الباحثة لدراسة الانعكاسات الصلبة للأزمة الليبية على الأمن الجزائري المتمثلة في تهديد الحدود الجزائرية، حيث أن الجزائر تشترك في حدود شاسعة مع ليبيا وذلك يعرض حدودها للاختراق من عدة منافذ برية وهذا التهديد يصاحبه تهديد اقتصادي وهدد الدولة الجزائرية حيث يصاحب تهديد الحدود ضرورة إنفاق الجزائر لمبالغ مالية باهظة لتأمين حدودها ونشر تعزيزات عسكرية على حدودها الأمر الذي يثقل على الخزينة العامة للدولة الجزائرية، أيضا من ضمن التهديدات ويعد أخطرها هو تمدد تنظيم الدولة الإسلامية وانتشاره على الحدود الجزائرية حيث من المعروف عن هذا التنظيم أنه يستهدف الدولة الجزائرية وهذا من شأنه تهديد الأمن القومي الجزائري ذلك بالإضافة إلي أن الدولة الجزائرية إزاء هذه التهديدات تواجه تهديدا خطيراً ألا وهو احتمالية التورط في التدخل العسكري في ليبيا لحل الأزمة ومحاولة الحد من التهديدات التي تواجهها من قبل هذه الدولة، أما فيما يخص الانعكاسات اللينة للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائر فتتمثل في تأثر الدولة الجزائرية بما يحدث في ليبيا من موجة إصلاحات مبكرة فأصبح الشعب الجزائري يطالب بمثل هذه الإصلاحات، ذلك فضلاً عن التأثير على مناخ الانتخابات الرسمية في الجزائر التي تم عقدها في 2012 حيث أن هذه الانتخابات اجريت في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مؤثرة نتيجة التوترات في ليبيا وذلك أثر بشكل ملحوظ على العملية الانتخابية في الجزائر، كما تطرقت الباحثة للحديث عن المقاربات الجزائرية لاحتواء الأزمة الليبية سلميا. وخلصت الدراسة إلي أن استمرار تدهور الأوضاع في ليبيا قد يدفع الجزائر إلي التدخل العسكري لحل الأزمة للحفاظ على أمنها القومي كما أن الجزائر تشهد مستقبلا أمنيا مظلما نتيجة اشتعال كافة حدودها ورهان

---

[1] يسرا أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضرء- بسكرة الجزائر، (2016/2015)

كافة الدول العربية على دورها في حسم الازمات المشتعلة بجوارها خاصة الأزمة الليبية وهـذا يكلف الجزائر استراتيجياً وعسكريا واقتصاديا.

ركّز هذا المحور على تحليل الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري بصورة أساسية فضلاً عن تحليل بعض الانعكاسات الاجتماعية والسياسية لكنه تجاهـل تحليـل الانعكاسات الاقتصادية والثقافية لذلك ستسلط هذه الدراسة الضوء علـى بعـض الانعكاسـات الاقتصادية والثقافية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

2- **دراسة الباحث حسين يوسف القطروني المعنونة بـ "الأزمة الليبيـة: التفكـك البنيـوي للسلطة وخيارات** التسوية[1]" **(2011م-2021م)**

تسعي هذه الدراسة إلي تحليل الخلفية السياسية للأزمة السياسية الليبية، فضلاً عن التعـرف على خيارات التسوية للخروج من هذه الأزمة. فالخلفية السياسية للأزمـة الليبيـة تتمثـل فـي الإنقسام المؤسسي الداخلي وتلاشي مؤسسات الدولة خاصة في ظل انتشار الميليشيات المسـلحة والصراع العنيف على السلطة، ذلك بالإضافة إلي تضيق الخيارات بين الفرقاء السياسيين فـي ليبيا، أما فيما يخص خيارات تسوية

الأزمة الليبية فتتمثل في وجود اتفاق سياسي وخيار تقاسم السلطة وهذا الاتفاق ينص علـى الالتزام بوقف إطلاق النار ومحاربة الإرهاب والتطرف في ليبيا فضلاً عن مكافحـة الإتجـار بالبشر والهجرة غير الشرعية، أيضا من ضمن خيارات التسوية هي المفاوضات الليبية، حيـث مرت بمرحلتين الحوار غير المباشر بين الفرقاء السياسيين الليبيين برعاية الأمم المتحدة في عام 2014م لكن رفضت الجماعات المسلحة هذا الحوار، والحوار المباشر وفيـه اقتنـع الطرفـان المتصارعان في ليبيا بضرورة اللقاء المباشر بينهما للتوصل لاتفاق سياسي ينهي الصراع القـائم وتم التوصل في نهاية هذا الحوار لاتفاق يتضمن حل سياسي لإنهاء الصراع بـين الأطـراف المتصارعة في ليبيا، وخلصت الدراسة إلي أن التركيبة البنيوية للسلطة السياسية في ليبيـا فـي عهد القذافي كانت سلطة شمولية ذات طبيعة مركبة، اعتمدت دعائمها على المكـون الاجتمـاع والإيديلوي، لهذا فإن انهيارها في 2011 ترتب عليه انهيار البنيان التابع لها بأكمله، وأن تدخل

---

[1] حسين يوسف القطروني، الأزمة الليبية : التفكك البنوي للسلطة وخيارات التسـوية" 2011-2021، مجلـة متابعـات أفريقية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الثاني عشر. (2021).

المجتمع الدولي لحل الأزمة عن طريق تقاسم السلطة بين الفرقاء السياسيين زاد من تعميق الأزمة لا حلها.

3- دراسة الباحثة نعيمة موصر المعنونة بـ "الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية والخارجية": مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية[1]

تسعي هذه الدراسة إلي الكشف عن التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الجزائري، ومحاولة تقديم أسس لبناء عقيدة أمنية جزائرية لتحقيق الأمن القومي الجزائري، وتطرقت الباحثة لدراسة وتحليل التهديدات الداخلية للأمن القومي الجزائري والتي تتمثل في تهديدات الاستقرار السياسي الداخلي وتهديدات الأمن الاقتصادي، فضلاً عن تهديدات الأمن الاجتماعي، ثم انتقلت لتحليل تهديدات الأمن القومي الجزائري في ضوء دوائره الاستراتيجية وتتمثل في تهديد الأمن القومي الجزائري في الدائرة المغاربية والمتوسطية ومنطقة الساحل الإفريقي، فضلاً عن تحليل انعكاسات تلك التهديدات على الأمن القومي الجزائري من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم اختتمت الباحثة هذه الدراسة بتقديم عدة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي الجزائري فضلاً عن تقديم أسس يتم من خلالها بناء عقيدة أمنية جزائرية وخلصت الدراسة إلي أن العقيدة الأمنية الجزائرية شهدت تطورات عدة منذ الاستقلال أين كان التهديد خارجيا ثم محليا ثم إقليميا وهذا جعل الجزائر تقع في مأزق صعب وهو تمزقها بين انضمامها للمبادرات الأمنية وبين قدرتها على الحفاظ على مقاربة استراتيجية أمنية مستقلة وهذا أمر صعب في ظل الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة.

4- دراسة الباحث رياض بوزوب بعنوان: "استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك – تهديد-استجابة[2]

تسعي هذه الدراسة إلي معرفة العوامل المفسرة للمدركات الأمنية الجزائرية فضلاً عن التعرف على كيفية تأثير هذه المدركات على استراتيجية الأمن القومي الجزائري وتطرق الباحث لتحليل استراتيجية الأمن القومي الجزائري من منظور الهوية الثورية حيث تطرق في هذا

---

[1] **نعيمة موصر، الأمن القومي الجزائري بين المتغيرات الداخلية** والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري. تيزي وزو، الجزائر، (2018-2019).

[2] **رياض بوزوب** ، "**استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك –تهديد-استجابة**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة رياض بوزوب". الحاج لخضر باتنة، الجزائر، (2018-2019).

الصدد إلي تحليل العلاقة التفاعلية بين المرجعية الثورية وتشكيل الهوية الأمنية الجزائرية، ثم تطرق لتحليل مدركات التهديد الجزائرية تجاه الدولة المغربية بصفة خاصة، وكيف أثرت هويتها الثورية على هذه المدركات، ثم قام الباحث بتحليل الاستراتيجية الأمنية الجزائرية من المنظور الأمني، وخلصت الدراسة إلي أن الدولة الجزائرية تدرك التهديدات الأمنية الجدية لكنها لا تدرك هويتها الأمنية الجديدة، لذا فتحتاج الدولة الجزائرية إلي أمننة خطابية تشرعن ممارسات تتجاوز مستلزمها الأخلاقي، فالتمسك بالمستلزم الأخلاقي قد يعيق تحقيق أمنها القومي، كما أن الدولة الجزائرية تقتنع فقط بأن أمنها القومي يتمثل في خدمة هويتها الذاتية ولا تهتم بمصلحتها المرتبطة بخلق هوية جماعية إقليمية وهذا كله يؤثر على الأمن القومي الجزائري.

5- دراسة الباحث حسام حمزة دراسة معنونة بـ "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"[1]

تسعي هذه الدراسة إلي معرفة علاقة تأثر الأمن القومي الجزائري والمركب الأمني الجزائري بالتهديدات

الجديدة والتقليدية وتطرق الباحث لدراسة وتحليل التفاعلات الأمنية ضمن الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري وتأثيرها عليه وهي بالأساس الدائرتان المغاربية والأفريقية وتحديد موقع كل دائرة من الاهتمام الأمني والاستراتيجي الجزائري، ثم تطرق الباحث لتحليل علاقة التأثير والتأثر بين الأمن القومي الجزائري والدائرة المتوسطية بمعناها الجيوسياسي، حيث أنه هناك روابط نشأت من مجموعة من العوامل الجيوسياسية والجيو أمنية تربط بين الأمن القومي الجزائري والدائرة المتوسطية كما أنه يوجد هناك تهديدات دفعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذه الدائرة وخلصت الدراسة إلي أن التهديدات المغاربية والإفريقية أثرت بشكل ملحوظ على مدركات وسياستي الجزائر الأمنية والعسكرية على الصعيدين القطري والإقليمي أما فيما يخص الدائرة المتوسطية فنجد أن الدولة الجزائرية تحولت من شخصية المهدد إلي شخصية المعاون ثم الشريك الأمني لفواعل الشمال كما أن الاستراتيجية الأمنية الجزائرية تأثرت بالمنهج الأمني التعاوني في سياق المسارات الأورومتوسطية.

---

[1] **حسام حمزة دراسة معنونة بـ "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"**، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر. (2010م-2011م) .

6- دراسة الباحث عمار بالة بعنوان: "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا"[1]

وتهدف هذه الدراسة تحليل علاقة التهديدات القادمة من منطقة الساحل الأفريقي عامة ومالي خاصة بتهديد الأمن القومي الجزائري وتطرق الباحث لدراسة وتحليل التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي خاصة التهديدات الإنسانية وبصفة خاصة التهديدات القادمة من مالي حيث أزمة الطوارق والنزاع المسلح الذي قام في عام 2012م بين القوي الفاعلة في مالي، حيث شكلت هذه الأزمة أزمة الطوارق تهديدا أمنياً كبيراً للأمن القومي الجزائري كما تطرق الباحث للأليات التي تبنتها الدولة الجزائرية لاحتواء هذه الأزمة، وخلصت الدراسة إلي أن منطقة الساحل الأفريقي تعد بيئة خصبة ملائمة للتهديدات اللاتماثلية وهذا النوع من التهديدات يؤثر على الأمن القومي الجزائري حيث تعد تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح من أهم التهديدات اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر والمنطقة بأكملها كما أن النزاع المسلح الذي اندلع في مالي بهدف إقامة دولة الطوارق في الشمال شكل تهديدا قويا للأمن القومي الجزائري، حيث يمكن أن تنتقل هذه الأفكار إلي الدولة الجزائرية فيترتب على ذلك تهديد الاستقرار الداخلي وتهديد الأمن القومي الجزائري. واهتم هذا المحور أو الاتجاه بالتركيز على إيضاح شكل التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية التي تهدد الأمن القومي الجزائري لكنه تجاهل نسبيا تحليل طرق تعامل الدولة الجزائرية مع هذه التهديدات وخاصة الطرق الدبلوماسية كما تجاهل حالات تدخل الدولة الجزائرية لتسوية الأزمات التي تنشأ في دول الجوار والتي تمثل تهديدا قويا للأمن القومي الجزائري.

7- دراسة الباحثة مباركة سليماني المعنونة بـ "تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية"[2].

تهدف هذه الدراسة إلي الكشف عن طبيعة التأثيرات المختلفة للأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية، فضلاً عن الاستراتيجيات التي إتبعتها الدولة الجزائرية لتأمين حدودها في مواجهة تداعيات هذه الأزمة حيث تطرقت الباحثة لتحليل التهديدات القادمة من ليبيا حيث

---

[1] **عمار بالة، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها علي الأمن القومي الجزائري: مالي نموذجا،** رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة الجزائر. (2017-2018).

[2] **مباركة سليماني ، "تداعيات الأزمة الليبية علي أمن الحدود الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والقانون العدد الثاني (2018).

الميليشيات المسلحة التي تتسرب من ليبيا إلي الحدود الجزائرية وما تحدثه من تخلخل للسلم الاجتماعي، فضلاً عن تنامي وإنتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلي انتشار معدل الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والهجرة الغير شرعية، فكل هذه تهديدات ناتجة عن الأزمة الليبية تهدد الأمن القومي الجزائري، وانتهجت الدولة الجزائرية استراتيجية من خلالها يمكن احتواء التهديدات الناتجة عن الأزمة الليبية وذلك من خلال تقديم العديد من المبادرات السلمية لتسوية الأزمة الليبية دون التدخل العسكري، فضلاً عن نشر العديد من التعزيزات العسكرية على طول الحدود مع الدولة الليبية، وخلصت الدراسة إلي أن الأزمة الليبية ساهمت في إفراز وضع أمني هش وإنكشافات أمنية على الحدود وهذا من شأنه يهدد الأمن القومي الجزائري كما أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية لاحتواء تداعيات الأزمة الليبية إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية وعلي الجزائر تخصيص موارد مالية عسكرية إضافية لتطوير استراتيجيتها لتأمين حدودها في مواجهة التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية .

8- دراسة شامي وآخرون (2012م) بعنوان ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص دراسة وصفية تحليلية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجهها ليبيا والفرص المتاحة لها، وقد تناولت الدراسة تحليل المسببات للثورة الليبية، وكذلك سردا لبعض المصطلحات المهمة في تاريخ تلك الأحداث، وبيان أثر الأزمة على الاقتصاد الليبي، واقتراح عند من الحلول للتعافي الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية أثرت في الاقتصاد الليبي بشكل كبير، وأن الاستقرار ضرورة حتمية للتعافي الاقتصادي،

والعمل على النهوض بإصلاحات هيكلية لدعم نمو القطاع الخاص من أجل التنويع الاقتصادي.

9- دراسة عبيد (2012م) بعنوان: أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تغيير النظام السياسي في ليبيا، وبينت أن القبائل كانت مسيطرة على مفاصل الدولة أثناء سيطرة القذافي الذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وبينت الدراسة أن الثورة الليبية أثارت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الدول الإفريقية وذلك الخصوصية العلاقة التي تربطها بالعقيد معمر القذافي، كما أشارت الدراسة إلى أن عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في إدارة العملية السياسة، إن بقي ذلك النظام منفردا في عملية صنع

القرار السياسي، وعمد إلى تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة، كما بينت اعتماد القذافي على أبناء قبيلته القذافة وحصر الاختيارات في أبنائها، وحرمان بقية القبائل من التمتع بذات الامتيازات، مما ولد استياء كبيرا لدى تلك القبائل، كما بينت الدراسة أن الاتحاد الأفريقي حاول الوقوف ضد القرارات الدولية ولاسيما قرار مجلس الأمن الدولي (1973)، إلا أنه اضطر إلى الاعتراف به من أجل حماية المدنيين ووقف العنف ضد أبناء الشعب الليبي بسبب تدخل القوى الدولية والناتو إلى جانب الثوار.

ونينت الدراسة أن ما دفع الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك الدعم هو عدائها للنظام الليبي، فضلاً عن تحقيق أطماعها في النفط الليبي.

10- دراسة وناس المنصف (2012م) بعنوان: " الحركات الإسلامية في تونس وليبيا عناصر أساسية للمقارنة " [1]

هدفت الدراسة إلى توضيح أن جميع فصائل الحركات الإسلامية ومرجعياتها غير مستقرة ويعود السبب في ذلك كونها محدودة الخبرة بسبب حداثة النشأة وافتقارها إلى تقاليد العمل الإسلامي المباشر، ويشير الباحث أن مرجعية الحركة الإسلامية في ليبيا تعتبر مرجعية إخوانية سلمية، بينما تتمتع الحركة الإسلامية في تونس والجزائر باستقرار فكري ووضوح في المرجعية، وتتميز أيضًا بنوع من الاستقلالية بعيداً عن أي تجارب إسلامية مكررة، في ليست إخوانية وليست كذلك سلفية.

يؤكد الباحثون في دراستهم في الحركة الإسلامية يجب في تكون بانية لقراءة دينية لتحاول البعد عن التزمت والانغلاق وتعمل بأهدافها نحو إعلاء العقل وخلق تفاعل حيوي ومنطقي بين الشريعة والعصر وليس من مهمة الحركات الإسلامية الخوض في الأمور السياسية وأن تفرض نفسها في تفاصيل الحياة اليومية وما يترتب عليها من تعقيدات والعملية وإنما يجب تكون طرفا ايجابيا في دعم والنجاح الي مرحلة الانتقال الديمقراطي وأن لا تكون على النقيض من ذلك فتعرف هذه المرحلة وتكون مصدر للإحباط بالنسبة للشعوب ومصدر خيبة أمل لمجتمعاتها.

---

[1] وناس المنصف، **الحركات الإسلامية في تونس وليبيا عناصر أساسية للمقارنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة–قطر ، (2012م).

11- دراســة " Troubled Politicl Transitions: Tunisia, Egypt and Libya. Middle East Policy"

التحولات السياسية المضطربة تونس ومصر وليبيا في سياسة الشرق الأوسط". هدفت هــذه الدراسة إلى بيان أنظمة الحكم المتناقضة في البلدان الثلاثة جميعها (تونس ومصر وليبيا)، حيث أوضحت كيف اندلعت الانتفاضات بسبب مزيج من الاستياء ضد الحكــم الــدكتاتوري القمعــي والمظالم الاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور. وأشــارت إلــى دور الحركــات السياســية المغمورة في كل من تونس وليبيا ومصر التي أدت إلى انقسام الآراء الواسعة التي تدعو إلــى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية بسرعة وتطورت إلى مطالبات ساعتها مجموعات متعددة.

وبعد عدة سنوات من الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية المرســخة، لا يــزال المصــريون والتونسيون والليبيون يكافحون لتعريف أنفسهم وتحقيق الآمال التي أثيرت على التواريخ الشهيرة في (14) يناير و 25 يناير و 17 فبراير) وبما انه لم يكن من الممكن استباق الازمــات التــي أعقبت الثورة، فإن الناس يعانون من الغضب وخيبة الأمل والخوف.

تقسمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى:

الفصل الأول: الازمة الليبية بين النشِأة ومسارات التطور

المبحث الأول : جذور وأسباب نشأة الأزمة الليبية

المبحث الثاني: تحولات وتطورات الأزمة الليبية.

الفصل الثاني: دوافع وخلفيات وأبعاد الأزمة الليبية

المبحث الاول: دوافع الأزمة الليبية.

المبحث الثاني : خلفيات وأبعاد الأزمة الليبية.

الفصل الثالث: تداعيات طبيعة الأزمة الليبية وأثرها على دولة الجزائر

المبحث الأول : آثار الأزمة الليبية على الأمن الجزائري .

المبحث الثاني: الأثار الأمنية والسياسية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري.

الفصل الأول

الازمة الليبية بين النشِأة ومسارات التطور

تمهيد

المبحث الأول : جذور وأسباب نشأة الأزمة الليبية

المبحث الثاني: تحولات وتطورات الأزمة الليبية.

الفصل الأول

الازمة الليبية بين النشأة ومسارات التطور

تمهيد :

يشير مصطلح الأزمة الليبية إلى استمرار الصراع في ليبيا وذلك منذ بداية أحداث الربيع العربي التي تزامنت مع الحرب الأهلية الليبية الأولى ثم التدخل العسكري الأجنبي وصولا لمقتل القائد معمر القذافي.

تسببت الحرب الأهلية في انتشار الجماعات المسلحة التي ساهمت بدورها في زيادة العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد. ما إن هدأت الحرب الأهلية الأولى حتى اندلعت حرب أهلية ثانية بحلول عام 2014م .لازالت الأزمة مستمرة في ليبيا؛ وقد أسفرت عن وقوع عشرات الآلاف من الضحايا منذ بداية الاشتباكات أوائل عام 2011م.

خلال الحروب الأهلية؛ برز دور النفط واهميته بالنسبة للدول الغربية وخاصة أمريكا حيث أشار الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تصريح له 11 أبريل 2016م مؤكداً على أنه بات من الصعب فعلا استعادة ليبيا ما قبل 2011 كما اعترف بأن التدخل في شؤونها ربما كان أسوء «غلطة» خلال فترته الرئاسية.

وقد تبنى بعض الباحثين وجهه نظر تاريخية واجتماعية، ينظرون من خلالها للأزمة كعملية تراكمية وكمعط طبيعي بينما تبنى فريقا آخر وجهة نظر اجتماعية ونفسية وسياسية يعتبرون من خلاله الأزمات نتيجة لقرارات خاطئة و أن المسؤولية تقع على عاتق الأفراد والمجتمعات.

وبالرغم من الأزمات السياسية التي شهدتها ليبيا خلال عهد "معمر القذافي"، إلا أنها لم تعرف خلال تلك الفترة التنظيم السياسي بشكله الرسمي، حيث أنه لم يكن يعترف بالنظام الحزبي، فقد خرجت بعض الجماعات والفئات الاجتماعية التي لم تصل بعد لمرحلة الحركة الاجتماعية" في أعقاب انتشار الدعوات للمشاركة في مظاهرات فبراير. ولم يختلف نمط الدعوة للتظاهر في ليبيا عن مثيله في كل من مصر وتونس، وإن اختلفت الأصول والعوامل المسببة لها.

واعتبرت الأزمة الليبية الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة مثل نظيرتها في تونس ومصر، وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي عربي ، ومع هذه الازمة ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، أهمها خلق حالات تهديد الاستقرار.

فالأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة هشا، حيث أن فتح الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية فيها من أهم العوامل التي ، شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها ، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في بالثوار الليبيين ، كما تسلل عدد أخر إلى الأراضي التونسية، وهذا ما وضح تنامي نشاط القاعدة الإرهابية في المنطقة عموما.

وتتضح تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر التي تبلغ حدودها المشتركة مع ليبيا قرابة الألف كيلومتر، من خلال تزايد النشاط الإرهابي الذي أصبح يتنقل بسهولة وحرية محملا بالأسلحة، كما أن الدعم الفرنسي الخليجي للعمل العسكري الموجه ضد الجماعات المتطرفة في ليبيا، أرق الجزائر خاصة وأنها وضعت عناصر من الجيش الوطني على طول الحدود الليبية الجزائرية، كما أبدت تخوفها من الآثار السلبية التي من المحتمل أن تؤثر على أمنها واستقرارها الداخلي جراء التدخل العسكري في ليبيا[1].

سوف نقوم في هذا الفصل بشيء من التفصيل والايضاح من خلال المباحث التالية :

[1] فتي العفيفي . الحرب على الفوضى الخلاقة– النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة دراسة في صناعة المستقبل، 2020، ص101.

المبحث الأول

جذور وأسباب نشأة الأزمة الليبية

أخذت الثورة الليبية التي انطلقت في 17 فبراير 2011م مساراً مختلفاً عن الثورات الاخرى، حيث بدأت هذه الثورة سلمية من خلال المظاهرات في عدد من المدن الليبية في بنغازي وطرابلس والزاوية ومصراته وحاول النظام الحاكم إخمادها مستخدما كافة أنواع آلات القتل بما فيها سلاح الطيران فسقط المئات من القتلى وأصيب الآلاف من أبناء الشعب الليبي. لم يكن أمام الثوار خياراً غير انتهاج العمل المسلح ضد قوات النظام الحاكم واتخذوا من مدينة بنغازي مقرا لهم وشكلوا مجلسا وطنيا انتقاليا مؤقتا ليكون المرجعية الأولى لهم.

لم يكن هناك تكافؤ في القتال الدائر في ليبيا فالنظام يمتلك قوة هائلة من الأسلحة من ضمنها الأسلحة الكيميائية وسلاح الطيران وقي المقابل فإن الثوار لا يمتلكون غير الأسلحة الخفيفة. أمام شراسة النظام . وقد رشح عن نيته الأقدام على حرب إبادة من أجل إخماد الثورة وهذا ما دفع بتدويل الأزمة الليبية من خلال الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن.

حيث ان الطبيعة السياسية الحاضنة للنظام الليبي تطلبت الدخول في معارك دموية ومجازر، نظراً للطبيعة القبلية لتركيبة المجتمع من جهة وللتباعد الجغرافي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن النظام القائم والذي تم اعتباره في كثير من الدراسات على أنه منظومة عشوائية متداخلة من الميليشيات العسكرية التي ترى أن النظام هو الدولة، فإن لم تسقط العاصمة لن يطاح بالدولة أبداً[1].

وبعد التدخل العسكري لحلف الناتو وبعد قتال شرس على الأرض بين الثوار وكتائب النظام سقطت طرابلس العاصمة في شهر رمضان (سبتمبر 2011م) وتمكن الثوار من بسط سيطرتهم بعد ذلك على المدن الأخرى وتم قتل العقيد معمر القذافي ودانت كل ليبيا للثورة الليبية.

بعد حوالي ستة أشهر من بدء الثورة الليبية أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في2011/8/3م إعلانا دستوريا ليكون أساسا للحكم في المرحلة الانتقالية، احتوى الإعلان

---

[1] عبد السلام قريفة. دور الجزائر في إطار المغرب العربي. الجزائر ، قسم العلوم السياسية 2004م، ص12.

على خمسة أبواب تضمنت 37 مادة. حدد الباب الثالث من الإعلان نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية سواء قبل التحرير أو بعده.

ونصت المادة 34 من الإعلان الدستوري على "تلغى الوثائق والقوانين ذات الطبيعة الدستورية المعمول بها قبل العمل بهذا الإعلان."

كما أكدت المادة 35 من الإعلان الدستوري على (بقاء وسريان كافة التشريعات والقوانين القائمة والتي لا تتعارض مع أحكام الإعلان الدستوري إلى أن يصدر ما يعدلها أو يلغيها)

إعداد دستور جديد:

وفقا للمادة 30 من الإعلان الدستوري فإن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ملزم خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من إعلان التحرير لإصدار فانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام والدعوة إلى انتخاب أعضائه البالغ عددهم مائتين عضو يمثلون كافة أبناء الشعب الليبي ومن المفترض أن يحل المؤتمر الوطني العام محل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وستكون من بين اختصاصاته ما يلي[1]

تعين رئيس للوزراء وعلى هذا الأخير اقتراح أسماء حكومته ومن ثم عرضها على المؤتمر لنيل ثقته كحكومة مؤقتة.

تعيين رؤساء الوظائف السادية.

1- اختيار هيئة تأسيسية لصياغة مشروع دستور للبلاد في مدة لا تتجاوز ستين يوما من انعقاد اجتماعها الأول.

2- اعتماد مشروع الدستور المعد من قبل الهيئة التأسيسية ومن ثم طرحه للاستفتاء الشرعي خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعتماده

3- إصدار قانون الانتخابات العامة وفقا للدستور خلال ثلاثين يوما.

4- يشترك المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة في الأعداد والأشراف على انتخابات البرلمان القادم والمصادقة على هذه الانتخابات ومن ثم الإعلان عنا.

---

[1] المادة 30 من الإعلان الدستوري ويلاحظ على هذه الماد تعدد فقرامها وهي بمثابة خارطة طريق لما بعد مرحلة التحرير كما سماها الإعلان الدستوري.

وبانعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية يحل المؤتمر الوطني العام وتعتبر الحكومة المؤقتة حكومة تسيير أعمال.

حاولت كثير من الدراسات وضع تعريف شامل للأزمة كظاهرة اجتماعية من مختلف زواياه ، وأن الأزمات تعد شيئا طبيعيا، وتبنى فريق وجهة نظر اجتماعية ونفسية وسياسية فهم يعتبرون الأزمات نتيجة للقرارات الخاطئة وأن المسؤولية تقع على عاتق الأفراد والجماعات، وقال اخرون ان الأزمات ما هي الا الأحداث الطبيعية تقع بسبب تعقد النظم والقرارات الخاطئة وأيضا نتيجة للتفاعل بين النظم التكنولوجية والإنسان الذي يحاول إدارتها[1].

الثورة والحق في مقاومة الطغيان:

قد يختلط مفهوم الثورة وما تحدثه من تغيرات جوهرية في المجتمع بمقاومة الأفراد للسلطة الحاكمة للحد من طغيانها[2].

والحق في مقاومة الطغيان هو رد الفعل الاجتماعي للأخلال بالقاعدة الدستورية المقررة، وبالحريات الأساسية إخلالا على درجة كبيرة من الجسامة. فالتاريخ والواقع العملي يثبتان أن الحكام قد تسوء نيتهم ويسلكون سبلا تنم عن مخالفة القانون وعدم احترام الأحكام الدستورية المقررة للحقوق والحريات ولا يعيرون بالا باتجاهات الرأي العام.

ولمواجهة هذه الأوضاع يكون للأفراد – في مجموعهم الحق في تغيير هذا المسلك لتحل الأحكام الدستورية محل الأحكام التي فرضتها السلطات الحاكمة دون سند.

والحق يقال أن الفقه اختلف في نظرته إلى فكرة مقاومة الطغيان فقد اعترف البعض بحق الأفراد في اللجوء إليها فيما أنكر البعض الآخر هذا الحق. وعلى الرغم من أهمية هذا الحق كونه له فائدة واضحة فهو يحمي الفرد من عسف الدولة واستبدادها إلا أنه لا يجد له أسسا قانونية يقوم عليها لأنه ليس من السهل على الحكام أن يضمنوا دساتيرهم الاعتراف بمثل

---

[1] عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والأليات، دار هومة ، ب.ط، 2003م، ص 176

[2] لا يقصد بالمقاومة امتناع الفرد عن تنفيذ أمر من أوامر السلطة العامة ومقاومة عمال الإدارة عن مباشرة التنفيذ وإنما المقصود المقاومة الجماعية ضد المسائل العامة السياسية.

هذا الحق الذي يكفل للمحكومين الاعتراض على تصرفاتهم ومقاومة سلطاتهم بالقوة عند الاقتضاء، لذلك كانت الأسس التي يقوم عليها هذا الحق أسساً سياسية[1] .

نشأة الامة الليبية:

تعود الأزمة الليبية إلى صراع دائر بين أربع منظمات متناحرة تسعى للسيطرة على ليبيا، جذور الأزمة تكمن في الحالة التي سادت البلاد عقب الثورة سنة 2011م ، وما ساءها هو وجود جماعات مسلحة عديدة خارج سيطرة الحكومة. والصراع القائم بين الحكومة المنتخبة عن مجلس النواب والمعترف بها دولياً، بعد أن انتخبت ديمقراطيا عام 2014م ، وتعرف بالحكومة الليبية المؤقتة، وحكومة إسلامية تعرف بالمؤتمر الوطني العام، ويوالي الجيش الليبي الحكومة المؤقتة، مدعوما من قبل الإمارات العربية المتحدة والجمهورية المصرية. أما الحكومة الإسلامية أو كما تعرف بحكومة الإنقاذ فتقودها جماعة الإخوان المسلمين، مدعومة من قبل تحالف جهات إسلامية تعرف بفجر ليبيا، وتحظى بمساعدة قطر، السودان، وتركيا. وأدى وجود جماعة متنافسة أخرى، كمجلس شورى ثوار بنغازي الإسلامي إلى تصاعد النزاع وجعله أكثر حدة خاصة في سنة 2014م أحين تم رفض انتخابات يونيو ونتائجها، وتم حل مجلس النواب والاتفاق على وقف استعمال السلاح بين الأطراف المتنازعة[2] .

هذا وقد انطلقت الثورة الليبية بتاريخ 17 فبراير 2011م على إثر اعتقال كل من المحامي فتي تربل وفرج الشراني، حيث خرج العديد من المتظاهرين في 15 فبراير 2011م أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي، وسرعان ما هاجم المتظاهرون مجموعة من المؤيدين للرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" مما أدى إلى استخدام الحجارة والزجاجات من قبل المتظاهرين تصديا لهجمات مؤيدي القذافي. وقد انتهى هذا الاشتباك عند وصول الشرطة النظامية لتفريق المتظاهرين مستخدمين خراطيم المياه، مما نتج عنه سقوط 38 جريحاً، كما

---

[1] راجع في تفصيلات المقاومة ضد الطغيان:

د. رمزي الشاعر:- المرجع السابق – ص 994 وما بعدما.

د. طعيمة الجرف: – القانون الدستوري – مكتبة القاهرة الحديثة ص 224 وما بعدها.

[2] عبد النور بن عنتر. "البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر : المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2005م، ص 15-17.

وخرجت العديد من المظاهرات في مختلف مدن ليبيا كمدينة سرت وسبها والعاصمة طرابلس[1].

اختلف موقف الجيش الليبي من الثورة عن موقف كل من الجيش المصري والتونسي، حيث ظهرت في الجيش الليبي انقسامات ما بين معارض ومؤيد لنظام الرئيس الأسبق "معمر القذافي"، ومع تزايد هذا الانقسام السياسي، قام الجيش الليبي بالانقسام جغرافيا أيضا عندما وقعت المنطقة الشرقية من بنغازي إلى طرق على الحدود المصرية تحت قبضة جيش الثوار، كما وظلت المنطقة الغربية من ليبيا، والممتدة إلى حدود تونس تحت قيادة القذافي، حيث دارت معارك طويلة بين الفريقين لمحاولة التقدم غرباً أو شرقاً.

وقد جاءت الثورة الليبية نموذجا جديدا للتدخل الدولي العسكري في المنطقة العربية، حيث أن قوات حلف الناتو قد تدخلت لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا بمشاركة دول متعددة وأن ظلت القيادة السياسية لهذه القوات أقرب للولايات المتحدة وفرنسا، بالإضافة

---

[1] في الرابع عشر من فبراير 2011، أصدر (213) شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بيانا، يطالبون فيه بتنحي قائد الثورة الليبية معمر القذافي، مؤكدين على حق الشعب الليبي، في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية لتحقيق هذا المطلب. وفي 15 فبراير، احتشد في بنغازي عدد كبير من المحتجين المطالبين بالإفراج عن (110) من السجناء السياسيين، وتعاملت معهم الشرطة بعنف مفرط، أفضى إلى سقوط قتلى. وانطلقت شرارة الثورة في أرجاء المدن الليبية بعد هذا التاريخ. وفي 20 فبراير، تعلن أكبر قبيلتين في ليبيا (ترهونة ورفلة) انضمامهما للثوار. ودعد هذا التاريخ، استخدم الجيش الليبي كل أسلحته في محاولة للسيطرة على الاحتجاجات. وفي 17 مارس، يصدر مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض الحظر الجوي على لينيا، واباحة استخدام القوة لحماية المدنيين من هجمات قوات الجيش الليبية، وسارع حلف الناتو بتوجيه ضربات جوية مؤثرة على قوات الجيش الليبي. ويستمر الكر والفر بين قوات الثوار المدعومة بسلاح الجو الأوروبي، وبين قوات الجيش الليبي، حتى إعلان مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011م. (مختصر من يوميات الثورة الليبية المنشورة في صورة مرفق إلكتروني، لمجلة السياسة الدولية، 2012).

ولقد انطلقت الثورة الليبية، وعلى الأرض أردع قوى رئيسية:

الشباب الثائر: يمثلون جماهير الطبقة الوسطي المتعلمة، الحالمين بمجتمع ديمقراطي جديد، غير المنتمين لقوة سياسية بعينا، المنتشرون في كل المدن الليبية.

القبائل الليبية: والتي ساندت رغبة أبنائها من الشبات الثائر، في توجهاته، ولم يشذ عن هذه القاعدة القبلية، سوى عدد محدود من القبائل التي ترتبط عصبيا بقبيلة معمر القذافي، وبسبب انتشار التعليم الأساسي في ليبيا، كما ذكرنا، وارتفاع الوعي، نسبيا، استوعبت القبيلة الليبية المخاطر والفرص التي تمنحها الثورة الليبية لأبناء الوطن، ووقفت القبيلة، وقفات وطنية من هذه الثورة لم تقفها بعض التيارات السياسية، وقد اتضح ذلك مثلا فيما اتصل بحادثة مقتل اللواء عبد الفتاح يونس، فقبيلته انتصرت للوطن على حسابها. كما أن أغلب المصالحات الاجتماعية، يقوم بها شيوخ القبائل في غياب الدولة والقانون والأجهزة الأمنية.

حسن الشامي التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011، الحوار المتمدن، (2012م) نقلا عن :http://m.ahewar.org

لمشاركة بعض الدول العربية عسكرياً الإمارات العربية المتحدة. كما كـــان هنـــاك إصـــرار ومحاولات مستمرة من كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لكي يستند هذا التدخل إلى غطاء قانون دولي، وهو ما تحقق بعد الجهود السياسة التي بذلتها الدول الثلاث لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي سمح بالتدخل العسكري الدولي لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا امتد الصراع بين القذافي والثوار لفترة تقترب من الستة أشهر حتى استطاع الثوار حسم المعركة لصالحهم، وحصار طرابلس ثم دخولها، ومطاردة القذافي حتى أن تم اغتياله[1] .

وفي ظل تطور الصراع العسكري والمعارك بين الثوار والجيش الليبي، كان هنـــاك واقع سياسي يتغير باستمرار سواء في الجانب الشرقي من ليبيا تحت قيـــادة الثـــوار أم فـــي الجانب الغربي منها تحت قيادة القذافي، حيث أشارت بعض البوادر في الجانب الشرقي إلـــى مستقبل ليبيا المتمثلة في المجلس الوطني الانتقالي والمحاولات المستمرة لتنظيم جيش الثوار. وفي الغرب كان نظام القذافي يتساقط ببط، وكانت نخبته السياسية إما مغادرة البلاد أو معلنـــة انشقاقها عن النظام وانتماءه للثورة. كما بدأت الدول المختلفة تعترف بشرعية المجلس الوطني الانتقالي ممثلا للشعب الليبي، وهو ما قلل من فرص صمود القذافي ونظامه سياسيا. وبالرغم من أن القذافي لم يسقط رسميا إلا بعد ما يقرب الستة أشهر؛، إلا أن النظام الجماهيري الـــذي ابتدعه القذافي كان قد انتهى سياسياً بالفعل منذ فترة طويلة. وفور سقوط نظام القذافي، وإعلان نجاح الثورة الليبية وتولي المجلس الوطني الانتقالي برئاسة مصطف عبـــد الجليـــل مقاليـــد الأمور، سعى المجلس الوطني الانتقالي لتطبيق الرؤية السياسية التي كـــان قـــد قـــدمها فـــي برنامجه السياسي من قبل. وكما هو الحال في كل ثورات الربيع العربي.

اتضح مفهوم تغييب الدولة في النظام السياسي الليبي في اعتماد معمر القذافي علـــى هيكل غير رسمي للسلطة، وأنه صاغ قواعده بنفسه واختار كوادره بعناية وعهد لرفقاء دربه وأبنائه بتنمية قطاعاته المختلفة، وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في ليبيا، بل وفي الدوائر النخبوية في المجتمع. وتتكون شبكات القذافي غير الرســـمية من شبكات سياسية، وأمنية، واجتماعية، ترتبط في النهاية ببعضها البعض من خلال شـــخص القذافي، فهو العامل الوحيد الثابت في معادلة القذافي التي ابتدعها لحكم ليبيا[2]

---

[1] حسن الشامي التحول الديمقراطي في لينيا عام 2011 مرجع سابق.

[2] عمرو هاشم ربيع ، مرجع سابق، ص 123.

وقد ساعد التنسيق العسكري بين الثوار داخل طرابلس، والثوار في المدن المجاورة لطرابلس غرباً وجنوناً، والمجلس الوطني الانتقالي، وحلف شمال الأطلسي في نجاح الثورة، حيث كانت معركة طرابلس عملية عسكرية واضحة المعالم وعالية التنسيق بدأت بإحكام السيطرة على المدن الواقعة في محيط طرابلس، إذ بدأ الثوار في 20 أغسطس 2011 بتنفيذ عملية فجر عروس البحر من خلال إنزال بحري لأسلحة وذخيرة لتصل للثوار داخل طرابلس. وقد تم تنفيذ هذا الهجوم بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي الذي قام بتوفير مظلة حماية جوية للثوار كما قام بتوجيه ضربات لبوابات سجن بو سليم وبعض الأهداف العسكرية داخل مجمع باب العزيزية. لقد استطاع الثوار السيطرة على جزء كبير من المدينة والتحرك نحو العاصمة[1].

وقد بدأ نهج النظام السياسي الليبي في التعامل مع الموقف في التبلور في الفترة ذاتها، فقد التزم معمر القذافي وأركان نظامه الصمت منذ اندلاع الأزمة وحتى مساء الأحد 20 فبراير 2011، عندما وجه سيف الإسلام، نجل القذافي، كلمة للشعب الليبي هدد فيها بتقسيم ليبيا لعدة دويلات وبالدخول في حرب أهلية وبتدمير منابع النفط إذا انهار نظام والده. لم يسبق خطاب سيف الإسلام أية تصريحات رسمية بشأن الأزمة سوى تحذير من اللجان الثورية في 18 فبراير 2011 توعدت فيه برد قاس، وأعلنت أن سلطة الشعب ومبادئ الجماهيرية والقائد ، كلها خطوط حمراء لن تسمح حركة اللجان الثورية لأحد بتجاوزها.

وفي الثاني والعشرين من فبراير ألقى معمر القذافي خطابه الذي توعد فيه بتطهير ليبيا " شبر شبر، وبيت بيت، وزنقة زنقة"، وبعد ذلك بدأ معسكر معمر القذافي واضح التوجه في عدم الاعتراف بمشروعية مطالب المحتجين، بل ذهب لأبعد من ذلك إلى عدم الاعتراف بالمحتجين أنفسهم كمواطنين ليبين يتمتعون بحقوقهم، وأقر بأنهم عصابات مسلحة تنتمي لتنظيم القاعدة وتتعاطى حبوب هلوسة، ومن هذا المنطلق لم يطرح النظام الليبي أية حلول سياسية، بل استمر في تطبيق المنهج المسلح ونقل التعامل مع الموقف من التعامل الأمني من قبل قوات الشرطة إلى التعامل العسكري من قبل كتائبه الأمنية[2].

---

[1] المرجع السابق، 126.

[2] زياد عقل، ما بعد القذافي: التحديات الستة لمستقبل الدولة الليبية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، (2011)، ص72.

أولا: بداية الأزمة وطبيعتها:

لقد أبرزت التطورات الأخيرة في ليبيا مدى ضعف المؤتمر الوطني والحكومة المؤقتة المنبثقة منه المؤتمر الوطني الذي هو أول هيئة منتخبة وكان يناط به العديد من المسؤوليات وتحقيق العديد من الأهداف وإعادة بناء الدولة الليبية، لكنه فشل إلى حد كبير في تحقيق تلك الأهداف، وتمظهر أدائه في عدم وجود دولة ومؤسسات، وعدم امتلاك رؤية لإدارة المرحلة الانتقالية، وزيادة معدلات الفساد، وما زاد الأمور سوءا تبلور خريطة سياسية جعلت من القوى المحلية شخصا أوليا في المعادلة السياسية الجديدة. وتتمثل هذه القوى في المجالس المحلية، والتجمعات القبلية، والميليشيات المسلحة؛ فتمكنت هذه القوى من زيادة نفوذها ، ومن التأثير في الحياة السياسية الليبية.. هذا كله في غياب دور مؤسساتي حقيقي للدولة الليبية التي همش القذافي في فترة حكمه[1] مؤسساتها كافة، خاصة مؤسستي الجيش والشرطة.

في هذا السياق المؤسساتي الهش بادر اللواء خليفة حفتر، القائد السابق في جيش القذافي، إلى إصدار بيان يوم (14 فبراير 2014)، حيث أعلن في شريط مصور وزع على وكالات الأنباء تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة، إضافة إلى الإعلان الدستوري المؤقت، وتشكيل هيئة رئاسية تتولى حكم البلاد حتى موعد إجراء انتخابات جديدة. ورغم مسارعة السلطات الليبية إلى نفي حصول انقلاب، وإصدارها مذكرة اعتقال بحق حفتر؛ إلا أن الحادثة أظهرت أن أمرا ما يبيت للمؤسسات الليبية المنتخبة، كما بينت حجم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة، وهي في حالة ليبيا تعني بناء دولة فعلا؛ لأن القذافي حرص على إزالة أي شكل مؤسسي للدولة في فترة حكمه". وظهرت الأزمة بصورة أخرى مع دعوة الدكتور أبو بكر بدعوة الأعضاء للحضور إلى مدينة طبرق، حيث حضر ما يزيد على 150 عضواً، وعقدوا جلسة «برلمانية»، وباشروا تشكيل هيئة برلمانية اتخذت قرارات مهمة، لترد رئاسة المؤتمر الوطني العام بأن الانعقاد باطل دستورياً لمخالفة الأعضاء المجتمعين في طبرق الإعلان الدستوري فيما يتعلق بكيفية انعقاد البرلمان وزمان ومكان انعقاده. ولم يقف الخلاف بين الطرفين عند القول بمخالفة الإعلان الدستوري، بل فسر بعض من امتنع عن المجيء لطبرق ما وقع بأنه محاولة لتجاوز التطورات الميدانية المتسارعة في طرابلس

---

[1] راجع خالد محمود، ليبيا تواجه تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة
http://alarab.co.uk/m/?id= 16408

وبنغازي من جراء المواجهات العسكرية، التي أدت إلى دفع كتائب القعقاع والصواعق خارج طرابلس ليتركز القتال حول المطار الذي يبعد نحو 20 كيلو مترا جنوبي العاصمة، وكذلك هزيمة قوات الصاعقة في بنغازي في قتالها ضد أنصار الشريعة ومعهم بعض الثوار – تسموا مجلس شورى ثوار بنغازي – على خلفية انضمام القوات الخاصة لعملية الكرامة بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، والقوات الخاصة هي القوة العسكرية النظامية الوحيدة التي كانت إلى أسبوعين ماضيين تسيطر على 4 معسكرات حيوية في المدينة، سقط جميعها، وتم تدمير أبنيتها وأسوارها من قبل مجلس شورى ثوار بنغازي. بل إن الكثيرين ممن عارضوا انعقاد البرلمان ربطوا بين الذهاب إلى طبرق والنزاع المسلح بين اللواء حفتر وأنصار الشريعة ومن ساندهم، واعتبروا الإصرار على عقده في طبرق انحيازاً لحفتر.

وأعلن النائب على أبو زعكوك رفضه الذهاب لطبرق استنكارا لخروج الطائرات التي تقصف بنغازي من قاعدتها الجوية.

هنا بدا في الأفق انقسام سياسي بين جناحين للسلطة في ليبيا لكل منهما مؤسساته، الأول: البرلمان الجديد المنعقد في مدينة طبرق وحكومة «عبد الله الثني» ورئيس أركان الجيش «عبد الرزاق الناظوري»،

والآخر: المؤتمر الوطني العام (البرلمان السابق الذي استأنف عقد جلساته) ومعه رئيس الحكومة «عمر الحاسي» ورئيس أركان الجيش (جاد الله العبيدي)[1].

ورغم أن فريق عملية فجر ليبيا أحرز العديد من النجاحات على المستوى العسكري باستيلائه على مطار طرابلس والعديد من المناطق الأخرى، إلا أن هناك إشكاليات تحول دون قطف ثمار تلك التضحيات[2].

أسباب الازمة :

من أهم الاسباب التي ساعدت على نشوء الازمة الليبية تتلخص في النقاط التالية:

---

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز، ليبيا ومخاوف الانزلاق في طريق الاقتتال الأهلي الشامل:

http://www.dohainstitute.org/release/ce‧d 3431-a72a-4386.c50e20a14280

[2] Jibrin ubale Yahaya ,Musa Mohammed Bello Libyan crisis and the escalation of conflict and insecurity in Africa; International Journal of Humanities & Social Sciences Published by Cambridge Research and Publications Vol. No. 4 March, 2020, pp15.

1. غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال حكم القذافي وعمل على اضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني[1].
2. تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما ادى الى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءاتها
3. التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي باتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي
4. تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا[2]
5. بروز الثنائية بين ليبراليين واسلاميين وهو ما أدى الى الصراع على هوية الدولة من ناحية والامساك بزمام السلطة من ناحية أخرى[3].
6. صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

يعود اندلاع الثورة الليبية إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية والتي تتمثل بالآتي[4]:

أسباب داخلية وهي:

أولا: أسباب اقتصادية واجتماعية:

ليبيا تعد من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، إلا أنها حصلت في عام 2000 على المركز 52 في تقرير عام 2011[5].

---

[1] مجلة دراسات شرق أوسطية، يصدرها مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع المؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات السنة 2017 .

العدد 79، المرجع السابق، https//book..google. dz

[2] مجلة دراسات شرق اوسطية المرجع السابق.

[3] حميد زعاطشي، التحولات السياسية في شمال افريقيا بعد 2011 وانعكاساتها الامنية على المنطقة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2016، ص 3.

[4] Sigvart Nordhov Fredriksen Zenonas Tziarras The Libya Conflict and its Implications for the Broader Region , Re-Imagining The eastern Mediterranean Series: PCC Report 4/2020 Peace Research Institute Oslo (PRIO)2020 , p4-6.

[5] راجع حسن الشامي، التحول الديمقراطي في لينيا عام 2011، مرجع سابق. انظر ايضا زياد عقل، سقوط طرابلس (2016)، نقلا عن الرابط: http://www.islamtoday.net/ :

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة من السن 15 سنة فأكثر نحو 883 بالمائة، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها[1].

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي، لم يحمل الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات الأجنبية منذ عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية للنظام، الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع، مما تزامن مع ذلك الانفتاح من الحديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء، على الرغم من محاولات النظام ملاحقته عبر الزيادة في الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، وهو ما دفع الليبيين للخروج في حركات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن. وفيما يأتي أهم ثلاث أحداث شعبية حدثت في الدولة الليبية : ارتكاب الأجهزة الأمنية الليبية عام 1996 أكبر المجازر في عهد الرئيس الليبي الأسبق "معمر القذافي" بسجن أبو سليم، وهو سجن يأوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويدار من طرف أجهزة الأمن الداخلي، إلا أن تمرد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن يحاكموا بشفافية بدلا من اعتقالهم القسري، وتمكنوا من أن يطردوا الحراس، ونتيجة لذلك قامت أجهزة الأمن الليبية بحملة لقمع التمرد، مما أدى إلى حدوث مجزرة نتج عنها سقوط حوالي 1170 قتيلاً[2]، كما حدثت مجزرة أخرى في عام 1996، راح ضحيتها 20 مدنياً نتيجة لإطلاق النار من قبل النادي الاتحادي على مشجعي نادي الأهلي الطرابلسي بعد فوزهم في إحدى مباريات كرة القدم في العاصمة طرابلس.

وفي عام 2006 اندلعت أحداث في مدينة بنغازي بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، فخرج المئات في المدينة بتاريخ 17 فبراير 2006 رداً عليها

---

[1] راجع خير الدين العايب الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، (1995). ص 27.

[2] إيمان أبوزيد مخيمر، استراتيجية الصراع.. حلم الثورة في الليبية بين الواقع والمصالح، المركز الديمقراطي العربي في قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية، قسم الدراسات الدينية والجماعات الاسلامية (2014)، ص 52-55.

واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط مجموعة من المدنيين قدر عددهم بـــ 11 متظاهراً.

كما حدثت في 2006/12/01 احتجاجات على الأوضاع الاقتصادية بمدينة البيضاء، وأخرى في مدينة يفرن عام 2008، والتي شهدت تدخلا لـــ "سيف الإســـلام القـــذافي" نجـــل "معمر" حول قضية حقوق الثقافة الأمازيغية. إضافة إلى ذلك التغير الـــديموغرافي وازديـــاد شريحة الشباب العمرية وانفتاحهم على العالم الخارجي. فالشباب الليبي يشكل حوالي 52 فـــي المائة من مجموع السكان تحت سن 25 عاماً، لم يكن مســـتعدا أن يقبـــل التناقضـــات بـــين الشعارات تماما في ظل سياسات الانفتاح والواقع المعاش[1].

ثانيا: أسباب تاريخية وسياسية

هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والســـيادة اقتصـــارا على حقبة حكم الرئيس "القذافي"، حيث يمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" ســـنة 1969 فـــي سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، كان مصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينات من القرن العشرين كما أدى إلى موجة من هجرة الكفاءات.

وعلى الصعيد السياسي، فقد تأكلت أسس شرعية النظام الليبي عبر عقود حكم العقيد "معمـــر القذافي، والتي تتمثل في أربع ركائز أساسية وهي كالآتي:[2]

1. الثورية القومية
2. المساواة والعدالة الاجتماعية
3. الكرامة والهوية الوطنية
4. القيمة الرمزية "للقذافي" كمناضل ضد الإمبريالية الدولية. قبل عودة النظام لمحاولـــة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد 11 سبتمبر 2001 التي قادت إلى تخلي ليبيا عن مشروعها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وقبولها دفـــع تعويضـــات باهظة لضحايا لوكربي والطائرة الفرنسية، كما اعتمد "القذافي" في البداية على إلغـــاء نظام القبيلة واحدا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد ربع قـــرن مـــن الحكـــم،

---

[1] Brahim Oubellil ; Rôle de L'Algérie dans la crise Libyenne : « La diplomatie algérienne n'a jamais déserté le terrain »
http://lecourrier-dalgerie.com/role-de-lalgeriedans-la-crise-libyenne-la-diplomatiealgeriennena- jamais-deserte-le-terrain/

[2] حسن الشامي، ، التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011م، مرجع سابق.

وتحديدا في عام 1994، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبلية، لكنه استعمل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة ونهج سياسة "فرق تسد".

وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، إلى ما يلي:

1. حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات: تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقداراً يذكر من التسامح إزاء المعارضة.
2. محاولة توريث الحكم ل "سيف الإسلام" إذ صارت أمراً واقعاً عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخلياً وخارجياً ليصبح وريث أبيه "معمر القذافي"، كباقي الأنظمة العربية الأخرى[1].

الأسباب الخارجية للثورة :

تتمثل الأسباب الخارجية للثورة الليبية بالآتي[2]:

أولا: السياسة الخارجية الليبية

1. تمثلت تقلبات السياسة الخارجية الليبية بالسعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وذلك شعوراً بالظلم لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات ويظهر ذلك من خلال قيام سيف الإسلام في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم[3].
2. تأثير الثورات العربية كانت حركة 25 يناير المصرية ملهمة لثورة 17 فبراير الليبية التي انطلقت من مدينة بنغازي، والتي تأثرت بما يجري في مصر، حيث استلهمت مبادئ

---

[1] الصلابي والشيبي وأخرون. يقدمون مشروعا لميثاق وطني انتقالي، ليبيا اليوم (2011) نقلا عن الرابط: www.libya-alyoum.com

[2] راجع في ذلك الباحث/ أحمد محمد القلعاوي– تأثير العوامل الخارجية في ادارة الازمة الليبية – رسالة ماجستير في العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة بورسعيد2011–2017.

[3] صلاح الدين الحاج محمد.. قراءة في أسباب وتداعيات الأزمة الليبية (2015). نقلا من الرابط :http://www.alintibaha.net

راجع ايضا عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، مرجع سابق العدد، 6 سبتمبر، 2011، ص 7.

الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية من أجل القضاء على الفساد والاستبداد المستشري في هذه البلدان تجاوبا مع تحديات العصر[1] .

[1] كريم فهيم وديفيد كيركباتريك ، ثورة ليبيا بدأت بحملة منذ عامين من نقابات المحامين، (2011)، جريدة الشرق الأوسط، العدد 2499. 2011/2/26، ص56.

المبحث الثاني

تحولات وتطورات الأزمة الليبية.

تعتبر الازمة الليبية، إحدى أعقد الازمات التي شهدت تحولات كبرى على المستوى السياسي والأمني خاصة مع موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية مع مطلع 2011 وما تبعها من تهديدات أمنية على دول الجوار، على غرار تصاعد أزمة الهجرة الغير شرعية وتنامي عمل الجماعات الإرهابية المتطرفة، وتبييض الاموال، وانتشار السلاح، حيث اعتبرت ليبيا أكبر الدول المصدرة لهذه الازمات، إذ ادى سقوط نظام معمر القذافي إلى انهيار مؤسسات الدولة، وتعثر عملية الانتقال السياسي، ودخول الاطراف السياسية في نزاع مسلح حيث أدت حدة النزاع إلى تسيير البلاد بحكومتين، هذا ما دعا دول المنطقة العربية والجزائر خصوصا من حيث الواجب الذي تفرضه علاقة الاخوة والصداقة التي تجمع الشعبين، إلى محاولة تقديم حل للنزاع الداخلي بين الاطراف الليبية نظرا لعمق المعرفة الجزائرية بالأزمة الليبية، وعلاقاتها مع مختلف الفواعل الدبلوماسية العربية والغربية[1].

وقد شهدت المنطقة أوضاعا أمنية متدهورة، وتجلى ذلك في الخلافات التي وقعت فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، ولم يتوقف الامر عند ذلك فقد نشب صراع بين القوى المسلحة المنتشرة في أحياء العاصمة الليبية طرابلس، فور الاعلان عن إعادة تشكيل قوات الجيش

---

[1] تطور الأزمة الليبية (تطور ثورة 17 فبراير 2011 من كونه حراك سلمي إلي مسلح يمكننا القول أن الحراك الشعبي في ليبيا بدأ منذ إعتقال الناطق الرسمي باسم رابطة شهداء سجن (أبو سليم) والذي يدي (المحامي فتحي تربل) في 15 فبراير 2011 من قبل المدير العام للاستخبارات العسكرية عبد الله السنوسي والذي يعد من الدائرة المقربة للرئيس القذافي وهذا الحدث أدي إلي تكوين أول حشد للشعب الليبي أمام مركز شرطة نتج عنه وقوع عدة إعتداءات علي المتظاهرين. وأذاعت العديد من القنوات الفضائية هذا الحدث مما أثار شدة غضب الرأي العام فخرج الليبيون في 17فبراير 2011 في شوارع مدينة (بنغازي) والتي تعد معقل المعارضة الليبية تاريخيا. وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ثم إنتقل هذا الإحتجاج إلي سائر أنحاء الشرق الليبي وبعض أجزاء الغرب كطرابلس ومصراتة، ودعدها أصدر العقيد معمر القذافي خطاب يعلن فيه نيته عن معاقبة المتظاهرين في هذه الإحتجاجات بأقسى عقوبة من خلال كتائبه الأمنية عبر إستعمال القوة المفرطة ضدهم، لكن هذا الخطاب لم يضعف إرادة الثوار من مواصلة إحتجاجهم بل زادهم إصرارا علي مواصلة التظاهر والإحتجاج بل وأدي إلي تعميق درجة الغضب لدي غالبية أفراد الشعب.
راجع ميادة علي حيدر، وحيدر عبد الله أنر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011 ، المجلة السياسية الدولية الجامعة المستنصرية، العدد (42) (2019) ، ص 919.

والشرطة وضم جميع العناصر المسلحة اليها وحصلت اشتباكات نتيجة رفض العديد من القوى التخلي عن سلاحها[1].

أولاً- تطور الأوضاع بعد النظام السابق:

تعرضت ليبيا لعملية تغيير سياسي بعد الثورة الليبية في فبراير 2011م التي انهت حكم القذافي، وبدأت مرحلة انتقالية جديدة كانت الفيصل بين نظام سلطوي تعطلت فيه الحياة السياسية وتأخر فيه الاندماج الوطني بين كافة أطياف الشعب الليبي، وبين مرحلة الانتقال الديمقراطي وتطبيق قواعد الحكم الرشيد وسيادة القانون. ويعتمد التحول نحو الديمقراطية على تطور الوعي الفكري والثقافي للمجتمع الليبي بكامله لأن مخرجات التغيير لا تقع على كاهل مؤسسة أو تنظيم أو فرد ، بل هو رؤية واعية لمنظومة تفاعلية مجتمعية تؤمن بالحرية والعدالة وسيادة القانون. وتخوض ليبيا مرحلة انتقالية صعبة بعد عملية التغيير السياسي التي حدثت عقب 17 فبراير 2011م منى فيها الليبيون أنفسهم أن تكون فرصة للانتقال نحو مقومات الحكم الديمقراطي وإعادة بناء الدولة والمجتمع، إلا أن الوضع أصبح أكثر تعقيداً بسبب غياب العوامل التي توفر النجاح للإكمال التحول الديمقراطي.

وهنالك عدد من المعطيات التي تضافرت على افراز وضع معقد في ليبيا بعد القذافي ، منذ الثورة ، فمعظم هذه العوامل إما مرتبطة بتاريخ ليبيا الحديث أو مرتبط بطبيعة نظام القذافي على النحو التالي[2]:

1. المجتمع الليبي مجتمع قبلي يتكون من ثلاث قبائل كبيرة شكلت عصب المجتمع الليبي (الورفلة والمقارحة والقذاذفة) خلق نظام القذافي شروخا في النظام القبلي وعرض وحدتها للصراع باستخدام سياسة (فرق تسد).

طبيعة نظام القذافي والنتائج السياسية والمؤسسية الناتجة عنه، فقد نسفت فسلفة الكتاب الأخضر كل الوسائط بين الدولة والمجتمع من منظمات المجتمع المدني والاعلام باعتبار أن

---

[1] حسين عطوي، ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية http://google/FOl

[2] محمد المالكي تطور الاوضاع في ليبيا بعد القذافي مركز الدراسات المغاربية العدد السادس الازمة الليبية وتداعياتها علي منطقة المغرب العربي، 2011، ص 2

التمثيلية والوسائطية خيانة ، فظل النظام منغلق وشمولي غير ديمقراطي وخلق فراغ في شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

الاختلال الجهوي والمناطقي بين المحافظات في الشرق الليبي ونظيراتها في الغرب ، فقد أرتبط بالتشكيل القبلي والتوظيف السياسي لنظام القذافي، فقد كان الشرق دوما يمثل منطقة متمردة بالتالي وجب تهميشه ، لذلك لم يكن الصراع بين الشرق والغرب الليبي بسبب التنافر القبلي بقدر ما هو نتيجة لسياسات متعمدة من قبل نظام القذافي.

سوء تدبير النفط الليبي ، فبالرغم من الجودة العالمية للمخزون النفطي الليبي إلا أن ليبيا لم تكن متميزة بارتفاع قدراتها الانتاجية ومخزونها الطبيعي، تسبب ذلك في سوء تدبير قطاع النفط وظهر الفساد في ظل غياب مؤسسات المراقبة.

تحولت المعارضة إلى داعم حقيقي للثورة ، فقد كانت معارضة النظام وليست معارضة ضده ويتضح غياب العوامل التي كان يمكن أن تساعد في نجاح اكتمال التحول الديمقراطي وتطبيق مخرجات عملية التغيير السياسي على أرض الواقع ، وهو بدوره يتوقف نجاح التيارات المتصارعة في تكوين أرضية مشتركة حول إعادة بناء ليبيا الجديدة بوضع وثيقة ديمقراطية واقامة انتخابات نزيهة وتنافسية بمستوى عالي من ، وتكوين حكومة فعالة، إضافة إلى إعادة مؤسسات الدولة والجيش وتحرير طاقات المجتمع المدني وضمان نجاحها.

وكان نتاج لغياب الديمقراطية لمدة أربعة عقود من حكم القذافي أن تشكلت هوة عميقة بين الممارسة التسلطية لنظام القذافي وتطلعات المجتمع بأن تكون له ديناميته الخاصة في التعبير عن ذاته، لذلك من الصعب إفراز نخب سياسية قادرة على تحقيق التوافق السياسي والاجتماعي على أرضية مشتركة ، وهو السيناريو الموجود الآن على الواقع الليبي.

وتحول نظام الأمن في ليبيا الى نظام غير متوازن بين الجماعات المسلحة المنظمة محليا وبين الجيش والشرطة، وصلت حالة الانفلات الأمني إلى حد اختطاف رئيس الوزراء على زيدان عام 2013، لفترة وجيزة من قبل ميليشيا مسلحة مجهولة، وقامت ميليشيا أخرى في وقت سابق بقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفن في بنغازي[1].

---

[1] Francis Fukuyama, Political Order and Political Decay :From the Industrial Revolution to the Globalisation of Democracy, first editions, Farrar straus and Giroux, New York(2014), p14.

ثانيا – أزمة بناء الدولة في ليبيا بعد التغيير السياسي :

يشير مفهوم التغيير السياسي Political change إلى مجمل التحولات التي لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي. ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع ، ويشير لفظ التغير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة

إلى أخرى ، ويشير مفهوم التغيير السياسي دائما إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السلبية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة[1].

بعد مرور عدة سنوات على الانتفاضات التي شملت دول الربيع العربي تخوض ليبيا في الفترة الراهنة مرحلة انتقالية يمني الليبيون فيها انفسهم بأن تكون فرصة جديدة للانتقال نحو مقومات الديموقراطية وإعادة بناء الدولة والمجتمع ، لكن تواجه هذه المرحلة بعدد من التحديات والعقبات، وتتمثل هذه التحديات في الآتي :

أ– تحدي العدالة الانتقالية :

العدالة الانتقالية Transitional Justice جملة من الآليات القضائية وغير القضائية التي يستخدمها مجتمع معين لتحقيق التي يستخدمها مجتمع معين لتحقيق العدالة في فترة انتقالية بهدف الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التوافق ، وتهدف إلى وقف إنتاك حقوق الإنسان وتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية.

فالعدالة الانتقالية تختلف عن العدالة تتعرض التقليدية في كونها تعني بفترات انتقالية مثل الانتقال من حالة نزاع مسلح أو حرب أهلية إلى حالة سلم واستقرار، أو من حالة حكم تسلطي إلى إنفراج سياسي وإنتقال ديموقراطي، وتصبح العدالة الانتقالية من أهم التحديات التي تواجه دول الربيع العربي اليوم بما فيها دولة ليبيا، فهل هي عدالة خاصة ام عدالة للمرحلة الانتقالية تختلف عن القواعد العامة.

اندلعت شرارة الحرب الأهلية الثانية التي كانت بمثابة صراع دائر بين الجماعات المتنافسة التي سعت للسيطرة على أراضي ليبيا. دار الصراع في الغالب بين الحكومة المكونة

---

[1] محمد المالك، مرجع سابق، ص3.

من مجلس النواب الذي انتخابه ديمقراطياً في عام 2014م والمعترف به دوليا باعتباره حكومة دولة ليبيا والمعروف أيضا باسم حكومة طبرق ومنافسه المؤتمر الوطني العام (حكومة إسلامية) والذي يعرف أيضا باسم حكومة الإنقاذ الوطني التي تتخذ من العاصمة طرابلس مقرا لها. في ديسمبر 2015م وافق الفصيلين –من حيث المبدأ فقط– على التوحد وإنهاء الخلاف تحت اسم حكومة الوفاق الوطني، وعلى الرغم من عملها اليوم فمازال الكثير مما تقوم به غير واضح كما لا زالت هناك نقاط عدة لم يتم الاتفاق عليها من الجانبين. إن حكومة طبرق هي السلطة الأقوى في شرق ليبيا وهي موالية للخليفة حفتر الذي يقود الجيش الوطني الليبي والذي يحظى بدعم كبير من مصر والإمارات العربية المتحدة القادمة من قارة آسيا.

أما حكومة المؤتمر الوطني العام في أقوى في غرب ليبيا وقد رفضت نتائج الانتخابات عام 2014م، كما تحظى بدعم كبير من حركة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى دعم آخر من المؤتمر الوطني العام الجديد، فيما تتكلف قطر هي الأخرى قادمة من قارة آسيا، السودان وتركيا بعمليات الدعم والتمويل وما إلى ذلك وهناك أيضا أصغر الجماعات المتنافسة وهي مجلس شورى ثوار بنغازي بقيادة أنصار الشريعة التي حظيت بدعم المؤتمر الوطني العام؛ أما تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا وكذلك وميليشيات الطوارق في غات فيسيطرون على المناطق الصحراوية في الجنوب الغربي فيما تسيطر القوات المحلية التي تتمركز في مدينة مصراتة على مديني بني وليد وتاورغاء.

كما شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2015م العديد من التطورات السياسية، حيث توسطت الأمم المتحدة في اتفاق وقف إطلاق النار في ديسمبر 2015م وفي 31 مارس 2016م أرسلت منظمة الأمم نفسها قادة لقيادة «حكومة وحدة وطنية» في طرابلس في 5 أبريل أعلنت الحكومة الإسلامية في الغرب الليبي عن توقيفها وتعليقها لعملية تسليم السلطة إلى حكومة الوحدة الجديدة (حكومة الوفاق الوطني)

على الرغم من أنه ليس من الواضح بعد ما إذا كان الترتيب الجديد سينجح أم لا اتفق قادة بعض المناطق في 2 يوليو على إعادة توحيد المناطق الشرقية والغربية في ليبيا وتسليمها لإدارة شركة النفط الوطنية .اعتبارا من 22 أغسطس حصلت حكومة الوحدة على موافقة من قوات خليفة حفتر من أجل المباشرة في القيام بمهامها، وفي 11 سبتمبر تعزز النفوذ السياسي

لحكومة الوحدة بعدما تمكنت من الاستيلاء والسيطرة على اثنين من أبرز محطات النفط في الدولة الليبية.

أما خليفة حفتر فقد توصل إلى اتفاق مع بعض القوات من أجل زيادة إنتاج النفط وصادراته، كما باشرت تسعة من محطات النفط الكبرى العمل مرة أخرى بحلول كانون الثاني/يناير من عام 2017م.

ب- الصراع السياسي في ليبيا بعد انتخابات عام 2014م:[1]

شهدت الدولة الليبية منذ انتخابات 25 يونيو 2014 عدة محاولات أفرزت مجلساً للنواب أثار جدلاً دستورياً ينظر فيه أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية، بسبب مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج مدينة بنغازي، المقر المنصوص عليه بموجب التعديل السابع للإعلان الدستوري، وقد أفرزت هذه الأزمة السياسية مطالبات من مؤيدي فجر ليبيا بعودة المؤتمر الوطني العام السابق باعتباره صاحب الولاية التشريعية، لحين تصحيح الوضع الدستوري لمجلس النواب الليبي المنعقد بطبرق شرقي ليبيا، حيث شكل المؤتمر الوطني حكومة إنقاذ وطني برئاسة "عمر الحاسي" في 25 أغسطس 2014م، سلمتها قوات فجر ليبيا مقار الوزارات بالعاصمة طرابلس. في حين وافق مجلس النواب بطبرق على التشكيلة الوزارية التي قدمها له عبد الله الثني في 22 سبتمبر 2014م، والتي بدأت تمارس مهامها من مدينة البيضاء غربي طبرق 275 كم[2].

وجاء الصراع في ليبيا تحت مسمى صراع" الشرعيات المنقوصة"، حيث تباينت مواقف مجموعة الست"، وهي دول جوار ليبيا مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر

---

[1] أزمة مايو يونيو 2014م وتطوراتها: في هذه الفترة كانت تعيش الدولة الليبية في ظل حرب أهلية مريرة تكمن جذورها الأساسية في توازن لضعف بين الفصائل السياسية والجماعات المسلحة ففي حقيقة الأمر كان الصراع في ليبيا في هذا الوقت صراعا داخلياً خالصاً، وهذا الصراع يعكس حالة من الإنقسام الشديد بين طرفين متحاربين تمثلهما سلطتان متنافستان. هما حكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السراج المعترف بها دوليا والتي تستند إلي دعم ميليشيات المدن الغربية وميليشيات إسلامية في العاصمة طرابلس وجماعة الإخوان المسلمين فضلاً عن بعض القبائل الجنوبية ذلك في مقابل سلطة الجنرال خليفة حفتر في شرق ليبيا. والذي تسيطر قواته التي تطلق علي نفسها إسم "الجيش الوطني الليبي" علي المناطق الشرقية وبعض المناطق الجنونية في البلاد وتحظي بدعم البرلمان القائم في مدينة طبرق كما يحظى حفتر بدعم واسع من قبل قطاعات واسعة من الجيش الليبي والقبائل الشرقية بالإضافة إلي جماعات مسلحة في غرب وجنوب ليبيا.

راجع الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟، BBC 2020."متاح علي الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475.

[2] هشام الشلوي، (2014م)، حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

وتونس)، من الكيانات السياسية والعسكرية الليبية فالجزائر والسودان وتونس تعارض بشكل قاطع أي تدخل عسكري أجنبي، بسبب ما تعتقد أنه سينعكس عليها أمنيا، واحتمال تدفق جماعات إسلامية متشددة على ليبيا التي تملك حدوداً برية تصل إلى خمسة آلاف كيلومتر من الصعب السيطرة عليها عسكريا. أما مصر والسعودية والإمارات، فتبدو ، منحازة للطرف السياسي والعسكري المتحالف مجلس النواب الليبي وحكومة الثي المستقيلة، وضد تيارات الإسلام السياسي، وفي مقدمتها الأحزاب المنبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين[1].

ظهرت بعد المرحلة الانقلابية الأولى التي حدثت في فبراير 2014م مرحلة انقلابية أخرى في 16 مايو 2014م أطلق عليها عملية كرامة ليبيا ، وعليه، فقد شهدت البلاد العديد من التطورات والتحولات الميدانية، كان من أبرزها ما يلي:[2]

أطلاق اللواء السابق في الجيش الليبي خليفة حفتر في 16 مايو 2014م عملية سميت بعملية "كرامة ليبيا"[3] في منطقة بنغازي شرق ليبيا وذلك بهدف تطهير المدينة من الإرهابيين. جاءت هذه العملية بعد أن أعلن حفتر عن الإطاحة بالحكومة بثلاثة أشهر، إلا أنه فشل في

---

[1] زيلين هاري. الحضور الجهادي في ليبيا، مرجع سابق.

[2] محمد مالكي ، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مرجع سابق

[3] وأصبحت الدولة الليبية بعد ذلك منقسمة بين معسكرين متحاربين هما "عملية الكرامة " الذي يقودها الجنرال خليفة حفترر وهي عبارة عن تحالف يتكون من قبائل المنطقة الشرقية وأنصار الفيدرالية والوحدات العسكرية الساخطة في مقابل "عملية فجر ليبيا" وهي عبارة عن تحالف من القوي الإسلامية المتحالفة مع جماعات مسلحة من مصراتة، وكل معسكر يدي شرعيته وأنه يملك الحق في الحكم، كما أن كل معسكر له داعميه الإقليميين. فكانت مصر والإمارات تدعم معسكر الكرامة، بينما كانت تدعم قطر والسودان وتركيا معسكر فجر ليبيا.

راجع :

Frederic Wehrey,"Ending Libya, s civil war: Reconciling Politics, Rebuilding Security" ,Carnegie centerfor international peace,(2014), https://carnegieendowment.org 24/09/2014 /ending-libya-s-civil-war-reconciling-politics-rebuilding- security-pub-56741.

=وتكمن جذور هذه الأزمة في بداية الهجمات المسلحة علي مدينة بني غازي في منتصف أبريل وأوائل مايو 2014 لكن هذه الهجمات لم تقوم بإحداث أي إختراق سياسي وعسكري بسبب محدودية الكيانات المسلحة التي تنتمي إلي عملية الكرامة، بالإضافة إلي قلة التأييد الشعبي للدور السيامي للعسكريين وفي منتصف مايو 2014 وقعت ثلاثة إشتباكات بين تشكيل مسلح أطلق عليه "الجيش الوطني" وبين كتائب تابعة لهيئة الأركان ككتائب 17 فبراير وواف الله الساحاتي ودرع ليبيا وأنصار الشريعة وتعد هذه الإشتباكات هي الأكثر تأثيرا في مستقبل الفترة الإنتقالية في ليبيا. فهذه الإشتباكات دارت في النطاق العمراني لمدينة بنغازي الليبية وإستهدفت مجموعات الجيش الوطني لإحكام السيطرة على قاعدة "بنينة الجوية" وتفكيك معسكرات كتيبة 17 فبراير عن طريق الغارات الجوية لكن لم تستطع قوات الجيش الوطني تحسين أوضاعها في مدينة بنغازي، فالإضطرابات العسكرية التي شهدتها العاصمة الليبية طرابلس في هذا الوقت تعد إنعكاساً واضحاً للخلافات حول توجهات المؤتمر الوطني العام والسيطرة علي العاصمة أو المراكز الحيوية بها ومستوي المشاركة في الحكومة.

راجع خيري عمر، "ليبيا: أزمة مايو– يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية"، مجلة رؤية تركية. (2014م). ص ص 8– 10 .

اتخاذ أي خطوات في أعقاب إعلانه ذلك. ومع هذا، تتحدى وحدات الجيش الموالية لحفتر، رئيس أركان القوات المسلحة اللواء سالم العبيدي، الذي وصف هذه العملية ب"الانقلاب". وقامت قوات مؤيدة لحفتر مقرها في الزنتان بتوسيع العملية إلى طرابلس[1].

هاجمت قوات الزنتان في 18 مايو 2014م المؤتمر الوطني العام بهدف اعتقال ممثليه وحل المجلس بالقوة. وقال حفتر: أن هذا البرلمان يدعم الكيانات المتطرفة، لذا كان الهدف من ذلك هو القبض على أولئك الإسلاميين الذين يتخفون تحت عباءة السياسة[2].

اتسعت رقعة القتال في مدينة طرابلس من طريق المطار إلى مناطق أبو سليم وباب بن غشير، حيث قامت قوات الزنتانية بشن هجوما على غرفة عمليات ثوار ليبيا"، فيما زعمت "قوة الردع الخاصة" الإسلامية المتمركزة في قاعدة معيتيقة الجوية في سوق الجمعة أنها صدت هجوما هي أيضا . وتم إطلاق صواريخ غراد على طريق المطار من جهة الشرق، بالقرب من وادي الربيع في المنطقة الخاضعة للجماعات الإسلامية، وزعم أن أحدها أصاب السفارة الأمريكية، فيما تهدد الفصائل المركزية والغربية لقوات درع ليبيا بدخول العاصمة وتكشف القوات الزنتانية عن حركة للدبابات والمدافع الثقيلة[3]

انتشر في مدن الغرب الليبي والذي يتكون من اثنتي عشرة مدينة تترأسها مدينة مصراته ذات الوزن العسكري من حيث عدد المقاتلين ونوعية التسليح تحالف كتائب مسلحة تحت اسم "فجر ليبيا" والذي يهدف إلى مواجهة كتائب القعقاع والصواعق والمدني بالعاصمة طرابلس الذراع العسكرية لحزب "تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، والمؤيدة لعميلة الكرامة. ولمواجهة ما اصطلح على تسميته "جيش القبائل" من مناطق ورشفانة بضواحي العاصمة طرابلس، والذي رفع مقاتلوه الأعلام الخضراء وتحالفوا مع حفتر، وقد انتهت تلك المواجهات بسيطرة قوات فجر ليبيا على مطار طرابلس الدولي، وطرد الكتائب المؤيدة للواء حفتر من كل المرافق والمعسكرات بالعاصمة، كما سيطر تحالف كتائب فجر ليبيا على مناطق ورشفانة بالكامل. أما بالنسبة لمدينة بنغازي فقد انتهى 15 أكتوبر 2014م دون أن يحقق حفتر أي هدف تجاه استعادة بنغازي أو دخولها وقاموا بتفجير مطعم يملكه أحد الداعمين للثوار.

---

[1] زيلين هاريي. ، الحضور الجهادي في ليبيا،. مرجع سابق

[2] خالد المهير، ، الصواعق والقعقاع وتوازن الرعب بليبيا، مرجع سابق

[3] محمد مالكي ، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مرجع سابق

نجح الثوار \في الدخول إلى معسكرين تؤيدان حفتر وهما معسكر 204 دبابات ومعسكر 21 صاعقة، وواصل الطيران التابع لحفتر قصف بنغازي ومعلومات عن قصف مخازن الكتب الدراسية وخزان المياه في منطقة قاريونس، وتحدثت وسائل إعلام عربية ودولية عن مشاركة الطيران الحربي المصري في قصف بنغازي، وقد حافظ الثوار على مواقعهم في محيط منطقة بنينا ولم تستطع قوات القبائل وحفتر من التقدم نحو بنغازي[1].

اتضحت التطورات السياسية على الأراضي الليبية بعد عام 2014م في الآتي:

1- قامت هيئة الستين بإنشاء موقعا إلكترونيا جديدا على شبكة الإنترنت بهدف كتابة دستور من خلاله أنها ستجري استفتاء حول نظام الحكم في ليبيا الذي تنوع ما بين أعلنت جديد رئاسي وبرلماني وملكي. لكن مصدرا من هيئة الستين، قال إن "إعلانات قرب نشر مسودة الدستور غير صحيحة، فلجان الهيئة الثماني لم تنجز عملها، عدا لجنة الجيش والشرطة التي قدمت تصورات لا ترق إلى مستوى مشروع مسودة دستور[2].

2- تشكل لجنة برلمانية من قبل مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق، تقوم بإدارة مصرف ليبيا المركزي، بهدف إقالة محافظ المصرف "الصديق الكبير" المقيم في دولة مالطا بعد تلقيه تهديداً بالقتل. وأشار إلى أن مجلس النواب عاجز عن إقالة الصديق الكبير ، كون قانون المصارف ينص أن ولاية مدير مصرف ليبيا المركزي تمتد لخمس سنوات، وهو لم ينه ولايته، إلا إذا اقيل بسبب جريمة جنائية تفضي إلى فساد مالي. "واعتبروا أن مجلس النواب يسعى للسيطرة على المصرف المركزي والذي يعني الهيمنة على القرار المالي"

3- انطلاق فعاليات حوار "غدامس" في 29 سبتمبر 2014م الواقع على حدود الجزائر برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا ورئيسها برناردينو ليون، وانطلق هذا الحوار من قاعدتين أساسيتين، تتمثل الأولى بأن مجلس النواب الليبي المنعقد بطبرق صاحب الشرعية الكاملة، باعتباره نتاج انتخابات 25 يونيو 2014. أما الثانية فتتمثل باحترام الإعلان الدستوري الليبي وتعديلاته، واعتباره مرجعية عليا لحل جميع الخلافات الدستورية والقانونية العالقة[3].

---

[1] خالد علي حنفي، تأثيرات مشروطة: هل تستطيع عملية حفتر تغيير موازين الصراع في ليبيا، مرجع سابق.

[2] منشور محمود سالمة الغرياني عضو المؤتمر الوطني على صفحته الشخصية، 2014/10/10.

[3] موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بتاريخ 21 سبتمبر2014.

تعرض إعلان بعثة الأمم المتحدة لمجموعة من الانتقادات باعتباره أن مجلس النواب الليبي يمثل الشرعية الكاملة ، وأنها انتقلت من طور ومرحلة الدعم حسب مهمتها المعلنة، إلى مرحلة وطور الفصل في قضايا دستورية وقانونية ما زالت عالقة أمام المحكمة العليا الليبية؛ حيث إن أعضاء بالمؤتمر الوطني وأحزاباً سياسية وشخصيات عامة رفعت دعاوى قضائية دستورية تطعن في شرعية مجلس النواب، وفي دستورية قانون انتخابات مجلس النواب الليبي، وبالتعديل الدستوري السابع الذي دشن مرحلة انتقالية ثالثة جاءت نتيجة انسداد المسار السياسي بالمؤتمر الوطني بسبب الخلافات الحادة بين الإسلاميين الذين تزعمهم وقتها تحت قبة المؤتمر الوطني العام حزب العدالة والبناء، والليبراليين الذين يمثلهم حزب تحالف القوى الوطنية برئاسة محمود جبريل[1].

بالرغم من ما شهدته الدولة الليبية من حالة عدم الاستقرار وزادت حالة الاحتقان المناطقي بعد إطلاق عملية الكرامة على يد الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، إلا أن عام 2016م شهد في بدايته انفراجة سياسية ربما تستطيع إخماد نار التناحر الداخلي، ويعد تشكيل حكومة توافقية من أبرز تطورات المشهد سياسيا. ففي 19 يناير 2016م تم الإعلان من دولة تونس عن حكومة التوافق الوطني الليبية برئاسة فائز السراج، مهندس معماري وعضو مجلس النواب عن ي الأندلس بطرابلس، وتم اقتراحه في أكتوبر 2015 رئيس للحكومة المنتظر، والتي تضم 32 وزارة بعد التوقيع على اتفاق سياسي برعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات المغربية، وبعد التشكيل قام رئيس الحكومة بعدة جولات عربية ودولية، رغم أن حكومته لم تأخذ الشرعية من قبل مجلس النواب المخول بمنحها ذلك، وقام أيضاً بزيارة إلى مدينة زليتن على الساحل الغربي لليبيا، على مسافة 150 كم تقريباً شرق العاصمة طرابلس تعرض موكبه إلى إطلاق نار.

أما المؤتمر الوطني العام، فقد أعلن في 2 يناير 2016م عن عدم التزامه باتفاق الصخيرات، وقال عوض عبد الصادق النائب الأول لرئيس المؤتمر في مؤتمر صحفي بطرابلس "إن كل ما نتج عن اتفاق الصخيرات لا يعتد به المؤتمر إلا إذا فتح الباب من جديد بالفعل وأدخلت تعديلات سواء في الجانب التشريعي أو التنفيذي أو الأمني، مضيفا أن المؤتمر

---

[1] الشلوي، هشام ، حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة، مرجع سابق.

أرسل إلى البعثة الأممية ثلاثة شروط تتعلق بتحقيق التوازن في الجسم التشريعي الذي اقترحته الأمم المتحدة، وتقليص أعضاء مجلس الرئاسة المقترح، وإشراك الثوار ورئاسة الأركان المنبثقة عن المؤتمر في الترتيبات الأمنية التي يفترض أن تسمح لحكومة التوافق بالعمل في العاصمة طرابلس"، وبالرغم من رفض رئيس البرلمان "عقيلة صالح" لاتفاق الصخيرات منذ البداية، إلا أنه تراجع عن ذلك بعد لقاء "مارتن كوبلر" المبعوث الدولي إلى ليبيا، وأكد الأخير أن صالح قد أبلغه موافقته على الاتفاق، ويبدو أن التراجع جاء بشروط وهي عدم المساس بحفتر والذي تستبعده المادة 18 من الاتفاق. وقد أخذت الأزمة الليبية بعدا دوليا كبيرا تلخصت في عنوان واحد وهو التدخل عسكرياً لضرب "داعش"، وظهرت عشرات التصريحات من قبل مسؤولين في الدول العظمى تؤكد إمكانية التدخل عسكرياً لضرب معسكرات داعش، دون الإفصاح عن مكان هذه المعسكرات ولا آلية التدخل، وتصدرت التصريحات الأميركية هذا الأمر، حيث أعلنت وزارة الخارجية الإعداد لتحالف دولي، سيجتمع ممثلوه في روما لمحاربة تنظيم داعش في ليبيا[1].

وسبق هذا التصريح أن فرنسا والولايات المتحدة أبلغتا الجزائر بعمليات عسكرية كبيرة ستشنها دول غربية ضد تنظيم "داعش" في ليبيا، في حين أكدت مصادر عسكرية إن الدول الغربية تحضر بالفعل في الوقت الراهن لعمليات عسكرية ضد التنظيم. وبالفعل وجه الرئيس الأميري باراك أوباما مستشاريه لشؤون الأمن القومي بالتصدي لتنظيم الدولة في ليبيا ودول أخرى، في حين قالت وزيرة الدفاع الإيطالية روبيرتا بينوتي إن روما وواشنطن ولندن وباريس تدرس خيار التحرك العسكري لإعادة الاستقرار إلى ليبيا.

وتم الإعلان في يناير 2016م أن اجتماعا سريا وقع في تونس بين مسؤولين عسكريين أمريكيين وليبيين، في إطار اجتماعات دورية غير معلنة لتدريب الجيش الليبي وأنه تم رصد مواقع تابعة لتنظيم داعش على الأراضي الليبية. وتتطابق هذه المعلومات مع ما قاله المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) "بيتر كوك" بشأن قيام الولايات المتحدة بالفعل بإرسال "عدد صغير من العسكريين" إلى ليبيا لمحاولة إجراء محادثات مع قوات محلية للحصول على صورة أوضح لما يحدث هناك على وجه التحديد" وحول آلية التدخل وأسبابه،

[1] الجزيرة نت، بتاريخ 2 يناير 2016 ، تقرير حول رفض المؤتمر لاتفاق الصخيرات

أكد الخبير في شؤون الأمن القومي الأميري والشرق الأوسط "هاردن لانج " أن تنظيم الدولة بليبيا لا يشكل خطرا هدد وجود الدولة، لكنه قد يفكك النسيج الأمني الليبـــي، وقـــال إن إدارة أوباما أدركت أن خطر تنظيم الدولة في ليبيا بات واضحا ولا يمكن تجاهله، مشيرا إلـــى أن التدخل العسكري الغربي ضد التنظيم، سيكون بهدف دعم حكومة الوفاق الوطني. وأوضح أن الخطر الحقيقي هو أن تنصب الجهود الغربية على العمل العسكري لمحاربة التنظيم فقط دون مراعاة العملية السياسية المرتبطة بدعم حكومة الوفاق الوطني مـــن أجـــل تحقيـــق الأمـــن والاستقرار في ليبيا.

الفصل الثاني

الدوافع والخلفيات والأبعاد المؤثرة في الأزمة الليبية

تمهيد.

المبحث الأول: الدوافع المحركة للأزمة لليبية.

المبحث الثاني: الخلفيات التاريخية والأبعاد الاستراتيجية للأزمة الليبية.

الفصل الثاني

الدوافع والخلفيات والأبعاد المؤثرة في الأزمة الليبية

تمهيد:

عقب نهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 تميزت البيئة الدولية بمجموعة من السمات التي أثرت على الوحدات الدولية المكونة له سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي منه ، حيث بات من الصعوبة بمكان استمرار نظم لا تتبنى الخيار الديمقراطي في الحياة السياسية ، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزه كسلوك فعلي حيال موطنيها لا مجرد مواد على الدساتير ولا شعارات على المنابر ، وهو ما انعكس على منطقة شمال أفريقيا بعد وصولها لمرحلة التشبع بعد غض الطرف أو تأجيل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، لتولد ما سمي بالربيع العربي وتمخض عن كل هذه التطورات ميلاد مجموعة من الدول فشلت في التكيف مع تلك المستجدات وصارت مبعث تهديد وريبة في أنظار المجتمع الدولي ، ومرد فشلها راجع إلى مجموعة من المسببات تزاوجت بين داخلية بتعقيداتها وخارجية بتفرعاتها وليبيا كأحد أجزاء منطقة شمال أفريقيا جمعت بين هذه المسببات والتي سوف نوضحها من خلال المطالب الاتية :

المبحث الأول: الدوافع المحركة للأزمة لليبية.

المبحث الثاني: الخلفيات التاريخية والأبعاد الاستراتيجية للأزمة الليبية.

المبحث الأول

الدوافع المحركة للأزمة الليبية.

تشعبت العوامل الداخلية للفشل في ليبيا بين امتدادات تاريخية غابرة وأحداث لحظية آنية حاضرة ، بين عوامل ومسببات سياسية وأمنية في محطات السيرورة التاريخية ، وبين أرضيات اجتماعية وتكوينات ثقافية ونيات هيكلية اقتصادية أب ت إلا أن تكون افراد ، وجماعات كمخمر للوضعية والبيئة الداخلية التي حطت في مرحلة النضج وتأسس لمرحلة جديدة الفشل في الدولة الليبية – إن لم نقل عدم وجودها منذ الأول من سبتمبر 1969م، التي فشلت في استيعاب درجة التحول والتبدل في البنيات الإقليمية والدولية في بلد لطالما ظل مخدرا لا يعي مقدار التحول من حوله لنظام لا يوجد شبيهه عبر الحقب والفترات ومن هذه العوامل.

1- العوامل السياسية والأمنية:

بالرجوع إلى السياق التاريخي، لاحظ أن مختلف المحطات والحقب والأحداث التاريخية هي التي صقلت الواقع المعاش في ليبيا بدء من الوجود التركي إلى الاحتلال الإيطالي ، ثم التواجد العسكري الفرنسي البريطاني الأمريكي عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، لتتمكن من الحصول على استقلالها في 31 أكتوبر 1951م لتصبح دولة ملكية بنظام فيدرالي ذي ثلاث ولايات طرابلس، برقة، فزان برئاسة الملك إدريس السنوسي[1]، لتتحول إلى دولة موحدة في 27 أبريل 1963م رغم سعي القوى الغربية إبقاءها تحت الحكم الاتحادي[2]، غير أن الحكم الملكي لم يعمر طويلا نظرا للطابع القبلي الذي يميز المجتمع الليبي وصعوبة الولاء للملك والقبيلة في الآن ذاته حيث قاد مجموعة من الضباط الأحرار الوحدويون انقلابا ضده في الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة الملازم أول معمر القذافي نتيجة وجود الملك إدريس السنوسي في الخارج للعلاج ، لتدخل ليبيا من خلال النظام الجمهوري

---

[1] عبد الغني عبد الله خلف، "مستقبل افريقيا السياسي"، القاهرة، مؤسسة المطبوعات الحديثة للطباعة والنشر ، ط2، 1961م، ص188.

[2] دنيا الأمل إسماعيل، "الإصلاح في النظام السياسي الليبي"، الحوار المتمدن، العدد 2010/7/12.

الذي تحول عام 1977م الي النظام الجماهيري وإلى النفق المظلم الذي ألغى كل المؤسسات السالفة واقتداء بالجارة الشرقية مصر تبني

نظام الأحادية الحزبية تحت مسمى الاتحاد الاشتراكي، ونتيجة لخلافات حادة بين مجلس قيادة الثورة ومحاولات الانقلاب عليه من قبل الضباط الوحدويين مارس كل أشكال التصفية في صفوفهم ليعلن العقيد القذافي عن ثورته الشعبية في عام 1973م التي تخلى بموجبها من العاملين البيروقراطيين لصالح اللجان الشعبية[1].

وتعاني ليبيا من أزمة تنظيم السلطة كسائر الأنظمة الدكتاتورية ، فالسلطة تخضع في تقلدها وممارستها وتداولها لنظام قانوني (دستوري) بحيث يلتزم به الحكام والمحكومين على قدم المساواة، وبالتالي تنسلخ السلطة عن الشخص القائم عليها ، فهو مجرد عامل عليا يمارسها لحساب صاحبها الأصيل والمتمثل في الدولة وهو ما تختفي بموجبه ظاهرة شخصنة السلطة[2].

فغياب أسس تنظيم السلطة بإعدام الظاهرة الحزبية برمتها تجسيدا لمبادئ الكتاب الأخضر إجراءات الاستبدادية لا تستند إلى نص قانوني وتهدف إلى تدعيم سلطة الحاكم المستبد بإعدام الخصوم علانية أمام الجماهير ، وظل قابعا في السلطة لا يتزحزح عنها قيد أنمه ولا تنتهي مدة حكمه إلا بموته أو انقلاب عسكري يطيح به[3].

وفي فترة السبعينيات بدأ هذا الأخير يطبق الأفكار الواردة في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة ، والتي اعتبرها مسلك ثالث بين الرأسمالية والماركسية من خلال الحث على الديمقراطية المباشرة عبر تنظيمات سياسية واجتماعية سماها المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، في حين ألغى أي دور للتنظيمات السياسية والاجتماعية المستقلة[4].

ولقد أقفل القذافي كل الأبواب في ديكتاتورية من طراز خاص ، فلم يستطيع صحفي واحد أن يروي ما حدث منذ عام 1969م نتيجة التعتيم المطلق ، فلا أحد يعلم أو يتصور ما

---

[1] علي عبد اللطيف أحميدة، "الأصوات المهشمة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار ودعده"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص 137.

[2] حمد وهبان، "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"، ص 122.

[3] نفس المرجع ، ص. 125

[4] علي عبد اللطيف أحميدة، المرجع نفسه، ص130.

عاشه الشعب الليبي في الواقع[1] وعمد إلى تغيير اسم ليبيا من الجمهورية العربية الليبية إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أضاف لها العظمى بعد الهجمات الأمريكية عام 1986م وأوكل اللجان الثورية مهمة الترويج للأفكار الجماهيرية ، بناء على ما ورد في الكتاب الأخضر بخصوص حكم الشعب نفسه بنفسه[2] .

وفي النصف الثاني من الثمانينيات تزايد زخم المعارضة حيث كثرة المحاولات الانقلابية للتخلص من نظام القذافي أبرزها التي قادتها الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا عام 1986م، وانقلاب عام 1987م بقيادة فايد إبراهيم فايد ، إضافة إلى المحاولة الانقلابية التي تبنتا مجموعة الشباب المنتمين إلى قبيلة المزاريع المعروفة بعدائها لقبيلة القذاذفة ولشخص معمر القذافي بالذات[3] إلى جانب انقلاب عام 1991م الذي قاده مجموعة من الضباط في القوات المسلحة من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة حيث استطاع القذافي القضاء عليه[4]؛ وكذا محاولة انقلابية أخرى عام 1993م والتي فشلت هي الأخرى[5]، ثم جاءت سنوات الحصار الدولي السبع التي عزلت ليبيا ونظامها عن العالم التي وجد فيها النظام سنداً لاستمراريته ومبررا للوضيعة المتدهورة في كفة الأصعدة من خنق سياسي وتدهور اقتصادي، وتردي اجتماعي حيث تفشت البطالة وارتفعت معدلات التضخم رغم دخول الخزينة الليبية 743 مليار دولار عام 1988م من الريع النفطي وبلوغ احتياطاتها 74 مليار دولار بتعداد سكاني لا يتعدى الستة ملايين نسمة[6].

ولكن بعد ارتماء القذافي في حضن الغرب وجلوسه صاغرا أمامه لتعود العلاقات معها إلى الدفء واطلاقه المحاولات الإصلاحية تحت ضغط التغيرات التي سادت عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م فلم تكن سوى صورة تجميلية هدفها إيهام الرأي العام المحلي والدولي ، فرغم إمكانية نجاح تجربة سيف الإسلام الإصلاحية بحكم أنه ابن القذافي يمكنه حشد تأييد حول مبادرته والمتضمنة مشروع معاً نحو ليبيا الغد ، بالإضافة إلى مشروع الاستراتيجية

---

(1) الطاحر بنجلون، "الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار "ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي ، ط1، 2012م، ص 101.

(2) حميدة نعنع، "تسع عشر عاما على الثورة الليبية من مرحلة الوحدوية... إلى الجماهيرية"، مجلة التضامن ، فرنسا العدد 1988/9/50282

(3) تفاصيل الانقلاب الفاشل ليلة الفاتح من فبراير، 1988، مجلة الوطن العربي ، فرنسا 50-1988/2/26/576

(4) صحيفة الرأي ، الأردن ، العدد 7813 في 1991/12/24م

(5) جريدة الرأي ، الأردن ، العدد 3078 في 1993/4/3

(6) The World Fact book-Libya, 2003,available online at:wab,www.odci. gov/cia /publications

الاقتصادية الوطنية اللذان يقودان التحول بحلول 2019م؛ إلا إن الحرس القديم ظل حائلا دون إيجاد أرضية لها ، وما ى دلل على ذلك هو الاجتماع الكبير لمختلف القوى المسيطرة في مدينة البيضاء بتاريخ 31 أغسطس2006 م وبحضور القذافي شخصيا والذي يظل التجسيد المادي الملموس لحقيقة الثورة والتمسك بالقيم الثورية ، ولم يتجرأ سيف الإسلام على معارضة هذا الطرح مما اعتبر محاولة توريث للحكم[1].

هذا دفع الشعب الليبي الخروج للمطالبة برحيل نظام القذافي اقتداء بالجارتين الغربية والشرقية لتسود رياح سواحل تونس وشلالات النيل سواحل بنغازي غير المرحب بها في باب العزيزية، حيث لم تكن المرة الأولى التي يعبر فيها الشعب الليبي عن رفضه للنظام البالي[2]. وشهدت مدينة يفرن في 24 ديسمبر 2008م ذات الأغلبية الأمازغية احتجاجات ذات الأغلبية الأمازيغية للتدخل قوات القذافي لمداهمة منازل الناشطين حول قضية حقوق الأمازيغ مما أثار غضب أبناء المدينة، حيث تم حصارها وقطع الكهرباء والاتصالات عليا ، ليتدخل نجل معمر القذافي سيف الإسلام لحلها[3].

وبعد نجاح ثورة الياسمين في إزاحة بن على سقطت أحجار الدومينو تباعا في مصر وليبيا، فعلى إثر اعتقال محامي ضحايا سجن بو سليم "فتي تربل" الذي تسلم ملف الدفاع عن ضحايا مجزرة سجن بو سليم عام 1996م والذين كان من بينهم أحد أشقائه وابن عمه وزوج شقيقته، ومنذ ذلك صبح نصب أعين مخابرات القذافي حيث أعتقل سبع مرات منذ كان طالباً فخرج أهالي الضحايا بنغازي تنديداً بذلك وتوفير محاكمة عادلة للسجناء فيه ، مما دعا قوات الشرطة إلى تفريقهم بالقوة، وفي اليوم التالي أطلق سراحه واستمرت المظاهرات بالتوسع في كل من زوارة والزاوية غربا، وكان أولى الضحايا يوم السادس عشر من فبراير في مدينة البيضاء[4].

كما خرجت مدن جبل نفوسه ويفرن والزنتان ونالوت والرجبان في نفس اليوم ، وقام المتظاهرون بحرق مقر اللجان الثورية وكذلك مركز الشرطة المحلي ومبنى المصرف

---

[1] دنيا الأمل إسماعيل، "إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي"، الحوار المتمدن ، العدد 2021/7/12، 3061.
http// : www ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 22218

[2] محمد عاشور مهدي، أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة.

[3] أحمد النظيف ."موناىل ، الشبكات الاجتماعية في ليبيا، انتهى الحراك و بدأت الفوضى: نحو انفلات الحوار المتمدن.
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=298852&r :

[4] فتي تريل... محام شاب أطلق فتيل شرارة الانتفاضة في ليبيا ، من الموقع.
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/27/139488.

العقاري بمدينة الزنتان بعد سقوط ضحايا ، وزادت الاحتجاجات في اليوم التالي وسقط المزيد من الضحايا، ثم يوم الخميس 17 فبراير 2011م هبت الجماهير في انتفاضة شعبية في أغلب المدن الشرقية من البلاد فكانت النتيجة سقوط 400 ما بين قتيل وجريح برصاص كتائب القذافي ، ونظرا للاستخدام المفرط للقوة من قبل هذه الأخيرة تحولت المواجهة إلى ثورة مسلحة تهدف إلى الإطاحة بمعمر القذافي الذي وصل تلك القوات بأحط الأوصاف وقرر القتال حتى اللحظة الأخيرة. في حين أحكم المعارضون سيطرتهم على شرقي ليبيا أعلنوا عن قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي تحت شعار الشعب يريد بناء النظام ويوم 20 فبراير انتفضت العاصمة طرابلس ونجح الثوار 21 و 22 أغسطس في السيطرة عليها وقام الثوار بتعقب جيوب القذافي والسيطرة على آخر معاقله وتم قتله[1] في مدينة سرت يوم 20 أكتوبر 2010م .

لتطوي ليبيا صفحة مليئة الأحداث الهامة والقاتمة في الآن ذاته والتي رسمت وسترسم ملاحم مستقبلها ، ونحن نتحدث عن نظام عمر أربعة عقود وأوجد بيئة مريرة وخلف أثار هائلة التدمير طمس هوية والحضارة التي ظلت لامعة طوال المستدمار الإيطالي كيف لا ، وهو من نعت بنو جلدته بالجرذان تستحق الحرق والتنكيل وأنبأ بميلاد دولة فاشلة أو بالأحرى منهارة في ظل التعصب القبلي والأيديولوجي فهذا زرعا القذافي فما بقي من غير شوك الأسى التي قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة والمجتمع.

فغياب الثقافة السياسية الديمقراطية ولد فراغا سياسيا في هيكلة نظام الجماهيرية الليبية الذي كان يعمل فعليا بواسطة هيكل موازي وغير رسمي من لجان شعبية بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية التي تفرض تنفيذ إرادة القائد في تدابير يمزج فيها بين العنف وغيره من التدبير[2].

---

[1] ثورة 17 فبراير ، مرجع سابق.

انظر: د/ محمد السنوسي الداودي، "تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا،" السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد، 197 يوليو 2014م ، ص 131.

[2] "المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115حول الشرق الأوسط 2011/12.

2- العوامل الاجتماعية والاقتصادية[1]:

عند استنطاق تركيبة المجتمع الليبي يلاحظ أن القبيلة هي الركن الاساسي في البنـــاء الاجتماعي نظراً الارتباط الشديد بين الفرد والقبيلة التي ينتمي إليها وولائـــه لهـــا إذ تقـــدر الإحصاءات أن 90 من يشعرون بالانتماء إلى القبيلة ويعتزون به حيث يقدر عـــدد القبائـــل حوالي 140 قبيلة ثلاث منها كبرى ولها تأثيرها على النسيج الاجتماعي والمعطى السياســـي، وللقبائل الليبية امتدادات جغرافية مع دول الجوار كالجزائر ومصر وتشاد والسودان ومـــالي والنيجر في مزيج بين العربي والأمازيغي والتركي والأفريقي[2].

ولعبت القبيلة دورا بارزا في مختلف المسارات السياسية الليبية ففي مرحلة الاحتلال الإيطالي لعبت دوراً مهماً في مقاومة الايطاليين من خلال مجموعة الثـــورات الشـــعبية فـــي مختلف ربوع ليبيا وعند اعتلاء الملك إدريس السنوسي العرش اعتمد على القبلية كسند يتكئ عليه في إرساء حكمه اعتماداً على سياسة المكافآت لقبائل والزجر والعقاب لقبائل أخرى فيـــه نوع من الجهوية ، فظلت القبلية والجهوية آليات دفاع اجتماعي في ظل تدنيه إلـــى مســـتوى خطير . وشكلت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الانتخابات عامل ضـــغط سياسي في ظل فوضى السلاح حيث لا تزال هناك حوالي 20 مليـــون قطعـــة ســـلاح بيـــد المليشيات الليبية في ظل طرح عدة مسائل خطيرة كتلك المتعلقة بالفيدرالية كأســـاس للحكـــم، فالتكوين القبلي يدفع باعتبار التوزيع الجغرافي وأماكن النفوذ كمعيار تحكي للحكم الذاتي بين شرق وغرب ليبيا وجنوبا في ظل الفارق الرهيب في الموارد الطبيعيـــة وحدويـــة المـــورد

---

[1] وفقاً لتقارير الأمم المتحدة فالدولة الليبية لها إنجازات كبيرة في مجالات التنويع الاقتصادي، حيث تم نشر تقرير لصندوق النقـــد الدولي في عام 207 أشاد بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي والسلعي. وأشار هذا التقريـــر إلـــي النمـــو الملحوظ في إنتاج النفط بقيمة (4.7%) (في عام 2006 وعلي الرغم من ذلك شهد عام 207 والأعوام التاليـــة عليـــه زيـــادة ملحوظة في معدلات التضخم السنوي فبدأ يعتقد الشعب الليبي أنه منذ إستيلاء العقيد معمر القذافي علـــي الســـلطة منـــذ عـــام 1969م والدولة الليبية تعاني من ضياع فرص عديدة كانت قد تساهم في نهضة الشعب الليبي وتقدمه، فكـــان العقيـــد القـــذافي يعتمد علي نظام الحكم الشخصي والذي يعتمد بشكل أساسي علي توزيع كمية كبيرة من ثروات الدولة الليبيـــة علـــي عائلتـــه والمقربين منه وأتباعه وهذا أدي إلي حرمان عدد كبير من المواطنين الليبيين من الحصول على عوائد الثروة في بلادهم، بـــل وعمد القذافي علي إستخدام هذه الثروات في شراء أنصار يدينون بالولاء له وقمع المعارضة.

د/محمد عاشور مهدي"/قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة،"مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ت.ن. غ. م. متاح على الرابط :

https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

[2] بيكل نت ،"القبيلة وطبيعتها، مؤتمر قبائل "من الموقع20 ..http://bakeey.net.p

الاقتصادي وتعاظم التصادم المناطقي بين الشرق[1] الغني بالنفط ذي النخب السياسية والحكومية[2] والغرب[3].

ولقد شهدت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد اسقاط نظام القذافي عوائق عديدة على غرار تدهور الوضع الأمني والصراعات السياسية المتعددة الأطراف وبدأت تظهر جليا مع" الخلافات التي وقعت بشأن تشكيلة الحكومة الجديدة والموقف من رئيسها محمود جبريل الذي سارع على الأثر الى تقديم استقالته، وخلفه عبد الرحيم الكيب ولم يتوقف الأمر عند ذلك فسرعان ما نشب الصراع بين القوى المسلحة المنتشرة في أحياء العاصمة الليبية طرابلس فور صدور قرار بإنهاء المظاهر المسلحة واعادة تشكيل قوات الجيش والشرطة وضم جميع العناصر المسلحة اليا، وحصلت اشتباكات نتيجة رفض العديد من القوى التخلي عن سلاحها[4].

لقد تحول قطاع الأمن في ليبيا إلى نظام هجين، تميز بتعاون فضفاض وغير متوازن بين الجماعات المسلحة المنظمة محليا التي ترعاها الدولة وبين الجيش الوطني والشرطة[5]، وارتكبت العديد من المليشيات أعمال قتل خارجة عن القانون لكن الالسلطة لم تكن لديها القدرة التحقيق في مقتل أسرى في التحقيق بهذه القضايا طوال عام 2012م وهذا ما جعل هذه المليشيات تشعر بأنها فوق القانون رغم أن هذا قد يكون سلوكا حكيما لتجنب مواجهة مفتوحة

---

[1] الديمقراطية ويب ، تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا: دراسة حالة لقبل وبعد ثورة فبراير.

[2] لعب التفاوت الكبير في توزيع الثروات الذي كرسه نظام العقيد معمر القذافي دوراً مهماً في إزدياد غضب الشعب الليبي فعلي الرغم من الثراء النسي التي تتمتع به الدولة الليبية نتيجة الفوائض المالية والنفطية، فهناك حالات كبيرة من التفاوت في توزيع الثروات وذلك نتيجة استئثار الدائرة المقرنة من العقيد القذافي بهذه الموارد المالية والنفطية. كما لعب الفساد دورا هاما في تحفيز الشعب الليبي علي الإحتجاج علي نظام العقيد القذافي، حيث أن الإنفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في مشروعات البنية التحتية زاد من تفاقم وضع الفساد في الدولة الليبية، حيث تزامن مع هذا الإنفتاح حديث واسع عن إمكانية بيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص وهذا ما أثار قلق ومخاوف كثيرة للطبقات العمالية والطبقات =الاجتماعية الدنيا والمتوسطة بفعل تسارع وتيرة الإنفتاح وإنتشار الغلاء. وعلي الرغم من محاولات النظام في ملاحقة هذا الغلاء من خلال زيادة الأجور والرواتب فإنه لم ينجح في ذلك بفضل إنتشار الفساد.

د/محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ت.ن.غ. م. متاح على: https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

[3] الديمقراطية ونب ، مرجع سابق

[4] حسين عطوي ، ليبيا بين مخاطر التقسيم والصراعات القبلية

http://goo.gl/FOl3Qh

[5] Frederic Wehrey,Ending Libya's Civil War: Reconciling Politics, Rebuilding Security, http://goo.gl/bK٠Txu

بين قوات الحكومة والجماعات المسلحة المستقلة، لكنها تحمل ولا شك مخاطر ترسيخ انعـــدام القانون وأن تصبح مسببا للعنف[1].

وصلت حالة الانفلات الأمني إلى حد اختطاف رئيس الوزراء على زيدان في عـــام 2013م لفترة وجيزة من قبل ميليشيا مسلحة مجهولة و قامت مليشيا أخرى في وقت سابق بقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنز" في بنغازي[2]، كما أقدمت جماعات مسلحة على إغلاق و تعطيل الكثير من حقول النفط والغاز في البلد ومراف التصدير ومعامل التصفية ومحطـــات توليـــد الطاقة سعيا إلى تحقيق مطالب سياسية ومالية على غرار ما قام مناصري الإقليم الإتحادي في اقليم برقة بمحاصرة الموانئ الليبية في الشرق حيث انخفض الإنتاج الوطني من النفط الخـــام إلى 150 ألف برميل في اليوم أي أقل من عشر القدرات القصوى[3]

3- غياب مجتمع مدني فعال:

لا وجود لدولة في ليبيا بسبب عدم وجود مجتمع مدني في ليبيا. وهو ما نفاه القـــذافي في خطابه المتلفز يوم 28 جانفي بقوله "ليبيا مدنية تماما" على عكس الغـــرب أيـــن يظهـــر "مجتمع رسمي حكومي ومجتمع مدني مكون من مؤسسات غير حكومية"[4].

وهو ما يؤكد لنا فكرة غياب. فعاليات مجتمع مدني فعال يضطلع بدور الوسيط بـــين الشعب والسلطة باعتباره قناة توصل اهتمامه للسلطة وتشارك في رسم السياسات العامة للدولة بما يتوافق مع مدخلات النظام ويتفاعل مع مخرجاته، وهذا تكريس آخر لصورة من صـــور التسلطية المطلقة، وأحادية صنع القرار في الحالة الليبية.

ملامح الفساد السياســـي والإداري : كل هذه الاعتبارات السياسية أنتجت جملة من الأســـباب التي ساهمت بشكل كبير في إرساء قواعد الفساد السياسي في ليبيا والتـــي أدت إلـــى حتميـــة انتشار الفساد الإداري والمالي وأبرز هذه النقاط ما يلي[5] :

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، العدالة في ليبيا ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط 140، أبريل 1013، ص21.

[2] Francis Fukuyama , Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy , First edition , Farrar, Straus and Giroux, New York, 2014 , p 14.

[3] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير S /2014/131

[4] Ali Bensaàd, la Libye révolutionnaire**, politique africaine** , N° 125, mars 2012,p. 6.

[5] أميمه محمد فتي ، مرجع سابق، ص 140.

1. غياب كامل للمشاركة المنظمة حيث لا تسمح مؤسسات السلطة بالمشاركة المسؤولة والفعالة بسبب تغييب حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين وتنظيم مؤسسات المجتمع المدني ويعود ذلك إلى سلطة القذافي ونظامه المغلق الذي لا يسمح لكافة شرائح المجتمع بالتعبير عن آرائها بحرية في ظل سيادة القوانين التي تكتسب شرعيتا من المرجعية الدستورية بل هناك تجاهل وعدم اهتمام حتى بوحدات الجهاز الإداري سواء المركزية منها أو المحلية.
2. غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، فما هو معمول به في ليبيا فترة حكم القذافي يدل على أنه يمثل مرجعية أعلى من القانون، ولا يطبق القانون على هذه الفئة فكل ما يقوله ويفعله هو المرجعية العليا للدولة، لذلك لم تتمكن الإدارة الليبية من تطبيق القوانين على الجميع دون تحيز لفئة أو قبيلة دون بقية فئات وقبائل المجتمع، الأمر الذي حال دون وصولها إلى مستوى من الرشد الإداري.
3. غياب كامل للشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الدولة خاصة إذا كانت لا تتفق مع توجيهاته التي ينبغي تبنيها وتنفيذها بدون أي تحفظ أو تعديل.
4. غياب التوافق بين مكونات المجتمع وذلك لعدم اعتراف السياسة التي انتهجها بوجود التعددية الفكرية والسياسية داخل المجتمع، وعدم السماح للمجموعات لتحقيق أهداف خاصة بها، وقد قامت الأجهزة الأمنية بالقضاء على أصحاب الرأي المستقل، الأمر الذي أدى إلى انعدام وجود أي تمثيل سليم للأوضاع العرقية والثقافية والجهوية والقبلية داخل المجتمع بالإضافة إلى عدم وجود أي تداول أو تبادل سلمي للسلطة.
5. انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين وشعورهم بصعوبة الأوضاع المعيشية وتنامي الشعور بأن ثروة البلاد تتبدد في ظل وضع الحكم الفاسد حيث كان يعرض بالمؤتمرات بأن 70 من الميزانية للتحول والباقي (30) للتسيير والتي تتضمن نفقات التعليم والصحة والأمن والمرتبات ودعم السلع وكل شيء، وكان المبرر في عدم تحريك المرتبات بالزيادة هو تقليص الجهاز الإداري ودفع الموظفين للإنتاج.
6. بقاء بعض المسؤولين في مواقعهم لفترات طويلة وصلت إلى 16 سنة متواصلة، إضافة إلى تنقل نفس الوجوه بين المواقع عند تغيير المناصب الأمر الذي أدى إلى اقتصار تلك الوظائف على أشخاص معينين يفتقر معظمهم للخبرة والكفاءة.

7. عدم نجاح الدولة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة جعل ليبيا دولة غنية ذات شعب فقير، فقد بلغت مداخيل النفط منذ استلام القذافي الحكم حتى نهاية سنة 2002 ثلاثمائة وخمسة وعشرون مليار ومائتا مليون دولار، مع العلم أن هذه القيمة لا تشمل مداخيل الدولة الأخرى كالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها، ويعد هذا المبلغ ثروة طائلة لشعب لا يتجاوز عدد أفراده الستة ملايين، ورغم السيطرة على الحكم لمدة تجاوزت 41 عاماً لم يسع النظام إلى تنوع مصادر الدخل القومي، وظل النفط هو المصدر الوحيد للدخل كما أنه فشل في سد حاجات البلاد بل ظل الشعب يعاني من نقص حاد في الخدمات خاصة في مجال الصحة والتعليم ولعل أكبر دليل هو لجوء المواطن الليبي للعلاج في بعض الدول العربية والتي لا يقارن دخلها بالدخل الليبي

النظام الأيديولوجي في ليبيا

منذ البداية أخذ القذافي الأيديولوجيا على محمل الجد، معتبرا إياها مصدرا لشرعيته بما أنه ينحدر من قبيلة ضعيفة ومهمشون نسبيا، وعليه شرع بتعزيز الثورة بخطاب أيديولوجي يضفي الشرعية على النظام فلعب على أوتار القومية العربية ومعاداته للإمبريالية، وكانت الأيديولوجية الدافع الرئيسي لسياسته الخارجية، وتعبر الأيديولوجية عن رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية فريدة تستند إلى المبادئ التي وضعها القذافي.

المبحث الثاني

الخلفيات التاريخية والأبعاد الاستراتيجية للأزمة الليبية.

إن التحديد الدقيق لأبعاد الأزمة يعطي صاحب القرار آفاقا واسعة في توصيف الحدود المكانية و الزمانية للأزمة وامتداداتها عبر كافة المجالات (اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا.)، وهل هي مشكلات سابقة تطورت إلى حد الأزمة أم هي تهديد خارجي أم عوامل طبيعية أم موقف طارئ، وكذلك ثقل الأزمة، وهذا يقاس بمدى تهديدها للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية للدولة، وكذا تعقد الأزمة، وهذا يقاس بمدى ماهو متاح من خيارات في مواجهتها، وكثافة الأزمة، وهذا يقاس بمعدل الأحداث في فترة زمنية وجيزة كلما كانت الأزمة أكثر كثافة، ويأتي المدى الزمني للأزمة في أبعاد أي أزمة، وهو الوقت الذي تستغرقه الأزمة من قصيرة أو متوسطة أو طويلة، ثم نطاق الأزمة، وهو الإطار المكاني الذي تشمله[1].

أ- أبعاد الأزمة

بعدين أساسيين هما:[2]

1)**البعد الزمني:** يتضمن تحديد متى بدأت الأزمة؟ والمدى الحالي الذي لازالت قائمة خلاله وتوقعات استمرارها مستقبلا، لأن هذا التحديد الزمني يساعد على اقتراح السياسات والإجراءات التي تساهم في القضاء على الجذور التاريخية للأزمة واجراءات مواجهتها حالياً ومستقبلاً.

2) **البعد الموضوعي:** يعني معرفة موضوع الأزمة ونوعها، هل هي اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أم خليط من نوع أو أكثر من تلك الأنواع، كذلك يجب تحليل موضوع الأزمة.

فعندما تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات وعوامل داخلية وخارجية تتفاعل معها كل مناي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية وتتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها إلى تهديد بقاء الدولة أو المنظمة أو الفرد، وتعكس تداعيات سلبية تنعكس على الوضع العام

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة- ب.ط، ب.س، ص 29.

[2] وسام صبي مصباح إسليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية دراسة ميدانية على وزارة المالية في غزة، مذكرة ماجستير) غزة، الجامعة الإسلامية: كلية التجارة قسم إدارة الأعمال)، 2007، ص 24.

لفترات قد تطول قبل ان يتم التعامل معها لإنهائها أو التقليل من آثارها، ومن هنا فحسب موضوع الأزمة تنقسم أبعاد الأزمة إلى:

3)**البعد السياسي:** تعد الأزمات ذات البعد السياسي من أخطر الأزمات إذ تعرض الدولة للتفتيت والانهيار وذلك لحساسية وضعها وشمولية تأثيرها ولارتباطها بأبعاد محلية واقليمية ودولية، حيث تتأثر فيها المصالح الوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات والعناصر الانفعالية كما تخلق نوعا من عدم التوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية مما يؤدي إلى حالة من الاحتقان بين شرائح المجتمع يدفعها إلى الاحتجاجات والمظاهرات والعصيان المدني إذا ما استمرت الأزمة. كما أن تصاعد الأزمة يولد أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها مما يهدد النظام أو مفاصل القرار السياسي، وهو ما يستدعي تدخلات إقليمية ودولية مما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي، ومن هنا ظهرت بعض المصطلحات المتعلقة بالأزمة السياسية: كالصومولة، والأفغنة، والبلقنة[1].

4) **البعد الاقتصادي للأزمة:** أي أزمة مهما كان نوعها أو مستواها تؤثر أول ما تؤثر على الاقتصاد والحركة الاقتصادية لدى الدول محل الأزمة، فكما يقال أن رأس المال جبان فهو المتعطل الأول فتعطيل القوى المنتجة يسبب الكساد والركود أو انخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، وتبدأ بعدها المنشأة الاقتصادية في الانحدار[2] ، كما تؤدي هذه الأزمات إلى انخفاض العمالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع معدل نمو الصادرات وارتفاع أسعار الفائدة وانتشار البطالة وتفاقم أزمة النقد...، مما يشكل أزمة في الطاقة العاملة وينتج عنها أزمة في الغذاء وهو ما دفع معظم دول العالم إلى تغيير سياساتها الاقتصادية[3].

---

[1] علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية). 2011، ص 15.

[2] هذا ماحصل للعالم بعد التغيرات الدولية والأزمات السياسية التي عصفت به في عامي 2008-2009 وتسببت في كوارث اقتصادية ابتداءً من انهيارات أسواق الأسهم العالمية و افلاس أكثر من 200 بنك ومصرف حول العالم، منها 127 بنك بالولايات المتحدة الأمريكية. انظر: المرجع السابق ، ص 160.

[3] المرجع نفسه، ص 160

5) **البعد الأمني للأزمة:** عند نشوء الأزمات يرافقها الكثير من الارتباك والفوضى وانتشار الإشاعات وعدم وضوح الرؤية، وقلة المعلومات المتوفرة كما أن – ها تحدث نوعا من الفراغ الأمني الذي قد يشكل بيئة مناسبة لانتشار الآتي:[1]

أ- **العنف السياسي:** تستغل بعض القوى السياسية الأزمة وما توفره من ظروف ملائمة للصراعات وتصفية الحسابات فيها من خلال ما تقوم به من أعمال قد تهدد الأمن الوطني.

ب- **العنف الاجتماعي:** تستغل الأزمة في إذكاء الاقتتال الطائفي والصراعات العرقية والتفرقة العنصرية وتخلق قلقا وتوترا من أطياف المجتمع وشرائحه.

ج-**الجريمة المنظمة:** تجدها بيئة مناسبة لانتشار الجريمة وتحولها إلى جرائم منظمة حيث تقوم العصابات الإجرامية بتوسيع نشاطها الإجرامي فتقوم بالسلب والنهب والاغتصاب والخطف وتتحول إلى عوامل تهديد للأمن الوطني.

د- **الإرهاب:** كما يستغل الإرهاب الأزمات لينشط خلاياه النائمة ويقدموا أنفسهم كمنقذين ومصلحين ويبدؤون بممارسة نشاطاتهم الإرهابية مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة بالأزمة وسبل مواجهتها ولذلك فإن الأبعاد الأمنية للأزمة تعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة لحماية مواطنيها ومؤسساتها حيث يجب أن تجند لها كافة الطاقات البشرية والمالية لمواجهة الأزمات الأمنية وتداعياتها.

وقد تدعمت العوامل الداخلية التي ادت الي فشل الدولة في ليبيا بنظيرتها الخارجية شرعت النهج الديمقراطي كخيار في الممارسة السياسية ، وترقية حقوق الإنسان كمعيار تقيم به الحكومات من قبل الفاعلين الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، واعتبرت من لا يسير في هذا الدرب يشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين ومن الضرورة بمكان التدخل الإنساني لتقويض مخلفات هذا النوع من الدول التي أطلق عليها مسى الدول الفاشلة ، بالإضافة إلى الحرب على مجموعة من الدول الساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ورعاية ودعم الإرهاب والتي وصفت المارقة والشريرة وغيرها خصوصا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وسياسة الحرب الاستباقية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لمعاقبة تلك الدول تحت ذريعة رعاية الإرهاب وتهديد الأمن والسلم الدوليين والسعي لامتلاك أسلحة

---

[1] المرجع نفسه، ص 200.

الدمار الشامل ولقد شرعنة جملة التدخلات في الشؤون الداخلية للدول في إطار تبني مجموعة من المفاهيم الجديدة التي هبت مع رياح العولمة.

وكانت ليبيا تدور في فلك المعسكر الشرقي فبانهياره تأثرت بما حدث من تغير في بنية الهيكلية والقيمية عدت من الدول المهددة للسلم والأمن الدوليين في ظل سعيها لمواجهة الإمبريالية كما وصفها القذافي ، والتي جلبت له الحصار والخنق غير أنه تمكن من تجاوزه بعد غزو الأمريكوبريطاني العراق في 2003م وسياسة الانفتاح على الغرب إلا أن أحداث الربيع العربي كانت بمثابة الكبريت الذي فجر بارود التعفن في البيئة الداخلية الليبية ، وأزاح نظاما تحدى القوى الغربية بسياساته ظاهريا في أغلب مراحل حكمه والذي ولد فشل الدولة طارت شظاياه تحرق داخل وخارج ليبيا لعبت فيه العوامل الخارجية حلقة مهمة من حلقات مسلسل نهاية ملك ملوك أفريقيا.

ومن أبرز العوامل الخارجية الآتي:

أ- سياسة القذافي الخارجية:

ارتكز القذافي في سياسته الخارجية على تقليد الجارة الشرقية (مصر) حيث سلك الدفاع عن القومية العربية والمرافعة من أجل قضايا التحرر وتقرير المصير ومناهضة الامبريالية، وهذا ما عبر عنه مراراً وتكراراً في خلافة جمال عبد الناصر عقب وفاته كأمين الوحدة العربية ، حيث نجم عن ذلك جملة من التوجهات في السياسة الخارجية التي ألقت به في دفاتر المغامرات على الساحتين الإقليمية والدولية[1].

ونتيجة لذلك صبغت سياسة القذافي الخارجية بعدة ألوان، وتعرضت للتقلبات والتناقضات تولدت عنها توترات ، وأزمات سياسية وحروب وحصار بدء بدول الجوار في شمال أفريقيا والساحل إلى الضفة الشمالية للمتوسط والأمريكيتين فنشبت بين ليبيا ومصر حرب عام، 1977م من دون أسباب مقنعة، وكانت على شفا جرف حرب مع الجارة العربية تونس عقب أحداث "قفصة " حين جند القذافي مجموعة مسلحين في الجنوب التونسي لزعزعة الاستقرار والتي سرعان ما تم كشف من وقف وراءها[2].

---

[1] Patrick Haemzadeh ,Au coeur de la libye de kadhafi, Paris:j lattés,١én edn. 2001.

[2] البهلول اشتيوى ، "ثمن الحرية :لينيا و السنوات العجاف"، منتدى المعارف ، بيروت ، ط 1، 2013، ص 110.

كما حدثت حرب بينا وبين مع الجارة الجنونية تشاد وفي سبعينيات القرن العشـــرين لأسباب واهية دامت عشرة سنوات قتل خلال العشرين لأسباب واهية دامت عشرة سنوات قتل خلال أزيد من 7000 جندي ليبي كانت ليبيا الخاسر الأكبر فيها ، كما لعب القذافي دورا كبير في النزاع السوداني من خلال تدريب وتمويل الجماعات المسلحة في الجنوب السوداني وحتى في انفصاله بالإضافة إلى اليد العليا في كثير من الانقلابات في القارة الأفريقية مثلا محاولـــة الانقلاب على الملك المغربي الحسن الثاني، ومحاولة اغتيال الملك الســـعودي عبـــد الله بـــن سعود[1]، بالإضافة إلى حادثة اختفاء الإمام موسى الصدر خلال زيارته إلى ليبيا بعد لقائه مع القذافي عام 1978م[2]؛ زيادة على دفع الأسطول السادس الأمريكي إلى توجيه ضربات لليبيا أثناء مناورات النجم الساطع قبالة خليج سرت ، وكذا حادثة الملهى الليلي فـــي بـــرلين التـــي أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود أمريكان الذي نتج عنه قصف الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة لطرابلس[3].

بالإضافة إلى قضية لوكربي التي بدأت عندما اتهم فريق التحقيق في ســـقوط طـــائرة البوينغ 747 التابعة لشركة "بان أم أميركان "في 11 ديسمبر 1988 العميلين لأجهزة الأمـــن الليبية" عبد الباسط المقرحي"، "الأمين خليفة فحيمة "وطالبت الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة وبريطانيا بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا[4] الـــ 243 والحـــاق حادثـــة ســـقوط الطائرة الفرنسية (AT.A.772) المملوكة لشركة يوتا (D.C.10) التي سقطت فوق صحراء نيجيريا في 19 سبتمبر 1969[5] بقضية لوكربي حيث تم استصدار القرارات مـــن مجلـــس الأمن ، الأول رقم 731 الصادر بتاريخ 1992/01/21 الذي أدان فيه نظام القذافي بالوقوف وراء اسقاط الطائرتين ، وطالب بالتعاون الليبي والاستجابة لقرارات مجلس الأمن ، ثم القرار

---

[1] البهلول اشتيوى، المرجع نفسه ، ص 170.

[2] إبراهيم الشرقية ،"إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، الدوحة ، مركز بروكنجز ، رقم 9، 2013، ص8.

[3] البهلول اشتيوى ، المرجع نفسه ، ص 118.

[4] أحمد السيد النجار، "قضية لوكري ومستقبل النظام الدولي"، بيروت : مركز دراسات العـــالم الإســـلامي، 1992م، ص79.

Khalili Matar,Robert W Taalit,lockerbie and libya, U.S.A, Mc farlad, 2004, p 54.

[5] حاني سليمات وآخرون، "التوجه الجديد لليبيا"، دبي، مركز الإمارات للدراســـات والبحـــوث الإســـتراتيجية ، ط1، ص25.

رقم 748 الصادر بتاريخ 1992/03/2م الذي فُرض بموجبه حظراً جوياً وعسكرياً على ليبيا دخل حيز السريان ابتداء من 1992/4/15م[1].

ثم تلاه القرار رقم 883 الصادر بتاريخ 1993/11/11م الذي خنق ليبيا وساهم في تدهور الأوضاع في ليبيا وتعزيز نظرية المؤامرة التي وجد فيها القذافي المتنفس له حتى عام 1998م ليرتمي في حضن القوى الغربية بعد الغزو الأمريكي للعراق عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م واستجاب للمطالب الغربية ، حيث دفع تعويضات لضحايا الطائرتين الأمريكية والفرنسية وتسليم أحد المتهمين، وقبوله التخلي عن برنامجه النووي وفتح منشأته أمام مفتشي وكالة الطاقة النووية وفتح ليبيا أمام الاستثمارات الغربية خصوصا في ميدان البنى التحتية والطاقة[2].

وولدت ثورة 17 فبراير التي طالبت برحيل العقيد معمر القذافي من على هرم السلطة بداءة بالاحتجاجات السلمية وانتهاء بالمواجهة المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان من الطرفين (كتائب القذافي ، المليشيات المسلحة)، وعلى الرغم من تصويت مجلس الأمن على القرارين رقم 1970 و 1973 بخصوص حماية المدنيين ومنع طائرات القذافي من التحليق فوق الأراضي الليبية والخلافات بشأن التدخل ، على الرغم من إسناده من الجامعة العربية بتبني القرار رقم 7298 في 2 مارس 2011 ، الذي دعا مجلس الأمن لتحمل مسؤوليته حيال تدهور الأوضاع في ليبيا[3].

نظرا لأن بعض شعوب المنطقة اكتوت بسياسات وأنظمة كانت من زمرة من كافح ضد المستعمر رهنت بقاء واستمرارية الدولة ببقائها ومن أهمها[4]:

1. أزمة الشرعية للسلطة الحاكمة.
2. غربة الطبقة الحاكمة سياسيا وثقافيا وانعزالها عن محيطها المجتمعي.
3. الجهل بالدين والتاريخ السياسي للمجتمع الأفريقي.

---

[1] خليل عبد السيد، "جماهيرية الدم والنار "، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2012م، ص 202.

[2] هاني سليمات وآخرون، "التوجه الجديد لليبيا"، دبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، ص25.

[3] نصوص القرارات الثلاثة على موقع منظمة الأمم المتحدة على الرابط التالي: http//: www.un.org/e

[4] سامي الخزنداري، "أسباب ومحركات الداخلية العربية"، مأخوذ من الموقع.

http//www.aljazeera.net/speciafiles/pages/٠f3a3347-a14e-48bd-9d9a-7063e2408465،

4. غياب وضوح العلاقة التعاقدية العادلة بين الدولة والمجتمع ومختلف مكوناته.
5. التكوين القسري للدولة القطرية ، والتي ميزت دولة ما بعد الاستعمار في كل الدول الأفريقية.
6. دور النخب الحاكمة في النظام السياسي القائمة على نظرية النخبة.
7. وجود إشكاليات في التوجهات بين الأسلمة أم الغربنة.

بالإضافة إلى اتفاق الخبراء في الشأن العربي على عدة عوامل بنيوية أشعلت الحراك الشعبي من أبرزها مأسسة النظم فيها للفساد ، والقمع الأمني ، وهندسة وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية تقوض حرية التعبير ، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم ومحاكـــاة الحركـــات الشبابية الجديدة ومطالبها ، بالإضافة إلى الفجوة التنموية المناطقية واستئثار فئة نخبوية قليلة بموارد الدولة من خلال عقد قران بين السلطة ورأس المال الذي خلف واقعا مرا تقاسمته جل دول منطقة الشمال الأفريقي من انتشار الفقر والبطالة رغم الاحتياطات المالية الضخمة فـــي أغلبها فمثلا ليبيا لها احتياطات ضخمة من النفط[1].

ب- تأثير شبكات التواصل الاجتماعي:

أبانت معطيات العولمة من إمكانيات هائلة وأدوات فائقة من شبكات عنكبوتية ووقائع افتراضية لا غنى عنا في فهم الواقع وادارته وتفسيره ، وبهدف إعادة تركيبه وبنائه في مـــن غيرت نظرة الإنسان لذاته ، وبدلت موقعه في العالم فهذا التحول الهائل والجـــذري شـــكل فرصـــة وجودية لكي تنعتق جماهير شمال أفريقيا من قصورها العقاي وتنفض من على ثوبها غبار تخلفهـــا الحضاري للحاق بالركب العالمي ، ولهذا فلا جدال بأن ثورات الربيع العربي أثرت علـــى الأفكـــار والعقول في سائر المعمورة لتكون رأي عاما عالميا في واقع يتسم بالتزاوج بين التشابك والتواطـــؤ لأن مصائر الجماهير باتت متداخلة كونيا ، لأن أية حقوق مهضومة في أية منطقة سوف ترتد على سائر بقاع الأرض إن عاجلا أم آجلا في كنف واقع تتعولم فيه المشكلات والخيرات كما تتعولم فيـــه الأفكار والثقافات والهويات ، فالانفتاحات الكونية جسدتها ثورة الأرقام والاتصالات التـــي تغيـــرت معها شفرات التفكير وبرامج العقول وخرائط المعرفة وقواعد المداولة[2].

---

[1] خالد حنفي علي، "الانتفاضات المتتالية :انهيار النظم السياسية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد46، العدد، 184 أبريل ، 2011من ص57.

[2] علي حرب ، مرجع سابق ، ص20.

فعشية الانغلاق السياسي والانفتاح الموجه لسائر مؤسسات المجتمع المدني وغيره من المؤسسات الإعلامية سواء الحكومية أو الخاصة أطلقت الشبكة العنكبوتية العنان لتكوين تجمعات تقارب سكان الصين ، والتي هي الأخرى دلت بدلوها في مسارات الثورات العربية وإلا كيف انتشرت بسرعة البرق حادثة" محمد البوعزيزي "وصفعه من قبل شرطية تونسية والتي لاقت استنكاراً جماهيرياً دولياً. وكذا ثورة 25 يناير المصرية لتلحق انتفاضة 17 فبراير 2011 حيث كانت تعبئة عبر الشبكة العنكبوتية التي دعت إلى يوم غضب 17 فبراير على مدونة الكاتب الليبي" جمال الحاجي" الذي تم اعتقاله يوم 1 فبراير 2011، بالإضافة إلى صحيفة خاصة في موقع التواصل الاجتماعي تحمل عبارة انتفاضة 17 فبراير 2011 جعله يوم غضب من خلال أربعة مطالب:[1]

1. إسقاط النظام القائم.
2. خضوع الدولة للدستور والقانون.
3. المتابعة القضائية لكل من تورط في إراقة دم الشعب الليبي.
4. إطلاق العنان للحرية والكرامة.

بالإضافة إلى صدور بيان عن القوى السياسية والمدنية في المهجر ساندت فيه المظاهرات الشعبية ، غير أن الجبهة الداخلية كان لها الإسهام البالغ في الانطلاق الثورة[2].

---

[1] زياد عقل، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلي إلى التدخل الدولي"، القاهرة، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 196 أبريل ، 2011، ص 72.

[2] زياد عقل ،"عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية "، السياسة الدولية، المجلد، 46، العدد 72، 2011.

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر وموقفها اتجاه الصراع الليبي

المبحث الأول : التداعيات الأمنية والاقتصادية للأزمة الليبية على الجزائر

- التهديدات الأمنية عبر الحدود
- الانعكاسات الاقتصادية والتجارية .
- تدفق الأسلحة والمهاجرين .

المبحث الثاني: سياسة الجزائر اتجاه الأزمة لليبيـــة ودورهـــا الدبلوماســـي فـــي التسوية

- الموقف السياسي الجزائر من أطراف الصراع
- المبادرات الدبلوماسية الجزائرية.
- دور الجزائر في الوساطة الإقليمية والدولية .

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر وموقفها اتجاه الصراع الليبي

التمهيد:

إن النزاعات المسلحة مند القدم كان لها آثار سلبية سواء على الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيتي، ما يكون له انعكاس خطير على التعدي الجسيم على حقوق الانسان سواء الفردية أو الجماعية فمن خلال استخدام مختلف الاسلحة الفتاكة كالمواد المتفجرة والسامة والاشعاعية[1] التي لها تأثير بالغ الاهمية على عناصر البيئة ومن بينها الانسان والنبات والحيوان باعتبارهما عناصر مهمة في البيئة[2].

وتتفاوت الاثار التدميرية للحرب على البيئة من تلوث المياه والتربة وتدمير الغابات والنظم البيئية الاخرى، فهذه الاثار تكون تداعياتها خطيرة على دول الجوار ما يكون له انعكاس سلبي على انتهاكات حقوق الانسان في المنطقة.

المبحث الأول : التداعيات الأمنية والاقتصادية للأزمة الليبية على الجزائر

المبحث الثاني: سياسة الجزائر اتجاه الأزمة لليبية ودورها الدبلوماسي في التسوية

---

[1] عبد النور بن عنترت، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، ط.غ.م ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2005.

[2] صورية زوائي، "الأزمة الليبية والقوى الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية. الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية العددان (49-50) ، 2016.

المبحث الأول

التداعيات الأمنية والاقتصادية للأزمة الليبية على الجزائر

تعد الجزائر من حيث المساحة أكبر دولة في إفريقيا، ولقد ساهمت الجهود الدبلوماسية المستمرة للجزائر، على المستوى الوطني والإقليمي، في إطار مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف المسلح، إلى جانب موقعها الجغرافي، في تعزيز دورها كعامل استقرار في منطقة غير مستقرة مزقتا النزاعات، ولقد أدت التطورات الأخيرة في المنطقة ، إلى بروز تهديدات أمنية معقدة وعابرة للحدود، في الوقت الذي تواجه فيه الجزائر تحديات سياسية واقتصادية كبيرة في الداخل ، من ناحية أخرى تزداد التحديات الإقليمية عمقا، ما يترتب عليها من عواقب سياسية وأمنية وإنسانية واقتصادية واسعة النطاق، فقد اشتدت الحرب الأهلية الليبية منذ هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس في أبريل 2019، ولم يوقف اتفاق السلام لعام 2015 في مالي القتال بين مختلف الجماعات المتشددة، فضلاً عن الجماعات المتطرفة العنيفة المواظبة على توسيع نفوذها وأنشطتها في منطقة الساحل، ويساهم هذا الطابع العنيف للنزاعات الجارية في هذه الأخيرة في ظهور تهديدات معقدة ومتعددة على طول الحدود الشرقية والجنونية الشاسعة للجزائر. من خلال دراسة مقاربة الجزائر للتعامل مع عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، تهدف هذه المقالة إلى المساهمة في فهم أفضل لكيفية استجابة الدولة الجزائرية للتحديات الأمنية جوارها المباشر، بحيث تظل التحديات الأمنية المنبثقة من منطقة الساحل في الوقت الحاضر الأكثر أهمية والحاحا بالنسبة للأمن القومي الجزائري وكذلك الإقليمي.

وقد ساهمت الجهود الدبلوماسية المستمرة للجزائر، على المستوى الوطني والإقليمي، في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف المسلح، وذلك إلى جانب دورها المؤثر في تحقيق الاستقرار في المنطقة الغير مستقرة نتيجة النزاعات وتظهر التحديات الأمنية المعقدة عبر الحدود الشرقية، مع الأزمة الليبية.

من ناحية أخرى تتزايد التحديات الإقليمية بما يترتب عليها من تداول سلسلة من العواقب السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية الواسعة النطاق. فاتسعت حدة الحرب الأهلية في ليبيا بعد هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس في أبريل 2019، ولم يوقف اتفاق السلام لعام

2015 في مالي القتال بين مجموعات متنافسة، إلى جانب توسع الجماعات المتطرفة في منطقة الساحل.

ويساهم الطابع العنيف للنزاعات الجارية في توليد تهديدات متعددة عبر الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر.

أولاً- الآثار الأمنية والسياسية للازمة الليبية على دول الجوار.

هناك عدة تداعيات خطيرة على دول الجوار خاصة منها الجزائر ومصر وتونس، فتفكك الدولة الليبية وضعف الاداء السياسي والاقتصادي كانت له تداعيات خطيرة على الدول الحدودية لليبيا من خلال انتقال بؤر التسلح والتجنيد الى مقربة من الحدود الجزائرية والتونسية والمصرية ما أدى الى تهديد مصالح هذه الدول خاصة في المجال الاستثماري وعليه نتعرض الى هذه التهديدات على كل من تونس ومصر ، الجزائر.

1- تداعيات الازمة على تونس:

تعتبر تونس أكثر المتضررين من خلال تدفق آلاف اللاجئين وتسلل عدد من العناصر الارهابية والمتطرفة، بالإضافة الى موقع تونس الجغرافي الواقع في أقصى شمال افريقيا جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين الراغبين في الوصول الى آروبا عبر البحر المتوسط الابيض، حيث شكلت طريقا للهجرة غير الشرعية للعديد من الليبيين، وحسب تقرير المنظمة المختصة في الأمن الغذائي العالمي، أشارت الى أن نحو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا الى تونس ما أدى الى ظاهرة الهجرة البيئية بحثا عن الأمن والاستقرار بسبب خطر بشري وتهديدات أمنية تعرض حياتهم للموت المؤكد لا محال.

2- تداعيات الأزمة على مصر

إن للازمة الليبية انعكاس على الأمن القومي للدولة المصرية بسبب وجود مساحات صحراوية شاسعة مشتركة بين البلدين تفوق عشرات المئات من الكيلومترات، فحالة الفوضى والحرب سهلت نشاط عصابات التهريب والجريمة المنظمة والعشوائية، وهدا ما شكل تهديدات جديدة لأمن واستقرار الدولة المصرية، فعودة العمال المصريين الى بلدهم كان له أعباء على كاهل الحكومة المصرية في ظل عجزها على توفير فرص العمل. على الصعيد الاقتصادي فسوء الاوضاع الاقتصادية العكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي المصري، حيث تشير

الاحصائيات الى تراجع حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد الثورة، فلقد تفاقمت أزمة العمالة المصرية التي كانت تعتمد على السوق الليبي بشكل كبير.

3- تداعيات الأزمة على الجزائر:

إن انعكاسات الازمة الليبية على الجزائر يظهر من خلال التهديدات الامنية المتمثل في هجوم تيقنتورين وأزمة الرهائن التي واكبته الجزائر 2013/1/16م، ويعد من الارتدادات المباشرة للازمة الليبية على الأمن الوطني وبما أن المقاتلين الدين شاركوا في الهجوم قدموا من ليبيا وهم مدججون بالأسلحة كما تأكد أن قائد وأن تجار الاسلحة استغلوا النقطة الحدودية العملية الارهابية قضى بعض الوقت في ليبيا سنة 2011 من أن أمناس لتهريب الاعتدة الى الجزائر، ويأتي اعتراف درودكال بأن تنظيمه الارهابي حصل على حوالي 1 طن من متفجرات سيتمكن من الترسانات الليبية[1].

أ- التهديدات الأمنية في الجزائر:

أطلق على منطقة الساحل الشمالي الإفريقي، تسمية "حلقة النار"[2] و"ممر كل الأخطار"[3] ، وذلك بسبب التحديات العديدة والمعقدة التي تشهدها، إذ يعتبر خطر انتشار المنظمات المتطرفة العنيفة الناشطة في المنطقة، أحد التهديدات الأمنية الرئيسية القادمة الحدود الجنوبية للجزائر، ولقد ساهمت الإطاحة بنظام معمر القذافي" في ليبيا عام 2011م، والصراع الليبي اللاحق، بشكل كبير في زيادة نطاق ومدى انتشار الإرهاب في منطقة الساحل، لاسيما من خلال الانتشار الإقليمي الكبير للأسلحة، وعودة مقاتلي الطوارق من ليبيا في الوقت الذي نشب فيه التمرد الانفصالي في شمال مالي في عام 2022م[4].

---

[1] جزايرس تواصل ردود الفعل الدولية المتبضامنة مع الجزائر بعد هجوم إن أمناس نسخة محفوظة 04 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين. بالإنجليزية infos,sur Aljazeera نسخة محفوظة 3 أبريل 2019 على موقع واي باك مشين.

[3]- بالفرنسية parmiles otages-lealgerie:FrancisHollahdeconfirme parisisenla proesesencede francais نسخة محفوظة 22 سبتمبر 2017 على موقع واي باك مشين.

[2] Iratni, Belkacem, Security Challenges and Issues in the Sahelo-Saharan Region: The Algerian Perspective, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, Fann, Friedrich-Ebert-Stiftung: 2017), p.16. https://library.fes.de/pdf- (Dakar files/bueros/fespscc/14012.pdf accessed on30/12/2021.

[3] Zoubir, Yahia H., Algeria and the Sahelian Quandary: The limits of containment security policy', in Dalia Ghanem-Yazbeck (ed.), The Sahel: Europe's African borders, April 2018 (Barcelona, European Institute of the Mediterranean), p. 73.

[4] Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Navigating in a complex neighbourhood-Algeria's responsesto security challenges in Libya and the Sahel, Report no FOI-R--4960——SE, Sweden, April,2020, p.31.

ويتزايد عدد الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل بشكل مستمر، فحسب إحصائيات المركز الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، ارتفعت الهجمات التي نفذتها المنظمات المتطرفة من 90 في عام 2016م إلى 465 هجمة عام 2018م[1]، غالبيتها وقعت في مالي، أين نفذت الهجمات الإرهابية وعمليات الاختطاف ليس بالقرب من الحدود الجزائرية وحسب ولكن أيضا على الأراضي الجزائرية، التي شهدت هجوما على منشأة غاز عين أميناس في عام 2013[2].

كما يشكل الإرهاب العابر للحدود، ووجود كل من القاعدة في بلاد المغرب العربي وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في منطقة الشمال الإفريقي، تحديا أمنيا كبيرا للسيطرة على الحدود الجزائرية، لاسيما إذا ما قام كلا التنظيمين بالإندماج والتحالف مع بعضهما البعض.

إلى جانب التهديد المتمثل في الجماعات الإرهابية هناك تهديدات أخرى تواجهها الجزائر من ناحية حدودها مع ليبيا ، تشمل أنشطة الشبكات الإجرامية عابرة للحدود، فضلاً الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفة والأشخاص؛ من بين التحديات كذلك نشير إلى طرقات التهريب القديمة المتواجدة في التضاريس الوعرة التي يعرفها السكان المحليون فقط، بالإضافة إلى الفقر المتزايد خاصة وأن الاتجار بالبشر والخطف يمكن أن يدر عائدات ضخمة في السوق السوداء، وهو ما يمول الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في بلاد المغرب العربي وبوكو حرام في مالي؛ كما يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أكثر للوضع، ذلك إن تناقص الموارد المائية، بما في ذلك في منطقة بحيرة تشاد، يجعل الرعاة وغيرهم أكثر قابلية للتجنيد من قبل المنظمات المتطرفة وعلى استعداد لتنفيذ عمليات الخطف من أجل الحصول على فدية[3] .

من التهديدات الأمنية المقلقة كذلك، نذكر الوجود العسكري الأجنبي المكثف في منطقة الساحل، بحيث نجد هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة العمليات العسكرية الأجنبية وتوسع الإرهاب في منطقة الساحل، وهذا يرجع نسبيا إلى تدهور المستوى المعيشي بسبب تدخل القوات الغربية، إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية، ومعها تدني القدرة الشرائية للمواطنين، مما يسهل بدوره عملية التجنيد في المنظمات الإرهابية؛ هذا وتواجه الجزائر بشكل متزايد

---

(1) African Center for Strategic Studies (2019) 'Violent events linked to militant islamist https://africacenter.org/wp- 2018', February 2019, in Sahel the in groups content/uploads/2019/02/Militant-Islamist-Groups-in-the-Sahel-printable.pdfRetrieved 31-12-2021 .

(2) Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.31.

(3) Ibid., p.32

مخاوف ناجمة عن القواعد الفرنسية التي تحيط بإقليمها المجاور، فضلاً عن اهتمام الإمـــارات بإنشاء قاعدة عسكرية في النيجر، يضاف إلى ذلك الخوف مـــن أن ينتشـــر الـــدعم الإمـــاراتي والسعودي للحركة السلفية في ليبيا إلى منطقة الساحل، الأمر الذي سيؤدي إلى أسوا ســـيناريو، حيث ستصبح منطقة الشمال الإفريقي غير مستقرة ومشتتة مثل الصومال، هذا فضلاً عن السعي المغربي المتزايد في بسط نفوذه على منطقة الشمال الافريقي[1].

إن حركات الطوارق الانفصالية في مالي والنيجر هي معضلة أمنيـــة أخـــرى بالنســـبة للجزائر، لاسيما وأن العديد من طوارق ليبيا هاجروا إلى مالي والنيجر بعـــد نشـــوب الحـــرب الأهلية الليبية، وأكثر ما يثير خشية الدولة الجزائرية هو أن تتم استمالة طوارق الجزائـــر مـــن طرف هذه الحركات الإنفصالية[2] .

ولقد فعلت الدولة الجزائرية دبلوماسيتها، متوسطة النزاع ما بين الطوارق الإنفصـــاليين في شمال مالي، ما سمي بتنسيق حركات الأزواد، وبين الحكومة المركزية في بامـــاكو عـــامي 1990 و2006، ومرة أخرى منذ عام 2021[3] ، بحيث أسفرت محادثات السلام بقيادة الجزائر عن اتفاق السلام والمصالحة في مالي عام 2015، اتفاق وصفه الرئيس الجزائري الحالي، السيد "عبد المجيد تبون"، في مقابلة له مع صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية، بأنه كان الطريقـــة الوحيـــدة الممكنة لتمكين الحكومة المركزية المالية من دمج منطقتها الشمالية ضمن هياكلها ومؤسســـاتها، مضيفا في المقابلة نفسها أنه من الضروري العودة إلى اتفاق السلام هذا، وبالتالي الدفع باتجـــاه حل سياسي وليس عسكري للصراع[4].

هذا، دون تغييب القلق إزاء تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين من منطقة الساحل الإفريقي إلى الجزائر، والذين يشكلون تهديدا للأمن القومي الجزائري، من ناحيـــة علاقـــتهم المشـــتبهة بالجماعات الإجرامية والإتجار بالمخدرات. كما يتزايد عدد المهاجرين من دون وثائق الجزائر،

---

(1) Ibid., p. 33.

(2) (2) Ibid., p. 34.

(3) يحى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مركز الجزيـــرة للدراســـات، مقال منشور بتاريخ 28 نوفمبر 2018، تم التصفح بيوم 2022/2/20 متوفر على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/en/node//vsta

(4) Portes, Thierry, and Mélanie Matarese (2020) 'Le président algérien au Figaro: «< "Je suis 19 February Le Figaro, »>, pays moraliser le pour loin aller prêt à
2020,https://www.lefigaro.fr/international/le-president-algerien-au-figaro-je-suis-pret-aaller-loin-pour-moraliser-le-pays- 20200219 Retrieved 30-12-2021. Citations traduite de la langue française par l'auteur de cet article.

وخاصة القادمين من دول الساحل، بحيث يعمل الغالبية في قطاي البناء أو الزراعة، بالإضافة إلى ذلك، فإن عددا متزايدا من الأفراد، لا سيما من غرب إفريقيا، والذين يسعون للوصول إلى أوروبا، يدخلون إسبانيا من الجزائر، حيث يختار المهاجرون بشكل متزايد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط[1].

ب- المقاربة الجزائرية التعاونية والإنمائية:

ركزت الجزائر بشكل متزايد على منطقة الساحل الإفريقي في العقد الماضي على عدة مستويات، ساعية إلى تقليل التهديدات الأمنية المتنامية وتحقيق الاستقرار في المنطقة، بيد إنه لابد أن نشير إلى أن تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يجعل السيطرة على الحدود الجنوبية للجزائر أكثر تعقيدا وصعوبة، وذلك لإيمان الدولة الجزائرية بأن التدخل الأجنبي يزيد من تأزم الأوضاع بدل حلها[2]، أن ويبدو صانع القرار الجزائري قد استوعب هذه النقطة، من خلال التعديل الدستوري لعام 2020م، حيث تم تعديل المادة الدستورية التي تمنع تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد، لتضاف فقرة أخرى، تتيح للجزائر المشاركة في حفظ السلم في إطار احترام أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية[3].

أن هذا التعديل الدستوري لم يخالف المقاربة الأمنية الجزائرية التي تعطي الأولوية للعمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول الساحل الإفريقي، وهو ما تجسده مساهمة الدولة الجزائرية في تأسيس قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة (CEMOC) عام 2010، وهو أول هيكل أمني إقليمي في منطقة الساحل ذو بعد عملي لمحاربة الإرهاب في منطقة الصحراء الكبرى، وأهم مبادرة أمنية جزائرية في المنطقة، بمشاركة ثلاث دول إلى جانب الجزائر، ألا وهي مالي، النيجر وموريتانيا، ويقع مقر هذه القيادة بولاية تمنراست جنوب الجزائر[4].

---

(1) Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit, p..33

(2) وهيبة دالع، "السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 12 العدد 23، 2016م، ص 45.

(3) المادة 31/3 من دستور 2020 "يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم". مرسوم رئاسي رقم 20-251 مؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن استدعاء الهيئة الانتخابية للاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور.

(4) وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 10.

كما تقدم الجزائر دعما ماليا معتبرا إلى لجنة الاتحاد الإفريقي لخدمات المخابرات والأمن في إفريقيا، وتستضيف عاصمة الجزائر مقر آلية التعاون الشرطي التابعة للاتحاد الإفريقي (أفريبول)، وتنسق عمل الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية، علاوة على ذلك تشترك الجزائر في رئاسة مجموعة عمل بناء القدرات في منطقة غرب إفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) ، والتي تأسست في عام 2017[1].

رفضت الجزائر العضوية في مجموعة الخمسة ساحل Sahel G، وهو إطار عملي للتنمية والتنسيق الأمني تأسس في عام 2014، بين خمس دول أعضاء: تشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا ومالي والنيجر، بيد أن الجزائر تعمل على تطوير تعاون ثنائي مكثف مع كل من الدول المذكورة أعلاه[2] ، فقد زودت الجزائر، على سبيل المثال، القوات المالية بالإمدادات العسكرية وساعدت مالي والنيجر على تطوير قدراتهما على مراقبة الحدود، كما قدمت الدولة الجزائرية على مدى العشرية الماضية أكثر من 100 مليون دولار مخصصة لتجهيز وتدريب ألوية القوات الخاصة في تشاد وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا[3].

بالإضافة إلى البعد الأمني للمقاربة التعاونية الجزائرية مع دول الجوار الإقليمي، تؤكد الجزائر على أهمية وضرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر لمكافحة انتشار الإرهاب والاتجار غير المشروع والهجرة غير الشرعية، التي تسبب التطرف وانتشار ظاهرة العنف البنيوي وتسهيل التعبئة في الجماعات الإرهابية؛ وتماشيا مع هذه المقاربة الجزائرية، التي تربط تحقيق التنمية المستدامة بتعزيز أطر ومؤسسات دولة القانون والديمقراطية، فقد كانت الجزائر من مؤسسي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD سنة 2002م[4].

---

(1) Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op. Cit., p..34

(2) bid., p.34.

(3) Zoubir, Yahia H. (2018), Op.Cit., pp. 85, 86.

(4) زهيرة مزارة، "السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الإقليمية بين الثبات والتغير"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية المجلد 2، العدد 2، 2017م، ص 262.

ثانياً- التحديات الأمنية في الجوار الشرقي الجزائري

أ. التهديد المتزايد جراء الأزمة الليبية:

منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي خلال التدخل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي في عام 2011، شكل الجار الشرقي تحديا أمنيا كبيرا للدولة الجزائرية والمنطقة برمتها، لما يتميز به الصراع من تعقيد وبالنظر لتدخل جهات خارجية مختلفة فيه، بالإضافة إلى الأطراف المحلية الرئيسية في الصراع المتمثلة في حكومة الوفاق الوطني في طرابلس ، بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج، المدعومة من الأمم المتحدة منذ عام 2016 ولغاية تسليمه للسلطة، والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر[1].

أدت الحرب الأهلية الليبية في عام 2011 إلى زيادة حادة وغير منضبطة في انتشار الأسلحة والمتفجرات، ليس فقط في ليبيا، ولكن أيضا في المنطقة بأكملها، في الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نهب مستودعات أسلحة نظام القذافي[2] ، حيث اكتشف الجيش الجزائري وقوات الأمن في عدة مناسبات كميات كبيرة الأسلحة على الأراضي الجزائرية القريبة من الحدود الليبية والصحراء، علاوة على ذلك، أفادت مصادر إعلامية أن الأسلحة المستخدمة في بعض الهجمات الإرهابية في الجزائر كان مصدرها من ليبيا[3].

بصرف النظر عن انتشار الأسلحة الإقليمية، فإن الدولة الجزائرية تخشى من تصبح ليبيا الملاذ الأمن للجماعات الإرهابية[4] ومركزاً لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إذ نفذت جماعات إرهابية لها صلة بليبيا هجمات على منشآت للنفط والغاز الطبيعي في الجزائر[5] في عامي

---

(1) الذي قام بتسليم السلطة إلى حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة "عبد الحميد دبيبة"، في شهر مارس 2021، والتي تولت الإشراف على المرحلة الإنتقالية لغاية موعد الإنتخابات الرئاسية التي كان مزمعا عقدها في ديسمبر 2021، لولا عدم توافق الأطراف السياسية الرئيسية على تجاوز الخلافات.

لينيا: حكومة فايز السراج تسلم السلطة إلى حكومة الوحدة برئاسة عبد الحميد دبيبة"، مقالة منشورة على موقع فرانس ٢٤ الإخباري، بتاريخ 2021/03/16 ، تم التصفح بتاريخ 2022/04/25، على الرابط التالي:
https://www.france24.com/ar/

(2) Lounnas, Djallil (2018) The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System, Middle East and North Africa Regional 2018, p.15. October 15, No. Papers Working (MENARA) Architecture
https://www.iai.it/sites/default/files/menara wp 15.pdf accessed on30/12/2021.

(3)Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.٠27

(4) Lounnas, Djallil, Op.Cit., p. 110.

(5) Iratni, Belkacem, Op.Cit., p.15.

2012 و 2013 ، وتسعى الدولة الجزائرية لمنع هذه الجماعات من استخدام ليبيا كقاعدة لشن مزيد من الهجمات في المنطقة، بما في ذلك الجزائر .

أدى الهجوم الذي شنه خليفة حفتر وجيشه الوطني الليبي على طرابلس، والذي بدأ في أبريل 2019م إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين، فضلاً عن تزايد الفراغ الأمني في أجزاء من ليبيا، مما زاد من قلق الجزائر بشأن حدودها الشرقية، وفي هذا السياق، صرح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" في يناير 2020م أن "أمن ليبيا هو امتداد لأمننا الجزائري"[1]لأنه أمن قومي جزائري.

من جانب آخر، فإن التدخل الأجنبي السياسي والاقتصادي والعسكري في ليبيا، من طرف مصر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وروسيا وتركيا وقطر، أدى إلى تفاقم الأزمة الليبية، على حساب الأمن القومي الجزائري، فلقد انتهكت العديد من الفواعل حظر الأسلحة على ليبيا المدعوم من طرف الأمم المتحدة، فضلاً عن تدفق المرتزقة، الذين منهم من يدعم الحكومة المركزية التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، مثل المرتزقة المدعومين من طرف تركيا، ومعظمهم من أصل سوري، ومنهم من يدعم خليفة حفتر، بإيعاز من مصر والإمارات العربية المتحدة وروسيا[2]، بمن فيهم مقاتلون روس متعاقدون مع مجموعة فاغنر[3] Group Wagner حسبما ورد في بعض التقارير[4] .

هي منظمة شبه عسكرية روسية، وصفها البعض بأنها شركة عسكرية خاصة أو وكالة متعاقدة عسكرية خاصة)، والتي ورد أن متعاقدياً شاركوا في نزاعات مختلفة، بما في ذلك

---

(1) Algérie Presse Service (2020) 'Conférence internationale de Berlin sur la Libye: Allocution du Président de, la République'20 January 2020, https://www.aps.dz/algerie/100355-conference-internationale-de-berlin-sur-la-libyeallocution- du-president-de-la-republique accessed on 30/12/2021.

(2) "وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية"، مقالة منشورة في موقع "سويس إنفو"، بتاريخ 10 جوان2020، تم التصفح بيوم 2022/4/3 على الرابط https://www.swissinfo.ch/ara/:JliJl

(3) يرى آخرون، بما في ذلك تقارير في صحيفة نيويورك تايمز أنها وحدة أسلحة تابعة لوزارة الدفاع الروسية (MOD) و / أو GRU بشكل مموه والتي تستخدمها الحكومة الروسية في النزاعات التي تستلزم حالة نكران، حيث يتم تدريب قواها على منشآت وزارة الدفاع، ويعتقد أنها مملوكة من قبل "يفغيني بريغوزين"Prigozhih Yevgeny، وهو رجل أعمال له صلات وثيقة بالرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"

Higgins, Andrew; Nechepurenko, Ivan (٧ August ٢٠١٨). "In Africa, Mystery Murders Put Spotlight on Kremlin's Reach". The New York Times. New York. Archived from the original on 31 January 2020.
https://web.archive.org/web/20200131035533/https://www.nytimes.com/2018/08/07/world/europe/central-african-republic-russia-murder-journalists-africa-mystery-murders- put-spotlight-on-kremlins-reach.html?pagewanted=all&src=pm Retrieved 30-12-2021.

4 Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.28.

العمليات في الحرب الأهلية السورية إلى جانب الحكومة السورية 2014–2015 في الحرب في دونباس في أوكرانيا بمساعدة القوات الانفصالية لجمهوريات دونيتسك ولوهانسك الشعبية المعلنة من جانب واحد.

بالرغم من أن الوساطة الجزائرية مقبولة من جميع الأطراف الليبية، غير أن تدخل الفواعل الخارجية يزيد من تعقيد الوضع وصعوبة إيجاد تسوية للأزمة، وهو ما يفشل الوساطة الجزائرية، مما يستلزم من الدبلوماسية الجزائرية الإستعانة بتأثير قوة دبلوماسية أخرى لدعم مقاربتها، بيد أنه حتى على هذا الصعيد، تجد الجزائر نفسها أمام مفترق طرق، فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تعيين السيد رمضان لعمامرة كمبعوث للأمم المتحدة إلى ليبيا، من جهة أخرى فإن نوايا الدبلوماسية الجزائرية في الحفاظ على علاقاتها مع تركيا، ينفر فرنسا والإمارات العربية المتحدة من التعاون مع الجزائر في الملف الليبي، بالنظر لخلافاتهما مع تركيا[1].

ب. المساعي الجزائرية لتسوية النزاع الليبي:

ليس من المستغرب أن للدولة الجزائرية رغبة قوية في استقرار الوضع في ليبيا من أجل تحقيق أمنها القومي والإقليمي، إذ تسعى الجزائر إلى احتواء التهديدات الأمنية على حدودها الشرقية، ومنع امتدادها إلى الأراضي الجزائرية، بيد أن هذه المهمة تظل صعبة ومعقدة بالنظر إلى طول الحدود وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود محاورين رسميين من الجانب الليبي، فبينما يمكن وصف التعاون الأمني على الحدود الجزائرية التونسية بأنه ناجح، فإن هذا ليس هو الحال مع ليبيا، ذلك أن الدولة الجزائرية لا تتعامل مع الميليشيات، على الأقل ليس بشكل رسمي؛ ومع ذلك، تتمتع الجزائر بقدرات حدودية قوية للغاية . وربما تكون الدولة الإفريقية التي تتمتع بأفضل تقييم للمخاطر الحدودية والأكثر قدرة على التعامل مع الحدود الصعبة.

تعتبر القوات المسلحة الجزائرية من بين الأكثر قدرة والأفضل تجهيزا في شمال إفريقيا، وهي تركز بشكل أساسي على وحدة الأراضي والأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي[2] ، وتتدرب

---

[1] وساطة الجزائر لحل الأزمة الليبية تصطدم بالتدخلات الأجنبية " مرجع سابق، ص 115.

[2] International Institute for Strategic Studies, 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', The Military Balance, Vol.120, No. 1, 2020, pp. 324-387.

القوات المسلحة، التي تجند أفرادها من خلال التجنيد الإجباري، بانتظام ولديها خبرة واسعة في عمليات مكافحة التمرد[1].

تنفق الجزائر قدراً كبيراً من ميزانيتا على قواتها المسلحة، فمع إنفاق عسكري بلغ 9,6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يمثل 5,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تعد الجزائر واحدة من الدول التي لديها أعلى إنفاق عسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنها الدولة الإفريقية الأكثر إنفاقا على الجيش[2]، ولقد زاد الإنفاق العسكري للجزائر بنسبة 85 في المائة بين عامي 2008 و 2019[3] ، ويمكن القول أنه وبسبب الأزمة الليبية إلى حد ما ضاعفت الجزائر تقريبا من إنفاقها العسكري، مع إلتزام الجزائر بالتمسك والحفاظ على سياسة عدم التدخل العسكري خارج الحدود الجزائرية.

وتماشياً مع التزامها بحل النزاعات سلميا وسياستها الخارجية الراسخة بعدم التدخل، أعربت الدولة الجزائرية باستمرار عن دعمها للجهود الدبلوماسية والحلول السياسية للنزاع الليبي، بحيث تسع الجزائر إلى توحيد ليبيا، مدافعة بقوة لعملية سلام وطني شاملة.

ويؤكد الممثلون الرسميون الجزائريون وكذلك الدبلوماسيون الأجانب في الجزائر، أن هذه الأخيرة لديها اتصالات جيدة مع جميع أطراف النزاع الليبي، بما في ذلك خليفة حفتر؛ كما تدعم الدولة الجزائرية العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا، وشاركت في محاولات وساطة مختلفة بين الفواعل في الصراع الليبي وفي الحوارات الإقليمية، على سبيل المثال مع تونس ومصر[4].

---

(1) International Institute for Strategic Studies, 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', The Military Balance, Vol. 118, No. 1, 2018, pp. 315-374.

(2)١ International Institute for Strategic Studies (2020), p. 3335; Tian, Nan, Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman (2019) "Trends in p.2., SIPRI) (Solna, 2019 April 2018", Expenditure, Military World https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs 1904 milex 2018.pdf Accessed On 27/12/2021.

(3) Tian et al. (2019), pp. 2, 4.

(4) Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.30.

في حين حدت الأزمة السياسية الداخلية في الجزائر من احتمالات التأثير على التطورات في ليبيا[1] طوال عام 2019، جعل الرئيس "عبد المجيد تبون" من الملف الليبي أولويـــة، فمنـــذ انتخابه في ديسمبر 2019، كثف السيد الرئيس عبد المجيد تبون الجهود الدبلوماسية الجزائريـــة تجاه ليبيا، ومنذ الشهر الأول من رئاسته، وفي ظل تصاعد الصراع الليبي وقرار تركيـــا دعـــم حكومة طرابلس بقوات عسكرية، استضاف الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" رئيس حكومة الوفاق الليبية آنذاك "فايز السراج" ، وكذلك وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو"، أين دعا الرئيس الجزائري مجلس الأمن إلى فرض الوقف الفوري لإطلاق النار واستئناف الحـــوار السياسي، مستنكرا جميع أعمال العنف، مشيرا إلى

المجزرة التي حصدت أرواح حوالي 30 طالباً في الكلية العسكرية بطرابلس، مصرحا إنه يعتبر طرابلس خطاً أحمر لا ينبغي لأحد تجاوزه؛ في حين تناولت المحادثات بين وزيـــر الخارجيـــة الجزائري آنذاك السيد صبري بوقادوم مع نظيره التركي السيد مولود جاويش أوغلو، تـــداعيات استمرار تأزم الأوضاع في ليبيا، ليس على الشعب الليبي وحسب، ولكـــن علـــى دول الجـــوار ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك بعد موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عســـكرية إلى ليبيا[2].

في المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي عقد في برلين في 18 يناير من عام 2020، عرض الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون استضافة حوار سياسي في الجزائر بـــين الأطـــراف الليبية المتحاربة، موضحا أن الجزائر ترغب في أن تكون جزءا مهما من عمليـــة الســـلام[3] .

---

[1] بحث أثار الإعلان عن ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئيس السابق منذ سنة 1999 – لعهدة خامسة، إحتجاجـــات على مستوى البلاد في الجزائر، وطوال عام 2019 وبداية 2020، دعت تجمعات حاشدة للمتظاهرين إلى زوال النخبة الحاكمة آنذاك، هذا إضافة إلى اقتصاد البلاد الذي يشهد حالة ركود والمعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات الـــنفط والغاز، مع تزايد العجز التجاري وتقلص الاحتياطيات الأجنبية"، لاسيما مع جائحة الكوفيد–19 التي يشـــهدها العـــالم بأسره، مما يجعل الجزائر في حاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية جوهرية. "خلال اســـتقبالها الســـراج وأوغلـــو .. الجزائر : طرابلس خط أحمر"، مقالة منشورة على موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ: 2022/1/7 ، تم التصـــفح يـــوم 2022/3/4 على الرابط التالي:

https://www.aljazeera.net/news/politics/8/7/1/2020Algérie Presse Service (2020), Op. cit.

[2] Portes, Thierry, and Mélanie Matarese (2020), Op.Cit.

[3] الجزائر تستضيف اجتماعا لدول جوار ليبيا في محاولة لدفع الحل السياسي"، مقالة منشورة على موقـــع فـــرانس ٢٤ الإخباري، بتاريخ 2022/1/23، تم التصفح بيوم : 2022/3/4 على الرابط التالي:

https://www.france24.com/ar/202000123-.

وتأكد ذلك في مقابلة أجرتها صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، صرح فيها هذا الأخير إن "الجزائر قادرة على تحقيق السلام بسرعة في ليبيا، لأن الجزائر وسيط مخلص وموثوق ومقبول من قبل كل الجماعات الليبية[1].

بعد ذلك، ومع نهاية شهر يناير من عام 2020، عقد اجتماع بغرض الدفع نحو إيجاد تسوية سلمية بشأن النزاع الليبي، مع وزراء خارجية الدول المجاورة لهذه الأخيرة، في العاصمة الجزائرية، والذي ضم وزراء خارجية كل من تونس ومصر وتشاد ومالي وكذلك دبلوماسيين من السودان والنيجر مع رفض ممثلي طرفي النزاع الليبي الرئيسيان فايز السراج وخليفة حفتر – المشاركة في الاجتماع بعد رفضها كذلك أن يلتقيا في مؤتمر برلين؛ ولقد دعا وزير خارجية الجزائر آنذاك السيد صبري بوقادوم نظرائه الأفارقة المشاركين في الاجتماع إلى تقلد المسؤولية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتصارعة، وتفادي الإنزلاق نحو المجهول، لاسيما مع تدخل الفواعل الخارجية التي تزيد من تأزم الوضع[2] .

ففي عام 2011، عارضت الدولة الجزائرية التدخل بقيادة الناتو في ليبيا، ورفضت باستمرار جميع التدخلات العسكرية الأجنبية وأشكال التورط الأخرى في ليبيا.

وهذا ينطبق على مشاركة ودعم كلا الجانبين في الصراع الليبي، وبينما يرجع الأمر جزئيا إلى تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل، فإن هذه السياسة ترتكز أيضا على حقيقة أن الدولة الجزائرية تخشى نتائج هذا التدخل (بالنظر إلى العواقب الناجمة عن تدخل سنة (2011) ، كما تؤكد الجزائر على الحاجة إلى مقاربة متعددة الأوجه تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية[3].

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى الحفاظ على توازن القوى الإقليمي في شمال إفريقيا من خلال تجنب النفوذ القوي في ليبي سواء لمصر على وجه الخصوص أو الإمارات المتحدة التي لها قاعدة في الجزء الشرقي من البلاد ، في ا لوقت نفسه، فإن التواجد العسكري

---

(1) Iratni, Belkacem, p20.

(2) Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.31.

(3) بهاء الدين م الدبلوماسية الجزائرية تمر إلى السرعة القصوى، عشية مؤتمر برلين حول أزمة ليبيا" مقالة منشورة على موقع البلاد الإخباري، بتاريخ 2020/01/17 على الرابط https://www.elbilad.net/national

المتزايد لتركيا في ليبيا، بما في ذلك تدخلها العسكري إلى جانب حكومة الوفاق الـوطني التـي تتخذ من طرابلس مقراً لها، تزيد من خطر اندلاع حرب إقليمية طويلة بالوكالة في ليبيا[1].

وفي إطار تفعيل مبدأ التعاون الدولي، فقد سبق وأن استضاف الرئيس الجزائري عبـد المجيد تبون، رئيس مجلس الوزراء الإيطالي جوسيبي كونتي، عشية عقد مؤتمر برلين، أين وقع الطرفان اتفاقا مشتركا حول الملف الليبي، بغرض تكثيف الجهود ومضاعفة التنسيق والتشـاور من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وإعادة بعث مسار السلام الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة[2] ، بعيدا عن تدخل الفواعل الخارجية ورحيل المرتزقة والمقاتلين الأجانب عن الأراضي الليبيـة؛ ولقد حافظت الرئاسة الجزائرية تواصلها مع إيطاليا بزيارة الرئيس الإيطالي سيرجيو مـاتريلا للجزائر نهاية سنة 2021 ، بحيث كان فيه هناك أمل لإجراء الانتخابات الليبية الأمم المتحـدة، في نهاية شهر ديسمبر سنة 2021 ، بعدما تم التوصل، برعاية من شهر مارس من عام 2021 إلى تأسيس سلطة انتقالية تضم حكومة وحدة برئاسة "عبد الحميد دبيبة"، ومجلس رئاسي، لقيادة ليبيا إلى الانتخابات، بيد أن التوترات تجددت في البلاد وحالت دون التمكن من الأمر" بحيث لم يتم التوصل إلى توافق ما بين الأطراف السياسية الأساسية المتنازعة في البلاد، والتي عرضت خططا متعارضة لمسار العملية الانتخابية، مما أدى إلى عدم إجراء الانتخابات الرئاسـية التـي كانت مقررة في شهر ديسمبر من عام 2021، نتيجة لذلك دعت مستشارة الأمم المتحدة بشـأن ليبيا ستيفاني وليامز، كلا من مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة إلى تشـكيل لجنـة مشتركة بغرض وضع قاعدة دستورية توافقية، تتخطى الخلافـات القائمـة، وتيسـير تنظـيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية؛ ولقد كان من المزمع تشكيل اللجنة المـذكورة أعـلاه خـلال منتصف شهر مارس 2022، بيد أن الخلافات لا تزال قائمة بين الأطراف السياسية الرئيسية في البلاد، لاسيما مع رفض حكومة عبد الحميد دبيبة" المنتهية ولايتها، من تسليم السـلطة لـرئيس الحكومة الجديدة المنتخب من البرلمان "فتحي باشاغا".

---

[1] حسان جبريل، "الرئيس الجزائري يتطابق في الرؤى مع إيطاليا بشأن الملف الليبي: نفقات الملكة هـي الـرئيس عبـد المجيد تبون عقب محادثات أجراها مع الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا الذي يزور البلاد"، مقالة منشورة على شبكة مواقـع الأناضـول، بتـاريخ 06/11/2021 تـم التصـفح بيـوم 2022/03/05 علـى الـرابط التـالي : https://www.aa.com.tr/ar/

[2] الأمم المتحدة تدعو مجلس النواب والبرلمان في ليبيا لتشكيل لجنة مشتركة لوضع دستور، مقالة منشورة علـى موقـع الجزيرة الإخباري، بتاريخ : 04-03-2022 ؛ تم التصفح بيوم 24-03-2022 ، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/4/

ثالثاً- التداعيات الاقتصادية للأزمة الليبية على الجانب الجزائري:

لم تكن هناك أسلحة تسببها الأزمة الليبية للأمن الجزائري على المستويين الأمني والسياسي فقط، بل تمتد إلى المستويين الاقتصادي أيضًا فنظرًا لطول الحدود الجزائرية مع ليبيا والتي تصل إلى ما يقرب من ألف كيلو متر. وبالتالي، يتطلب ذلك من الدولة الجزائرية أن تزيد من قدراتها المالية والبشرية لتأمين حدودها. وقد ألقت الأزمة الليبية بظلالها على الموازنة العسكرية الجزائرية، فقد تم الإعلان عن خطة لتطوير القوات البرية واقتناء تجهيزات متطورة لضبط الحدود وتأسيسها على هذا السياق، فبالتالي تم رفع ميزانية وزارة الدفاع الجزائرية وأجهزة الأمن ووزارة الداخلية إلى 6 مليارات دولار وذلك في عام 2012م أي زيادة قدرها 6 مليارات دولار عن الموازنة السنوية التي قررها قانون المالية الجزائري لعام 2012م كما قامت الدولة الجزائرية في عام 2014م بالتزامن مع الحرب الأهلية التي اندلعت في ليبيا المجاورة عندما شكلت تهديدًا على أمنها القومي بما يصل إلى 12 مليار دولار بما يعادل 7% من الدخل الوطني. وهذا يفسر بشكل واضح أن استمرار التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية واستمرار وجود أزمة في حد ذاتها في الجوار الليبي وعدم احتوائها سيؤدي إلى استنزاف للميزانية الجزائرية المخصصة للدفاع وهو ما يؤدي بصورة مباشرة إلى نقص في مقدرات الميزانية في القطاعات الأخرى كالتعليم والتنمية والصحة على سبيل المثال، وفي هذا الصدد يمكننا التدليل بمثل وهو التداعيات الاقتصادية السلبية التي عادت على الجانب الجزائري بسبب استمرار تفاقم الأزمة الليبية ، فإن أزمة الرهائن في تعنتورين التي تسببت فيها الأزمة الليبية وانتشار الفوضى في ليبيا أثرب بشكل ملحوظ على الجانب الاقتصادي للدولة الجزائرية ، فبعد هذا الهجم قامت 500 شركة فرنسية بالجزائر تعمل في مجال استخراج النفط بمغادرة الحدود الجزائرية ، حيث بدأت شركة "ي سي سي" اليابانية وشركة "بيتروفاك" الإنجليزية بترحيل عمالها من الجزائر كإجراءات أمنية ووقائية إلى غاية تهدئة الوضع في الجزائر وخوفاً من التهديدات الأهلية الناجمة عن الأزمة الليبية والتي انعكست على الدولة الجزائرية، فقد تسبب هذا الهجوم على منطقة تغنتورين واحتجاز الرهائن في تحمل الجزائر ما يقرب من 44 مليون دولار لإعادة تأمين المواقع النفطية وتزويدها بأحدث وسائل المراقبة والرصد وهذا كان مطلب من مطالب الشركات

الأجنبية للعودة إلى العمل في الجزائر مرة أخري وذلك خوفا من عمليات القتل والإختطاف على الحدود الليبية الجزائرية[1].

كما أن مستوى الفوضى العارمة التي تشهدها الدولة الليبية نتيجة عجز السلطة المركزية عن تحقيق الأمن وزيادة الإنكشاف عبر الحدود الأمر الذي قد يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية سلبية على الجانب الجزائري حيث أصبحت الجزائر في ظل الأزمة الليبية والتهديدات الناجمة عنها تعاني من عدم توازن في التنمية والنمو فضلا عن تعطيل حركة النمو والتنمية وارتفاع نسب التضخم والركود بالإضافة إلى تراجع الإستثمارات الأجنبية والتأثير على قطاع النفط خاصة بعد عملية الهجوم على منشأة تغنتورين النفطية وما أعقبها من أثار سلبية جسيمة على الإقتصاد الجزائري فمن الملاحظ أن المصادر النفطية أصبحت الآن تحت سيطرة الجماعات الإرهابية في ليبيا والتي أصبحت تتاجر بها بطرق غير شرعية وهو الأمر الذي يقوم بدوره بتعميق الأزمة النفطية في الجزائر ويؤثر على القطاع الاقتصادي بصورة مباشرة في الجزائر[2] .

كما أن ما أفرزته الأزمة الليبية من سيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الدولة الجزائرية أكثر من ملياري دولار كدعم لوجيستي فقط للجيش يشمل النفقات كالنقل والطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة على الحدود. ونجد أن ذلك أثر تأثيرا ملحوظا على الميزانية المالية للجزائر ففي الوقت التي تزيد فيه الجزائر من معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل الجزائري وتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية أصبحت تفكر في كيفية إستغلال ميزانيتها لحماية الأمن القومي الجزائري ومواجهة التهديدات الناجمة عن الحرب في ليبيا، وذلك لأنه لا وجود لتنمية في ظل غياب الأمن فالأمن والتنمية عمليتان مترابطتان[3].

كما أن المستويات المرتفعة من الهجرة للنازحين واللاجئين الفارين من ويلات الحروب الأهلية في ليبيا واللا إستقرار في وطنهم الليبي تسببت في التأثير بشكل ملحوظ على القطاع الاقتصادي في الجزائر، فحسب تقارير المفوضية السامية لشؤن اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

---

[1] فايزة حنافي، وأم هاني حبشي، مرجع سبق ذكره، ص 149-151.

[2] فايزة حنافي، وأم هاني حبشي، مرجع سبق ذكره، ص 149-151.

[3] عبد القادر عبد العالي وقوي بوحنية، جيوبولتيكا القارة الأفريقية جدل السياسة الجغرافيا الأمن"، (الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن (2020) ، 323-324.

ومؤسسة رائد" للأبحاث الأممية والإستراتيجية الأمريكية المتعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون فالدولة الجزائرية في عامي 2015-2016 " تعتبر أكثر الدول في منطقة الساحل الأفريقي التي شهدت تدفقا كبيرا في معدلات الهجرة بداخلها. وهذا الأمر أثر بشكل ملحوظ على الجانب الاقتصادي في الجزائر فيما يخص الفرص الاقتصادية والنهوض بالتنمية[1].

كما نلاحظ أيضا في هذا الصدد أن استمرار تفاقم الأزمة الليبية قد أدي إلي زيادة التهديدات الاجتماعية على الجانب الجزائري فقد شهدت الجزائر عدة احتجاجات مماثلة لما حدث في ليبيا، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الجزائري والاستقرار الاجتماعي والمجتمعي في الدولة الجزائرية فزادت الاحتجاجات في الجزائر منذ إندلاع الأزمة الليبية خاصة في المناطق الجنوبية في ولايات الجنوب الجزائري مثل ورقلة وغرداية وساهمت هذه الاحتجاجات في تهديد السلم بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار والأمن القومي الجزائري، خاصة أن هذه الاحتجاجات امتدت إلى الولايات الشمالية في الجزائر والجدير بالذكر أن معظم هذه الاحتجاجات كانت بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين الجزائريين[2].

تتمثل أيضا التهديدات الاجتماعية التي أثرت على الأمن القومي الجزائري نتيجة للأزمة الليبية في إمكانية امتداد مكونات اجتماعية قبلية بين البلدين كما هو الحال في حالة قبائل الطوارق . فقد برزت بشكل واضح في أعقاب الأزمة الليبية خطورة حركة تحرير الأزواد في شمال مالي والتي تعد حركة إنفصالية عمادها من قبائل الطوارق وهو ما يعني بالنسبة للجزائر إمكانية بروز مطالبات بالتوسع الانفصالي للطوارق إلى الداخل الجزائري باعتبارها مناطق امتداد للطوارق كما أن بروز خطر تفكيك الدولة الليبية وتقسيمها وفقا لسيناريوهات متعددة كمشروع القدرلة " عبر تقسيم الدولة إلى ثلاثة أقاليم "برقة وطرابلس وفزان زاد من إذكاء النزاعات العرقية ومخططات التقسيم والحركات الانفصالية في عموم منطقة المغرب العربي وبصفة خاصة الجزائر، فتستشعر الجزائر التهديد في الحراك الإنفصالي في منطقة القبائل شمال شرق الجزائر والتي تضم 6 ولايات "تيزي وزو وبومرداس، ووالبويرة، وويجابة وسطيف، وبرج عزيز، وكانت المطالب الإنفصالية في منطقة القبائل قد تجددت مرة أخري في الحراك التي شهدته الجزائر في عام 2019 فهذه الحركات الانفصالية تعد انعكاس اجتماعي أساسي للاضطرابات الموجودة في الجوار الليبي[3].

---

[1] سحنون هيري، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2] يسرى أوشريف ، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[3] علياء محمد عبد الجواد المنصوري، مرجع سبق ذكره، ص 107.

المبحث الثاني

سياسة الجزائر اتجاه الأزمة لليبية ودورها الدبلوماسي في التسوية

الأزمة الليبية باتت بمثابة متاهة كبيرة بفعل تدخل أطراف إقليمية وأخرى دولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة، وهو ما يعطينا الحق في وصف الوضع هناك بحرب أهلية بالوكالة، مع التنبيه إلى أن جوهر الأزمة الليبية لا ينفصل عن مسار الأحداث التي واكبت عملية إسقاط الربيع العربي، إقليميًا ودوليًا.

الأزمة الليبية كانت أكثر تعقيدا كون ليبيا لم تعرف دورا للمؤسسات وعلى رأسها مؤسسة الجيش التي كانت تقسم بالضعف قبل 2011، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الوضع الليبي بعد سقوط نظام القذافي الذي كان يتبنى خيارات بنيوية ضيقة من خلال الاعتماد على المكون القبلي، فبعد 2011 ارتفعت وتيرة الصراعات بين عديد الأطراف في ليبيا من أجل مصالح ضيقة وخلافات بنيوية، الأمر الذي أنتج حالة فوضى أمنية والانتشار الكثيف للسلاح وهشاشة على مستوى الدولة، شكلت بيئة جاذبة للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وطريقا للهجرة غير الشرعية.

هذا الوضع شكل ولا يزال يشكل تهديدا وتحدي للجزائر التي تتقاسم مع ليبيا حدود طويلة وجغرافية صعبة وبني اجتماعية مشتركة لها امتداداتها في كل المنطقة المغاربية، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تبني مقاربة شاملة ومتعددة المسارات لمواجهة هذه التحديات، ومن منطلق تجربتها السابقة في مواجهة الإرهاب وطرح آلية المصالحة الوطنية لحل الأزمة الأمنية في الجزائر، ومن منطلق مبادئها التي تستمدها من عقيدتها الدفاعية دعت الجزائر إلى ضرورة تبني الخيار السياسي لحل الأزمة الليبية بين الأطراف المتصارعة دون استثناء، ورفض كل أشكال التدخل الخارجي الذي يسهم في زعزعة استقرار المنطقة.

وسوف تتولي بالشرح هذا المبحث في المطلب الأول طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية وأسمها الأمني والعسكري.

المطلب الثاني : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية وكيف تعاملت معها .

أولاً- دور دبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية وكيف تعاملت معه:

تسعي الجزائر للبحث عن إيجاد حلول للأزمة الليبية خوفًا من تفاقم الوضع في ليبيا بما ينذر بتهديد أمنها القومي بسبب التداعيات الخطيرة الناجمة عن عدم الاستقرار في ليبيا، حيث تبنت الجزائر استراتيجية تقوم بشكل أساسي على تكثيف المبادرات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى دعم الحوار الداخلي في ليبيا بين الفرقاء الليبيين، فضلا عن تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي لا العسكري، كما تقوم إستراتيجيتها أيضًا على استخدام الدبلوماسية والعمل الإنساني في تسوية الأزمة الليبية، كما تحاول الجزائر أيضا أن تقوم بدور الموازن الإقليمي من خلال إتباع سياسة الحياد والإيجابية، فلا تنحاز إلي أي طرف من أطراف الصراع في ليبيا سواء " حكومة الوفاق الليبية " أو الجيش الوطني الليبي الحر "لكنها تقف على الحياد من خلال دبلوماسية حذرة التي رأت أن أنسب الحل هو تحقيق التوافق من خلال الحوار بين الأطراف المتصارعة.

أ- الموقف الجزائري من المواجهة الليبية

في الحقيقة الأمر كان الموقف الجزائري من المواجهة الليبية استمراراً لتجسيد مبدأ عدم التدخل في شؤن الجوار الذي يشكل أساسًا لمبدأ أمني جزائري بما يؤثر بالسلب في القانون الداخلي وأنه لا توجد أسباب تدفع الجزائر للوقوف بجانب القذافي أو هو في حرب بل موقف الجزائر كان يتكئ في محاولة مناخ من التوازن بين عدم معارضة الثورة الليبية وعدم تأييدها في ذات الوقت حتى لو اضطر الأمر الأمر في بعض الأحيان لإتخاذ قرارات ومواقف يمكن حسبانها على أنها ميل لأحد الأطراف المتنازعة بما في ذلك إيواء عائلة القذافي من طرابلس أو إستقبالها في الجزائر في إطار مبادرة شخصية تحت عنوان السعي نحو العدالة الانتقال وهنا نجد أن الموقف الجزائري من المواجهة الليبية في البداية كان يتسم بالحياد وعدم التدخل لكن مع زيادة حدة المواجهة الليبية وتطوراتها بدأت الدولة الجزائرية في إتخاذ عدة إجراءات أمنية ودفاعية لمحاولة تسوية الأزمة الليبية من خلال تهديداتها على الأمن الجزائري ومن هذه

الإجراءات تأمين وضبط ورفع مستوى الحدود والنفاق والتحايل بـــل ووضـــع أدوات مكافحـــة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالسلاح والمخدرات من خلال تأمين حدودها[1].

وكذلك اتخذت الجزائر عدة إجراءات دبلوماسية لتسوية الأزمة الليبية، فقد قامت الجزائر بتفعيل الدبلوماسي لتسوية الأزمة الليبية حيث تعددت المخاطر الدبلوماسية أهم المخـــاطر التـــي تواجهها الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية. الدولة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية قامـــت بهـــذه الاستراتيجية على دعم الاستقرار الوطني في ليبيا، والبقاء على قيد الحياة لمدة أسبوع واحد من كل الأطراف والتأكيد على البعد لحل الأزمة الليبية على اعتبار أن الأزمـــة الليبيـــة لا يمكـــن تسويتها إلا من خلال الليبيين ذاتهم، واستبعاد أي تدخل في ليبيا لأنه لا يحل الأزمة بل يزيـــدها من المخاطر بل إلى دعم دور الأمم المتحدة في دعم الخلافة الليبية وتشكيل حكومة وحدة وطنية بديلة عن محاولة جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار وطني يتضمن بهـــدف وقـــف الإقتتال الداخلي وتوسيع المشاورات السياسية بين الأطراف المنازعة في الداخل الليبي[2].

وما سبق يتضح لنا بوضوح الموقف الجزائري تجاه الأزمة الليبية الرافضة لأي تـــدخل أجنبي لحل الأزمة والمحايد تجاه الأطراف المتصارعة في الداخل الليبي.

ب- جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية:

في الحقيقة، لقد أعلنت الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية بطريقة رسمية أن القضية الليبية قضية داخلية خالصة وتهمة بالدرجة الأولى الشعب الليبي وذلك نظر لشدة الحساسية التي تشكلها الحرب الليبية على الأمن القومي الجزائري. إذ كان موقف الدبلوماسية الجزائرية واضحًا وهـــو عدم التدخل في الشؤون الداخلية والنظر للحل السياسي باعتباره أنسب الحلول لمعالجة الأزمـــة الليبية إحترام الأمن القومي الليبي وسيادته ووحدة شعبها، وبدأت الجزائر في تقديم الـــدعم لهـــا الدبلوماسي والانخراط في الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي الذي يهدف إلى وقف العنف

---

[1] حنان نجاعي، "الأزمة الليبية بين الأطراف المتنازعة والأجانب والمصرية رسالة ماجستير، كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسية جامعة جيلالي بونعامة، الجزائر (2017-2018)، ص 51.

[2] صورية زواشي،"الأزمة الليبية والقوى الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة مركز دراسات الوحدة العربية، العددان، 49-50، (2016)، ص ص 154-155.

على الأراضي الليبية بما يضمن استعادة الاستقرار في الدولة الليبية بصفة عامة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة[1].

كما أن ليبيا بحاجة إلى إقامة حوار وطني مفتوح وبدون شروط، واستغلال ضفة الليبي بالبحث عن الحلول التي تتعارض مع تطلعاته، وأثنائه على إقامته في أثيوبيا يوم 25 مارس 2011، قدمت الجزائر مشروع تسوية الأزمة الليبية أهم مشروع تسوية في: تجديد الهوية الليبية، إطلاق النار على الأراضي الليبية، من الأعمال التجارية في ليبيا.

- الدعوة إلى إنشاء آلية للتأكد من وقف إطلاق النار
- إعطاء أولوية عاجلة للمساعدة الإنسانية النفق
- إنشاء فريق عمل من الاتحاد الإفريقي يتولى مقترحات السبل والوسائل الكفيلة بإيقاف حركة الأسلحة بما يضمن تحقيق الاستقرار في المنطقة[2].

ثم تولت بعد ذلك مبادرة الجزائر لحل الأزمة الليبية فيما يلي:

1- الاجتماع الذي عقد في 10-11 مارس 2015 بالعاصمة الجزائرية:

كان هذا الاجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث حضر هذا الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالإضافة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي، قيادة خارجية وسياسية أمنية، فكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو عدم شمل الأطراف الليبية المتنازعة كمحاولة للتوفيق بينهم، فشارك في هذا الاجتماع شخصيات سياسية وقاية أحزاب ليبية رفيعة الشأن، وناقش مسار المصالح الوطنية في ليبيا بهدف إطلاق النار، فشارك في الاجتماع رئيس حزب العدالة والبناء الليبي "محمد صوان" بالإضافة إلى رئيس حزب العدالة والبناء الليبي "عبد الحكيم بلحاج" رئيس حزب التغيير "جمعية القماطي" بالإضافة إلى نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقًا "جمعية عتيقة" ومن القادة السياسيين الليبيين وقد أوضح أن "عبد المالك سلالات الوزير الأول على هامش الاجتماع، الحوار الليبي في الجزائر بأن 20 ممثلاً للحركات الليبية يتواجدون في الجزائر وقيام الجزائر بدور الوسيط قد يساعدهم في إقامة حوار للتفاهم فيما بينهم وذلك إنطلاقًا من مبدأ أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الدول، بل تدافع عن وحدة الوطن البرتغال وتنتج عن هذا الاجتماع إعلان الجزائر الذي أكد على التعهد بحماية

---

[1] لبنة الشقيري، "انتشار الأسلحة الحقيقية ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي نموذجاً"، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل الجزائر (2014-2015) ، ص 6.

[2] نبيل يومية، مرجع سبق ذكره، ص ص172-173.

وحدة ليبيا الوطنية وسيادتها واستقلالها يمنع أي شكل من أشكال التدخل في الداخل أيضًا بالإضافة إلى التعهد بمكافحة الإرهاب داخل ليبيا وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الأطراف الليبية، كما ينتج عن هذا الإخلال أيضًا وضع بيان ختامي مشترك يضمن مجموعة من الحقوق الأساسية منها التعهد على ضرورة التعهد بحماية ووحدة ليبيا الوطنية والالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن حقوق الثورة 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التأكيد على احترام العملية السياسية والتداول السلمي للسلطة في ليبيا، فضلاً عن التأكيد على كافة المشاركين بضرورة التزامهم بإعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة وبناء شرطة وأجهزة أمنية قوية في ليبيا[1].

2- الاجتماع الذي تم عقده 14 أبريل 2015 في العاصمة الجزائرية:

يمثل هذا الاجتماع استكمالاً للحوار الذي تمت مباشرته في مارس 2015 بين قادة الأحزاب السياسية الليبية والمناضلين الليبيين تحت إشراف الأمم المتحدة ويكتسي هذا الاجتماع أهمية كبيرة لتسوية الأزمة الليبية وهذا بسبب دور الجزائر وموقفها الإيجابي للم شمل الفرقاء الليبيين بالإضافة إلي المسار الجيد التي تقوم عليه المفاوضات التي تبعث التفاؤل بشأن التوصل لتسوية حقيقية للأزمة الليبية، حيث تزامن إنعقاد هذا الاجتماع مع إزدياد حدة الأزمة الليبية حول سباق الريادة الذي تتنازع فيه حكومة ليبية وبرلمان ليي على السلطة، وتم إختتام هذا الاجتماع بحزمة من المفاوضات الإيجابية تحث على تواصل الحوار بين الأشقاء الليبيين للحد من الأزمة باتجاه اتفاق وإجماع وطني حول تشكيل حكومة وحدة وطنية حول الترتيبات الأمنية التي تسمح للدولة الليبية بالمضي قدما نحو دستور وانتخابات بما يضمن تحقيق السلم والأمن في ليبيا[2].

3- القمة الجزائرية لوزراء الخارجية في 2012:

حيث عقدت الجزائر بالتنسيق مع تونس ومصر قمة لوزراء الخارجية من البلدان الثلاثة وإحتضنت العاصمة التونسية هذه القمة لبحث وجود حلول للأزمة الليبية ونجد أن وزارة الخارجية الجزائرية في هذه القمة أرست جسور تواصل مع مختلف الفرقاء السياسيين الليبيين، مثل المجلس الرئاسي في طرابلس وحكومة طبرق في أقصي الشرق، وقبائل مصراتة والذنتان والعقيد خليفة حفتر

---

[1] إبتسام لكواعظ. ونور الهدي كعوان، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية" ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل (2015-2016) ، ص95.

[2] إبتسام لكواعظ. ونور الهدي كعوان. المرجع السابق، ص 96.

كمحاولة لإيجاد حوار وطني شامل يحقق الوحدة الوطنية في ليبيا، وفي إطـــار التنســـيق الجزائـــري التونسي توصلت البلدان في السادس من شهر مارس 2017 إلي اتفاق للتعاون الشامل الأمنـــي بشـــأن ليبيا وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية[1].

4- اجتماع دول حوار ليبيا في الجزائر 2021:

حيث عقدت الجزائر اجتماع بمشاركة ليبيا ومصر والسودان وتشاد والكونغو والنيجـــر في الجزائر في أغسطس 2021 وحضر هذا الاجتماع المبعوث الأممي والأمين العام لجامعـــة الدول العربية بالإضافة إلي مفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن وذلك لبحث الأزمـــة الليبيـــة ومحاولة تسويتها، وركز هذا الاجتماع على محاولة التوصل إلي رؤية مشتركة للمرحلة المقبلة في ليبيا، وساهم هذا الاجتماع في إعادة ليبيا إلي دائرة الإهتمام الدولي، كما ساهم فـــي إعـــادة ضبط بوصلة الأطراف الليبية حتي لا تنحرف عن موعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021[2].

---

[1] إبتسام لكواعظ. ونور الهدي كعوان. المرجع السابق ص96.

لبيب بقاص، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية"، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلـــوم السياســـية جامعـــة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، (2016-2017)، ص62-66.

[2] هل يتوصل إجتماع دول جوار ليبيا إلي تصور واضح لمستقبلها؟ BBC News" عربي سبتمبر 2021 متـــاح علـــي الرابط :

: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-58311485.

الخلاصة:

الدولة الجزائرية كانت حريصة في تعاملها مع الأزمة الليبية على الالتزام بمبادئ عقيدتها الأمنية وخاصة مبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري في أي عمليات عسكرية خارج الحدود الجزائرية، ويتضح لنا ذلك من خلال إصرار الجزائر على اللجوء إلي الحل السياسي واستخدام الدبلوماسية بدلا من الحل العسكري فكانت من الممكن أن تتخلي عن هذا المبدأ وأن تقوم بإرسال قوة عسكرية للإقامة على الأراضي الليبية لمنع التهديدات الناجمة عن الحرب في ليبيا ولمواجهة التدخل الخارجي الذي يعد عاملا أساسيا في فشل الوصول لتسوية حقيقية للأزمة الليبية، لكنها رأت أن الدبلوماسية هي الطريقة المثلي في حل الأزمة، فقامت بعقد اجتماعات عدة حتي تتمكن من لم شمل الفرقاء الليبيين وتحقيق التوافق فيما بينهم.

فنلاحظ أن الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية تقدم رسالة فحواها أن القوة وحدها لا يمكن أن تكون حلا للمشكلات الأمنية، فالجزائر منذ بداية الأزمة الليبية وتسعي لاستخدام الطرق السلمية في تسوية الأزمة، فأكدت أن الحل الوحيد للأزمة الليبية يكمن في تشكيل حكومة وفاق وطني بمساعدة دول الجوار.

الخاتمة

من خلال استعراضنا للدراسة والتعمق في قضية الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، نجد أن الأزمة التي شهدتها الدولة الليبية نتيجة انهيار نظام العقيد معمر القذافي وما ترتب على ذلك من تدهور الأمن والاستقرار بالبلاد هي بمثابة أزمة متراكبة أفرزت تهديدات متعددة الأبعاد، وذلك بالنسبة لدول الجوار الليبي بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة، فبالتالي نلاحظ أن الأزمة الليبية شكلت تحديًا خطيرًا للدولة الجزائرية ودائرة صنع القرار بداخلها أيضًا من حيث إختبار مدي سرعة وفعالية السلطات الجزائرية وخاصة السلطات الدبلوماسية في التحرك والمناورة والتنسيق لمواجهة الانعكاسات والتداعيات الخطيرة التي تعبر عن حالة الانفلات الأمني الشديد في الدولة الليبية المجاورة.

فوجدت الجزائر نفسها أمام حدود ليبية مخلخلة تعاني من افتقاد كل أنواع السيطرة خاصة المنطقة الحدودية وما يواجهها من تهديدات أمنية خطيرة، ونتج عن ذلك غياب وجود مؤسسات قوية في الدولة الليبية، وساهم ذلك في زيادة انتشار فوضي تجارة السلاح وزيادة تمدد الجماعات الإرهابية المتطرفة بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي اتخذ من الدولة الليبية مركزًا أساسيًا لممارسة نشاطه الإجرامي والإرهابي، حيث ارتكب جرائم عدة في دول الجوار الليبي وخاصة الجزائر، ذلك بالإضافة إلي تمدد حالة اللاأمن واللااستقرار لتصل إلي الحدود الجنوبية الجزائرية، حيث اعتبرت الجماعات الإرهابية المتطرفة أن هذه الحدود بمثابة منفذ مثالي للتزود بالأسلحة المهربة يساعدها في زيادة تسليح نفسها وتوسيع نفوذها.

نجد أن كل هذه التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية كان لها تأثيرًا كبيرًا على الأمن القومي الجزائري، وهذا أدي إلي سعي الدولة الجزائرية لمحاولة إيجاد حلول لهذه الأزمة للحد من انعكاساتها الخطيرة على الأمن القومي الجزائري، لذا رأت الدولة الجزائرية ضرورة التدخل السلمي لحل النزاع القائم في ليبيا من خلال تبنيها للنهج الدبلوماسي في تسوية الأزمة، فانتهجت الدولة الجزائرية الحل السياسي بدلًا من الحل العسكري في تسوية الأزمة، حيث انتهجت الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين وساعد ذلك في تحقيق مقدارًا من التقارب بينهم.

من هنا نجد أن الأمن أصبح مركب إقليمي كما أوضح "باري بوزان"، لذلك نلاحظ أن التصور الجزائري للأمن يتشكل من مستويين رئيسيين للأمن على المستوي الداخلي وعلي

المستوي الإقليمي ،لذلك كانت الجزائر حريصة كل الحرص على المساعدة في تحقيق الأمن في دول الجوار الإقليمي خاصة في ليبيا لأن ذلك سينعكس بالإيجاب على أمنها القومي، من هنا نجد أن الدولة الجزائرية بحاجة إلي تبني مقاربة شاملة للأمن كفيلة بتحقيق الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده، وذلك يتحقق من خلال ضرورة إعادة النظر في محتوي العقيدة الأمنية الجزائرية بما يتواءم مع طبيعة التهديدات التي تتعرض لها الجزائر، فنلاحظ أن الدولة الجزائرية مازالت تتبني نفس مبادئ عقيدتها الأمنية منذ الاستقلال على الرغم من التحول في طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها بعد 2011 خاصة الناجمة عن الأزمة الليبية.

كما يتحقق ذلك أيضًا من خلال ضرورة تبني الدولة الجزائرية لمقاربة الأمن التعاوني أو" مركب الأمن الإقليمي" على حد تعبير "باري بوزان"، وذلك لأن طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية في الوقت الحالي عابرة للحدود، فأصبحت الجزائر تتعرض لتهديدات أكثر حدة خاصة منذ 2011 من جماعات إرهابية ومثال ذلك "هجوم تغنتورين"، كما يجب على الدولة الجزائرية تكثيف أدواتها الدبلوماسية فيما يتعلق بالصراعات في دول الجوار الإقليمي خاصة ليبيا، فالإرث التاريخي والمكانة التي تحتلها الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي يؤهلها لأن تكون وسيطًا مقبولًا لدي أطراف الصراع في دول الجوار، لكن على الرغم من نجاح الدبلوماسية الجزائرية في حل بعض الأزمات في الوطن العربي كالأزمة في مالي، إلا أنها لم تنجح في تسوية الأزمة الليبية بسبب تعدد الأطراف، لذلك على الدولة الجزائرية أن تتحمل مسئولية أكثر على الدفع السياسي نحو الحل السلمي للأزمة الليبية.

النتائج

1- تدهور الوضع الأمني في ليبيا وتأثيره على الاستقرار الإقليمي:

أمنياً: أدى انهيار مؤسسات الدولة الليبية عقب 2011 إلى فراغ أمني استغلته جماعات إرهابية مثل (داعش) والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، بالإضافة إلى مليشيات مسلحة خراجة عن القانون. هذا الوضع بيئة خصبة للتهديدات الأمنية التي تجاوزت الحدود الليبية.

سياسياً: ساهم غياب سلطة مركزية موحدة في ليبيا في تعقيد العلاقات الإقليمية، حيث اصبحت الأزمة الليبية ساحة لتجاذبات سياسية ودولية (تركيا، روسيا، فرنسا، مصر...)، مما زاد من حدة التنافس بين الدول المجاورة بما فيها الجزائر وأضعف آليات التعاون المشترك.

2- تزايد تهديدات التهريب العابر للحدود والإرهاب

أمنياً: أدت الفوضى في ليبيا إلى تدفق كميات كبيرة من الأسلحة نحو دول الجوار، خصوصاً الجزائر، حيث تحولت المناطق الحدويدة إلى ممرات لشبكات التهريب، ما في ذلك الأسلحة ، المخدرات، والمهاجرين غير الشرعيين كما ازداد نشاط الجمعات المسلحة على الشريط الحدودي المشترك.

سياسياً: فرضت هذه التحديات على الجزائر اعتماد سياسة أمنية أكثر صرامة ، لكنها في الوقت نفسه أثرت على أولويات السياسة الداخلية والخارجية ، ودفعتها غلى إعادة تقييم مواقفها من الأزمة الليبية خاصة في ظل تناقض مصالح بعض الأطراف الدولية الفاعلة.

3- تراجع دجور الجزائري في حل الأزمة الليبية:

أمنياً: هذا التراجع في التأثير السياسي انعكس أمنياً على الجزائر، حيث وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع الأزمة دون أن يكون لها تأثير حقيقي في مسار الحل، مما زاد من شعورها بعزلة استراتيجية في محيطها الإقليمي.

سياسياً: رغم تبني الجزائر موقف الحياد الإيجابي فالدعوة إلى الحوار الليبي الليبي، فإن تزايد التدخلات الأجنبية وتنافس القوى الإقليمية والدولية أدى إلى تهميش دورها. كما أن تغيير القيادات السياسية في الجزائر بعد 2019 ساهم في إعادة ضبط السياسة الخارجية بشكل حذر.

التوصيات

1- تعزيز آليات التعاون الأمني والاستخباراتي بين دول الجوار.

أمنياً: إنشاء غرفة عمليات مشتركة وتبادل المعلومات الأمنية بشكل فوري بين دول الجوار من أجل مراقبة التحركات الميدانية للجماعات المسلحة والتصدي للتهديدات الإرهابية العابرة للحدود.

سياسياً: ضرورة تنشيط دور اتحاد المغرب الغربي أو التفكير في آلية إقليمية بديلة مثل: (مجموعة أمنية مغاربية) تسهل التنسيق السياسي والأمني بين الدول المتأثرة بشكل مباشر بالأزمة الليبية.

2- دعم مسار سياسي شامل في ليبيا تحت إشراف دول الجوار:

أمنياً: دعم الاستقرار السياسي في ليبيا يني بالضرورة تقليص التهديدات الأمنية على الحدود، وهو ما يتطلب تقديم دعم تقني ومؤسساتي لبناء الجيش والشرطة الليبية، بما يساعد على استعادة سيادة الدولة الليبية.

سياسياً: على الجزائر أن تواصل الدعوة إلى حل سياسي ليبي ليبي مع الضغط بوقف التدخلات الأجنبية ، والعمل على احتضان حوارات محايدة تكون بعيدة عن النفوذ الدولي.

3- تعزيز القدرات الدفاعية الجزائرية في المناطق الحدودية الليبية.

أمنياً: الاستثمار في أنظمة مراقبة حديثة (طائرات بدون طيار، كمرات حرارية، رادارات متطورة)، وزيادة عدد أفراد القوات المنتشرة على الحدود، خصوصاً في ولايات الجنوب (إليزي، جانيت، تمنراست).

سياسياً: هذا التمركز العسكري لا يجب أن يفهم على أنه تصعيد، بل كرسالة واضحة بأن الجزائر تتبنى سياسة ردع دفاعية لحماية أمنها القومي، في ظل عجز الدولة الليبية عن ضبط حدودها.

قائمة المصادر والمراجع :

1. رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري – الطبعة الخامسة 2005، دار النهضة العربية .
2. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية – الطبعة الثالثة
3. عبد السلام قريفة .دور الجزائر في إطار المغرب العربي. الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، 2004.
4. عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية المحتويات والأليات، دار هومة ، ب.ط، 2003.
5. عبد الغفار رشاد القصبي، "مناهج البحث في علم السياسة : الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث"، الطبعة الأولي، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2004.
6. عبد الفتاح حسن: مبادئ النظام الدستوري في الكويت – 1968 – دار النهضة العربية
7. عبد القادر عبد العالي وقوي بوحنية ، "جيوبوليتكا القارة الأفريقية، جدل السياسة ، الجغرافيا، الأمن"، الطبعة الأولي، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن. 2002.
8. عبد النور بن عنتر، " البعد المتوسطي للأمن الجزائري" ، ط غ. م المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
9. عثمان فاروق السيد لتفاوض وادارة الأزمات دار الأمين للنشر والتوزيع ط 1، 2004م.
10. فتي العفيفي .الحرب على الفوضى الخلاقة– النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة ، دراسة في صناعة المستقبل ، 2020.
11. فيجي براشاد، ترجمة منذر محمود محمد، وعبدالله الفتاح عمورة" الشتاء الليبي)."ط.غ.م، دار فرقد للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2014.
12. محمد بوبوش "الأمن في منطقة الساحل والصحراء"، الطيعة الأولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمانالأردن، 2016م.

13. محمد عبد الغني حسن هلال مهارات إدارة الأزمة، الطبعة ١، مركز تطوير الأداء والتنمية، مصر. 1995م.
14. ندي الشقيفي، "الربيع العربي : الأفق الأسود"، ط.غ.م، دار المنهل للنشر والتوزيع، بيروت لبنان ، 2015م.

الدوريات العلمية:

1. إسراء جياد، "محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(43)، 2013.
2. أمال بلحميتي وسارة بوحادة، "الدبلوماسية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المجلد الأول العدد الرابع (2018).
3. أمنة محمد علي، " تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا " ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية العدد (17)، (2013).
4. أميرة برحايل بودودة، "التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الحوار الاقليمي: المركب الأمني الاقليمي كمقاربة تفسيرية"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد الثامن، العدد (22)، (2016).
5. بطرس بطرس غالي، "الأمن وحفظ السلام في افريقيا "، مجلة السياسة الدولية القاهرة (1995)
6. جمال تراكة، ونسيمة عموري، "التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مجلة مقون الصادرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة بالجزائر المجلد الثامن العدد الرابع (2017).
7. حسين يوسف القطروني، "الأزمة الليبية التفكك البنيوي للسلطة وخيارات التسوية (2011-2021)"، مجلة متابعات أفريقية الصادرة عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية العدد الثاني عشر (2021)
8. خالد بركة، "تداعيات الحراك العربي على الأمن بالمنطقة المتوسطية"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المجلد الأول العدد الرابع (2018).
9. خالد حنفي علي، "الاشتباك المنخفض التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية، الليبية، مجلة السياسة الدولية المجلد (48) العدد (193)، (2013)

10. خيري عمر، "ليبيا: أزمة مايو – يونيو 2014 ومستقبل الديمقراطية مجلة رؤية تركية، (2014)
11. سحنين هيري" الأزمة في ليبيا وآثارها على الأمن القومي الجزائري "مجلة دراسات حقوقية مخبر دراسات قانونية المقارنة المجلد (8)، العدد الأول (2021).
12. سليم بوسكين، "عقيدة أمنية جزائرية وإشكالية التكيف مع العدو الجديد"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد الثاني، (2019).
13. صالح زباني "تسميم الربيع الليبي تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزيم الوضع وإعاقة الحل السياسي في ليبيا" الجزائرية للأمن والتنمية العدد (8) (2016).
14. صالح زباني" تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، العدد الخامس، (2010).
15. صبري جبران الكرغلي، ويوسف محمد القماطي، "ثورة 17 فبراير: الدوافع الحقيقية للثورة والعوامل المساعدة لقيامها"، مجلة جامعة بنغازي العلمية (2011)"
16. صورية زواشي، "ثورة ليبيا والقوي الدولية" ، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 49–50، (2016).
17. عامر العزاوي، "الثورة الليبية: التحديات والتداعيات بعد عام 2011" ، مجلة المفكر، العدد (50) (2015).
18. عبد الرقيب كشوط، "الأمن والتحول في المراجع والقيم من المنظور الواقعي إلى الأمنة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث (2015).
19. عبد العظيم بن صغير، وراوية نبينة، "ثورة ليبيا على الأمن الجزائري"، مجلة المفكر، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني (2019).
20. فولفرام لاخر، ترجمة عدنان عباس علي، "تصدعات الثورة الليبية: القوية والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة"، مجلة دراسات عالمية صدرت عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (12) (2014).
21. مباركة سليماني، ": تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية"، مجلة الإقتصاد والقانون، العدد الثاني ، (2018).

22. مبروك كاهي، "التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي" ، مجلة الدراسات القانونية، المجلد الرابع، العدد الأول ت. ن.غ. م.
23. محمد زريق، "التحديات الجيوسياسية في المنطقة العربية ومنطقة الساحل وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، (2020).
24. محمد سليمان الزواوي، "التحديات الإقليمية للأزمة الليبية"، مجلة الرؤية التركية ، العدد الحادي عشر ، (2014).
25. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "انعكاس عملية المصالح الوطنية على النازحين داخليًا في ليبيا: إلى وغوار نموذجا"، مجلة دراسات البرتغال وحوض النيل، المجلد الأول، العدد الرابع (٢٠١٨).
26. محمد عز العرب، "التغيرات في الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد (47)، العدد (187) (2012).
27. محمد غربي وإبراهيم قلواز، "تصاعد أزمة ليبيا على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع (2014).
28. مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، "الأزمة الليبية: التوسع والأبعاد مجلة متابعات أفريقية صدرت عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد الثاني عشر، (2021).
29. ميادة علي حيدر وحيدر عبد الله، "أثر الصراع الخليجي في ليبيا بعد العام 2011"، المجلة السياسية الدولية الجامعة النصرانية، العدد (42) (2019).

الأطروحات والرسائل العلمية

1. إبتسام لكواعظ ونور الهدي كعوان، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية" رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (2016-2015)
2. أحمد دلاوي، "الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر" "رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر (2016-2015).

3. إسلام نزيه سعيد أبو عون تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة وأثره على التنمية السياسية في الوطن العربي "رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية (2017)
4. حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر (2011/2010).
5. حنان نجاعي، "الأزمة الليبية بين المغاربية والأجندة الخليجية المصرية"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي، بونعامة، الجزائر (2017-2018).
6. رقية دهينة، تأثير الهجوم على الأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر (2014-2015).
7. رياض بوزوب، "استراتيجية الأمن القومي الجزائري: إدراك - تهديد - استجابة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حاج لخضر باتنة، الجزائر (2018-2019).
8. سعاد خالدي، "دور العلاقات العامة في إدارة الموارد البشرية في العالم العربي: أزمة الربيع العربي نموذج" ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية، جامعة وهران، الجزائر، (2016-2017).
9. سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وعلاقاتهما على الأمن الوطني الجزائري"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة الجزائر (2014-2015).
10. سهام مقراني، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر (2016-2015).
11. سهيلة بن موسي، "مؤثر خارجي على إعادة بناء الدولة في ليبيا" ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر (2016-2017).

12. عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، رسالة ماجستير من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط الأردن (2012/2011).
13. علي محمد فرج النحلي الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (2017-2011)، رسالة ماجستير كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط الأردن (2018).
14. علياء محمد عبد الجواد المنصوري تأثير الأزمة الليبية على الأمن القومي في شمال أفريقيا: الجزائر نموذجا (2011-2021)، رسالة ماجستير، من كلية الآداب والعلوم بجامعة الشرق الأوسط الأردن (2021).
15. عمار بالة، "الجيش الأمني في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري نموذج مالي"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر (2018/2017).
16. عمار غياط، "البعد الأمني الجزائري في الساحل الأفريقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجيل، الجزائر (2019/2018)
17. فايزة حنافي وأم هاني حبشي، "تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجًا)"، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة الجزائر (2017-2016).
18. فريال منايفي "ترتيبات أمنية لدولة الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وعلاقاتهن على الأمن الجزائري رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بسكرة الجزائر (2011)
19. فيروز مزيان، "تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الجزائرية"، رسالة دكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، الجزائر (2021-2020).
20. كمال روابحي "جندي أمني جديد في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، رسالة ماجستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة الجزائر (2018-2017)

21. لبنة شقيري انتشار الأسلحة الحقيقية ودورها في تأجيج النزاعات في منطقة الساحل الأفريقي: ليبيا نموذجًا، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل الجزائر (2014-2015).
22. لبي بقاص، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية" (2011-2017) رسالة ماجستير بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حماة لخضر الوادي الجزائر 2016 -2017.
23. محرز مشيش، وسمير كعوان، "انعكاسات أزمة انتشار السلاح الليبي على الأمن في المتوسط"، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري الجزائر (2016-2017).
24. نبيل بويبة، " المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبري" ، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر (2011).
25. نعيمة موصر، "الأمن القومي الجزائري بين القابلية الداخلية والخارجية: مقاربة لبناء عقيدة أمنية جزائرية"، رسالة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر (2019/2018).
26. نوال نقاري، "موقف السياسة الخارجية الجزائرية من أزمة ليبيا (2011-2015)"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر (2015-2016)
27. يسري وشريف، " أزمة ليبيا على الأمن في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر (2016/2015).

دراسات بحثية منشورة

1. أحلام صارة مقدم، ومصطفي بن حوي، "الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الجزائر"، المركز الديمقراطي للدراسات السياسية والاستراتيجية ، (2018) متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p54294
2. داء السيد حسن محمد، "أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (2021) ، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/41863.

3. عادل جاريش، "تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري" ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد الثالث، (2017)، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p:=46831
4. عادل نوفل وأخرون، "الأزمة الليبية إلى أين؟" ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثالث عشر، (2017) .
5. محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ت. ن. غ. م. متاح على الرابط: https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm.
6. محمود علاء الدين حواش وأخرون، " أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة ما بين (2019–2020)"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=2020-7871

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

A: Books:

1. Barry Buzan, "The Evolution of International Security Studies", Cambridge University Press, New York, USA
2. Cynthia Weber, "International Relation Theory: Critical Introduction", (1st Edition, London and New York, Roultridge, 2010)
3. Keen Booth and Steve Smith, "International Relation Theory Today", Pennsylvania University Press, Pennsylvania, USA, 1990)

B: Periodicals:

1. 2- Jibran Ubale, "Libyan crisis and escalation of conflict and insecurity in Africa", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 18 (1) (21).
2. Crystal Ennis and Maalike Warnaar, "Informal Power as a Tool of Authoritarian Regimes: The Case of Libya", Iwema Journal, (2015)

C: Research Papers:

1. Christophe M. Blanchard, "Libya: background and US relations", Congressional Research Service, Washington, 2010

2. Frederic Wehrey, "Ending Libya's civil war: Reconciling Politics, Rebuilding Security", Carnegie Center for International Peace, (2014)
3. Yacine Boudhane, "Algeria's role in solving the Libya